الشركة التونسية للبنك

التقرير السنوي

2022

شركة خفية الإسم
رأس مالها 776,875,000 دينار
المقر الرئيسي : نهج الهادي نويرة – 1001 تونس
السجل التجاري : 182331996 ب
الهاتف : 70.140.000
العنوان التلغرافي : ستبنك
الرمزان المستعملان : بيترسون الطبعة الرابعة.أكمي
رقم التلكس : 15377-15376-14815-14135
عنوان شبكة سويفت ستبنك تونس ت.ت.

موقع الأنترنات :
- التجاري : www.stb.com.tn
- التجارة الإلكترونية : ecom.stb.com.tn
- البنك عن بعد : stbnet.stb.com.tn
- الموقع الاجتماعي : STB BANK - page autorisée

الفهرس

أجهزة الحوكمة	4
مجلس الإدارة	4
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	5
الإدارة العامة	6
مراقبي الحسابات	7
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
كلمة المدير العام	10
تقديم الشركة التونسية للبنك	14
تقرير حول نشاط مجلس الإدارة السنة المالية 2022	15
المحيط الاقتصادي الدولي	30
الاقتصاد التونسي	32
الوضعية المالية بتاريخ 31 ديسمبر 2022	36
الأرقام الرئيسية	36
القوائم المالية	37
الموارد	42
الاستعمالات	42
الأموال الذاتية	45
جودة الأصول	45
الملاءة المالية	47
السيولة المالية	48
النتائج	49
نشاط الشركة التونسية للبنك	53
الرقابة الداخلية	54
التصرف في المخاطر	56
التطوير والتحديث	59
إيضاحات حول القوائم المالية	67
التقرير العام لمراقبي الحسابات	96
التقرير الخاص لمراقبي الحسابات	100
قرارات الجلسة العامة العادية	108
تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك	111
تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك	112
الأرقام الرئيسية	121
آفاق مجمع الشركة التونسية للبنك	123
القوائم المالية المجمعة	125
الموازنة المجمعة	126
التعهدات خارج الموازنة المجمعة	127
قائمة النتائج المجمعة	128
جدول التدفقات النقدية المجمعة	129
الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة	130
قائمة النتائج حسب القطب 2022	170
قائمة النتائج حسب القطب 2021	171
المؤشرات المجمعة 2022	172
المؤشرات المجمعة 2021	173
تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة	174

أجهزة الحوكمة

مجلـس الإدارة

السيد عاطف المجدوب
رئيس المجلس ممثل الدولة

السيدة مفيدة العلوي
ممثل الدولة

السيد محمد مريضة
ممثل الدولة

السيد حاتم صالح
ممثل الدولة

السيد طارق بن العربي
ممثل الدولة

السيدة ريم الوسلاتي
عضوة مستقلة

السيد محمد الجيلاني الباجي
عضو مستقل

السيد حسان الفقي
ممثل عن الشركة التونسية
للتأمين وإعادة التأمين

السيد لسعد زروق
ممثل تعاونية التأمين
على التعليم

السيد معز بن زيد
عضو ممثل صغار
المساهمين

السيد إلياس الشريف
مراقب الدولة

اللّجـــان

لجنة التدقيق

تتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في السهر على تركيز نظام الرقابة الداخلية وحسن سيره وضمان متابعة أنشطة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمة هذه اللجنة في مساعدة مجلس الادارة على الإيفاء بمسؤولياته المتعلقة بالتصرف في المخاطر ومراقبتها وعلى احترام القوانين والسياسات المضبوطة في هذا المجال.

لجنة التعيينات وتحديد المكافآت

تتمثل مهام هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على تحديد سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج المتوسطة والطويلة المدى للبنك.

اللجنة الاستراتيجية

يتمثل دور هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بمتابعة تنفيذ استراتيجية ومخطط أعمال البنك.

اللجنة العليا للحلحلة

تتمثل مهمة هذه اللجنة في تأمين متابعة تطبيق استراتيجية البنك للاستخلاص ودراسة اقتراحات تدابير الشطب والتفويت وفيما يتعلق بالتسويات التعاقدية.

لجنة الصفقات

تهتم لجنة الصفقات بدراسة احترام الضوابط القانونية في إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات وشفافية ومصداقية إجراءات عقد الصفقات مع ضمان مدى مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

لجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة

تتمثل مهامها في متابعة نتائج الشركات التابعة والمساهمات وتقييم أنظمة الحوكمة في مجمع الشركة التونسية للبنك استنادا إلى أفضل الممارسات في هذا المجال.

الإدارة العامة

المدير العام

السيد لسعد الزناتي الجويني[1]

المدير العام المساعد

السيد لسعد الزناتي الجويني

الكتابة العامة

السيد نبيل الفريني

(1) : تعيين السيد لسعد الزناتي الجويني مديرا عاما بالنيابة في مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2022/10/07 خلفا للسيد محمد شويخة.

مراقبو الحسابات

مجمع : CFA-CBC ممثل من طرف السيد فتحي السعيدي

• مكتب CFA
ممثل من قبل السيد فتحي السعيدي

• مكتب CBC
ممثل من طرف السيد شكري بالأكحل

المجمع : CSL-CNH ممثل من طرف السيد سمير العبيدي

• مكتب CSL
ممثل من طرف السيد سمير العبيدي

• مكتب CNH
ممثل من طرف السيدة نور الهدى حنان

المهام

تتمثل مهام مجمع مراقبي الحسابات أساسا في المصادقة على الحسابات السنوية للبنك من خلال إجراء تدقيق قانوني، ويتم تحديد إجراءاته بدقة بموجب القانون ووفقًا للمبادئ المحاسبية الجاري بها العمل عمومًا في تونس.

تتمثل المصادقة على الحسابات من قبل مجمع مراقبي الحسابات في التحقق من صدق وانتظام وصحة القوائم المالية المحاسبية المقدمة والحسابات السنوية للبنك (الموازنة قائمة النتائج، جدول التعهدات خارج الموازنة، قائمة التدفقات النقدية والمرفقات القانونية).

كلمة رئيس مجلس الإدارة

رغم سياق اقتصادي قاتم في أعقاب التداعيات السلبية للأزمات الأخيرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الجيوسياسي على المستوى العالمي، تمكنت الشركة التونسية للبنك من مواجهة التحديات وختم السنة المالية 2022 بإنجازات تتوافق مع أهدافها العملية والاحترازية المتوقعة.

وانطلاقًا من مبدأ الاهتمام بالتحسين المُتواصل في ربحيتها، تمكنت الشركة التونسية للبنك من تعزيز مركزها المالي بشكل أكبر مع السعي لتلبية المتطلبات الرقابية فيما يتعلق بالملاءة المالية، وذلك عبر تحقيق نتائج ايجابية مقترنة بتحكم أفضل في المخاطر المُحتملة.

ومن خلال التزامها التام بعملية التحول، قامت الشركة التونسية للبنك، باعتبارها بنكًا مسؤولًا اجتماعيًا، بتوسيع جهودها لدعم جميع القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة، من خلال سياسة ائتمانية أكثر صرامة تعتمد على معايير تقييم أكثر موضوعية للمخاطر والربحية. وفي الوقت نفسه، رافق هذا الجهد حضور فعّال ومساهمة قوية من البنك في إصدار القروض والسندات الحكومية.

ومن وجهة نظر احترازية، واصلت الشركة التونسية للبنك تحقيق مؤشرات تتوافق بدقة مع المعايير المطلوبة، مع توفير فوائض رأسمالية مريحة إلى حد ما فيما يتعلق بالأموال الذاتية، وهو ما يمكنها من استعادة توازناتها المالية ومرونتها في مواجهة المخاطر الرئيسية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ الأموال الذاتية تضاعفت تقريبًا منذ سنة 2015 لتبلغ 1,296 مليون دينار مع موفى سنة 2022، وذلك بفضل الزيادة في الأرباح خلال السنوات الاخيرة وتخصيصها بالكامل لاستيعاب الخسائر المُرحّلة. وهو ما يؤكد تحقيق البنك للأهداف المنشودة، ألا وهي استعادة قدراته على توزيع الأرباح خلال السنوات المالية القادمة.

على الصعيد الكيفي، واصل البنك العمل على حماية مصالح المُودعين والدائنين والمساهمين والموظفين، وذلك من خلال إدارة حكيمة ورشيدة وشفافة تعتمد على ثقافة قوية وراسخة للمخاطر والالتزامات.

وكجزء من عملية التحسين المُستمر، وبدعم من هذه الإنجازات الناجحة، شرع البنك في تنفيذ استراتيجية جديدة تشمل الفترة 2022-2026 و قد تمّ تصميمها في إطار رؤية أكثر طموحًا تهدف الى جعل بنك أفضل مؤسسة مالية في البلاد، من خلال انتهاج سياسة استباقية والتركيز على التنمية المستدامة.

ومن خلال الاستراتيجية الجديدة، سيسعى البنك، من بين أهداف أخرى، إلى دعم تموقعه واستغلال مختلف أدوات الأداء وتعزيز أوجه التآزر داخل مجموعة الشركة التونسية للبنك. كما سيُولي اهتمامًا خاصًا لتطوير المزيد من الأعمال من خلال إطلاق مهن جديدة وتصور خدمات بنكية جديدة في عصر الرقمنة والبيانات.

ومن نافلة القول فإنّ نزاهة وسمعة والتزام هيئات الإدارة والحوكمة في البنك ستكون عوامل رئيسية في نجاح هذه الاستراتيجية الجديدة، فضلاً عن الدعم المُعتاد للرأس المال البشري للبنك.

كلمة المدير العام

تمكنت الشركة التونسية للبنك، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها، من ختم السنة المالية 2022 بأداء جيّد وملحوظ سواءً على مستوى النشاط أو مؤشرات الأداء، وهو ما مكّنها من مواصلة تعزيز مركزها المالي وترسيخه، والحفاظ بالتالي على مكانتها كأحد البنوك الأكثر تنافسية في السوق.

وتماشيًا مع استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز وتنويع قاعدتها التجارية، واصلت الشركة التونسية للبنك بذل جهودها لتعبئة الموارد بمختلف فئاتها، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تقدّم أفضل الخصائص من حيث التكلفة والاستحقاق.

وفي هذا الصدد، شهدت ودائع الحرفاء ارتفاعًا بمعدل أعلى من المعدل المُسجّل على مستوى القطاع، مُحققة بذلك زيادة بـ 9% لتصل إلى 9,863 مليون دينار. وقد أدّى هذا الجهد إلى تحسين الجزء الثابت والمُستقر من ودائع البنك.

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى تعبئة مخصصات إضافية بقيمة 136 مليون دينار في شكل موارد طويلة الأجل لترافق هذه الزيادة وذلك بفضل الختم الناجح لعمليات اصدار القروض الرقاعية الخاصة في سياق التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الدعم الأفضل للموارد على المدى الطويل.

وعلى صعيد النشاط، ارتفع صافي المستحقات على الحرفاء بما قيمته 1,129 مليون دينار أو 11,6% مُتجاوزًا بشكل كبير إنجازات القطاع ويعكس هذا النمو في الواقع الجهود المُتواصلة التي يبذلها البنك لصالح مختلف الفاعلين الاقتصاديين، في القطاعين العام والخاص، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل انشطتهم.

كما يواصل البنك خصم المبالغ اللازمة من أرباحه لتغطية انخفاض قيمة مستحقاته، وذلك وفقا لسياسته الحكيمة والرشيدة في إدارة المخاطر والحذر من المستحقات المحتمل انخفاض قيمتها، وذلك تحسبًا لمتطلبات الاعتماد الوشيك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مع ذلك، بلغ معدل التغطية 62,9% في نهاية سنة 2022، وهو ما يعكس ارتفاع المخصصات والفوائد المعلقة خلال السنوات الاخيرة.

وإلى جانب مساهماتها على المستوى الاقتصادي، شاركت الشركة التونسية للبنك أيضًا بشكل فاعل في تمويل الدين العام، وذلك من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة وفي الأقساط المختلفة من القرض الوطني الذي أصدرته الدولة. وفي هذا السياق، شهد إجمالي المبالغ المستحقة من محفظة سندات البنك ارتفاعًا بنسبة 26,3% ليبلغ ما قدره 2,362 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2022.

وفيما يتعلق بمؤشرات النتائج، ختمت الشركة التونسية للبنك السنة المالية 2022 بناتج بنكي صافي يقدر بـ 689 مليون دينار او ما يعادل ارتفاعا بنسبة 6,7% مقارنة مع المستوى المُسجل في نهاية ديسمبر 2021. شملت هذه الزيادة بشكل خاص الهامش الصافي للفائدة والذي يُمثّل حصة قدرها 53%.

كما تراجع صافي الدخل بـ 17,4% ليبلغ 93,1 مليون دينار، ويُعزى ذلك الى عدد من العوامل الاستثنائية المتعلقة، اساسا، بالكلفة الكبيرة للمخاطر والمرتبطة بالمخصصات الجماعية الهامة في إطار تطبيق القواعد الجديدة التي أصدرها البنك المركزي التونسي بالإضافة الى انخفاض قيمة المستحقات المتعلقة ببعض القطاعات المُتعثرة.

ونتيجة لذلك، ارتفعت الأموال الذاتية بنسبة 7,7% لتصل إلى 1,296.3 مليون دينار، وهو ما مكّن من تحسين النسبة الإجمالية للملاءة المالية ونسبة tier 1 لتصل إلى 3,83% و9,36% على التوالي، مقابل 13,25% و9,25% في السنة السابقة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الشركة التونسية للبنك تمكنت في سنة 2022 من استعادة توازنها المالي، وهو ما يسمح لها بتجاوز العقبات الرئيسية التي تعوق قدرتها على توزيع الأرباح في السنوات القادمة.

وفي هذا الصدد، وبفضل الزيادة على مستوى الأرباح خلال السنوات المالية الأخيرة وتخصيصها بالكامل لاستيعاب الخسائر المُرحّلة والتي ناهزت 749 مليون دينار في نهاية سنة 2013، بلغت الأرباح المؤجلة 172,6 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2022.

وستمنح هذه العوامل البنك نسقا جديدًا يُمكنه من تعزيز ثقة مختلف الاطراف من مساهمين ومُودعين وبنوك ومؤسسات مراسلة ومُؤسسات قرض ومُستثمرين إلخ...، وبالتالي تطوير أنشطة البنك ورفع قيمة أسهمه واستعادة الثقة فيه كمؤسسة مالية مرموقة.

وعلى الصعيد التجاري، فقد أكدّت الشركة التونسية للبنك أيضًا على استراتيجيتها الرامية إلى كسب ثقة عملاء البيع بالتجزئة، وذلك بهدف جذب عملاء جُدد مُحتملين من الأفراد والمؤسسات المهنية والتجارية وتلبية احتياجاتهم وخدمتهم بشكل أفضل.

كما امتد هذا المنهج ليشمل قطاع الشركات، وذلك من خلال تعزيز اكتساب ثقة العملاء في القطاعات الواعدة وإثراء مجموعة المنتجات والخدمات المُصممة لتلبية احتياجات القطاعات المستهدفة وتطوير نشاط كافة مراكز الأعمال بهدف تزويد العملاء بعروض متنوعة ودعم مُخصص حسب احتياجاتهم.

وفي الوقت نفسه، ستعمل الشركة التونسية للبنك على تعزيز إنجازاتها في مجال تطوير انظمة المعلومات واستراتيجية البيانات والرقمنة بالإضافة الى تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ سياسات سلامة المعلومات والأمن السيبراني.

كما يعمل البنك على تحسين الوظائف الحالية في بعض تطبيقات الأعمال، حيث تمّ تنفيذ تحديثات جديدة استجابة للمتطلبات الرقابية الحديثة وتعزيز أنظمة الرقابة والتواصل المتعلقة بشكل خاص بإرساء المنتجات الرقمية الجديدة.

واصلت الشركة التونسية للبنك بالإضافة الى ذلك العمل على مواءمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها مع توفير الاحتياجات المطلوبة بالإضافة إلى الاستمرار في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر السيبرنية، وذلك من خلال الفهم السليم للمخاطر والفرص المتاحة في عصر الرقمنة وتطوير خارطة طريق لأمن المعلومات.

فيما يتعلق بالرأس المال البشري، عملت الشركة التونسية للبنك على إرساء ثقافة مؤسسية قوية تهدف، من بين أمور أخرى، إلى إشراك الموظفين في أعمالها وقيمها، وكذلك تعزيز الألفة والتآزر بين الموظفين. وقد ساعد ذلك على خلق مناخ عمل جيد مكّن من إدارة المهارات والمسارات المهنية بشكل أفضل، مع التقييم المُستمر لأداء الموظفين بما يتوافق مع المعايير النوعية والكمّية المُصممة لتعزيز مسؤولية المُديرين التنفيذيين في الرقابة والإشراف على موظفيهم وترقيتهم اجتماعيًا.

كما تلتزم الشركة التونسية للبنك بدورها المجتمعي وهي حريصة على تعزيز مكانتها كبنك مواطن مسؤول ولتلعب دورًا رئيسيًا في عدد من مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي تعود بالنفع على البلاد في مجالات مختلفة مثل الثقافة والتعليم والصحة.

تقديم الشركة التونسية للبنك

لمحة عن الشركة التونسية للبنك

بنك رائد : ما يقارب 65 عامًا من الأداء والإنجازات في خدمة تنمية القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية

تأسست الشركة التونسية للبنك بعد الاستقلال كأول مؤسسة بنكية في البلاد وفتحت شبابيكها للعموم بتاريخ 26 مارس 1958.

تعهد البنك، على مدى عقود، بلعب دوره كأداة مميزة للسياسة المالية للبلاد ومؤسسة رائدة في مجال تعبئة الادخار الوطني.

ونظرا لانخراطها الكامل في تنمية البلاد، تمكنت الشركة التونسية للبنك من تعزيز قدراتها المالية والفنية والتجارية مع تكثيف دعمها لتنمية ودعم الاستثمار. وبفضل الإجراءات التي تم تنفيذها، تمكن البنك من تعزيز مكانته على المستويين الوطني والدولي وتسجيل تطور هام ومستمر للمؤشرات الرئيسية للنمو.

يضم مجمع الشركة التونسية للبنك عشرات الشركات الفرعية التي تنشط في جميع القطاعات الاقتصادية، ويمثل قوّة اقتصادية رئيسية فاعلة.

الشركة التونسية للبنك هي بنك شامل يقدم مجموعة كاملة من الخدمات لجميع أنواع العملاء الأفراد والتونسيين المقيمين في الخارج والمهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجموعات والمؤسسات الكبرى.

ومن خلال نموها المعتمد أساسا على تقريب الخدمات والالتزام الاجتماعي، فإن الشركة التونسية للبنك تضع خبراتها في خدمة مصالح حرفائها وشركائها واقتصاد البلاد ككل.

لدى الشركة التونسية للبنك شبكة واسعة من الفروع تضم 149 فرعًا ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

على صعيد الأداء وفي ضوء النجاح المُحقق في تنفيذ المخطط 2016-2020، أطلق البنك استراتيجيته الجديدة 2022-2026 بناءً على رؤية ومهام وتوجهات استراتيجية للفترة الممتدة حتى سنة 2026.

ومن خلال استراتيجيتها الجديدة، ستتعهد الشركة التونسية للبنك ببذل أفضل المجهودات وتوفير الموارد البشرية واللوجستية اللازمة لضمان تحقيق المزيد من النجاح في نهاية فترة المخطط ولتبوء بمكانة رائدة ضمن منصة أكبر البنوك.

تقرير حول نشاط مجلس الإدارة لسنة 2022

I – جهاز الإدارة

طرق الحوكمة

ألغت الشركة التونسية للبنك منصب الرئيس المدير العام منذ الجلسة العامة الخارقة للعادة بتاريخ 3 جوان 2015، واعتمدت الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام وحاليا:

- يتولى السيد عاطف المجدوب مهام رئيس مجلس الإدارة منذ 30 نوفمبر 2022 خلفًا للسيدة أمال المديني.
- يتولى السيد لسعد الزناتي الجويني مهام المدير العام بالإنابة منذ 7 أكتوبر 2022 خلفًا للسيد محمد شويخة.

ولا يجوز للمدير العام ونائب المدير العام شغل منصب عضو مجلس الإدارة.

تركيبة مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من 11 عضوا بمن فيهم الرئيس. وهذا العدد يتناسب مع طبيعة نشاط البنك وتنوعه وحجمه وكذلك المخاطر التي يتعرض لها، ويتوزع الأعضاء على النحو التالي :

- خمسة أعضاء يمثلون المساهمين العموميين والمفوضين الخصوصيين ؛
- عضوان مستقلان يترأسان لجنة تدقيق الحسابات ولجنة المخاطر ؛
- ثلاثة أعضاء يمثلون القطاع الخاص ويتم اختيارهم بالرجوع إلى سجل المساهمين، ووفقًا لملفاتهم الشخصية ومدى تفرغهم لهذه المهام ؛
- عضو ممثل لصغار المساهمين يُنتخب بعد الدعوة الى تقديم الترشحات.

المؤهلات والمسار المهني لأعضاء مجلس الإدارة

السيد عاطف المجدوب **رئيس مجلس الإدارة**	• رئيس قسم / نائب مدير / مدير الهيئة العليا للصفقات العامة في رئاسة الحكومة • مدير عام وحدة مراقبة الامتيازات في رئاسة الحكومة • رئيس اللجنة الجهوية للرقابة على الصفقات العامة في رئاسة الحكومة • رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص – الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في رئاسة الحكومة • عضو مجلس إدارة بنك تونس والإمارات • عضو لجنة المخاطر ببنك تونس والإمارات • عضو لجنة إنشاء المقر الجديد لبنك تونس والإمارات • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت ببنك تونس والإمارات • عضو مجلس إدارة مؤسسة – الحي الوطني الرياضي • عضو مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد • عضو اللجنة الوطنية للموافقات – وزارة الاقتصاد والتخطيط • عضو الهيئة المختصة بدراسة القضايا المتعلقة بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة – وزارة الطاقة • عضو في الرابطة العالمية لوحدات ومتخصصي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص – (الرابطة العالمية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص)
السيد محمد المريضة	• مدير مركزي في البنك الوطني الفلاحي • المدير العام لـــ SICAR INVEST • المدير العام لـــ SIP SICAR • عضو مجلس إدارة شركة السكنى • عضو مجلس إدارة شركة SMVDA • رئيس مجلس إدارة شركة SODAL
السيدة مفيدة العلوي	• مساعد مراقب الخدمات العامة – رئاسة الحكومة • مراقب الخدمات العامة – رئاسة الحكومة • رئيس المراقبين للخدمات العامة – رئاسة الحكومة • المراقب العام للخدمات العامة – رئاسة الحكومة • مدير الشؤون الإدارية والمالية – وزارة تكنولوجيات الاتصال • عضو اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد – اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد • رئيس قسم التحقيقات والبعثات الخاصة والاستشارات – رئاسة الحكومة • عضو مجلس إدارة – البريد التونسي • عضو مجلس إدارة شركة SOTUGAT • عضو مجلس إدارة الديوان الوطني للتطهير ONAS
السيد طارق بن العربي	• المدير العام للخوصصة برئاسة الحكومة

السيد حاتم صالح	• أستاذ جامعي للاقتصاد والمالية والينوك بالمدرسة العليا للتجارة بتونس • مدير مختبر أبحاث THÉMA (النظرية الاقتصادية والنمذجة والتطبيق) بالمدرسة العليا للتجارة بتونس • مستشار مستقل للممولين متعددي الأطراف. • عضو مجلس التحاليل المالية برئاسة الحكومة. • عضو مستقل في لجنة الاستثمار SICAR Régionale SODESIB • عضو المكتب التنفيذي لجمعية الاقتصاديين التونسيين (ASECTU). • عضو المجلس العلمي للمدرسة العليا للتجارة بتونس • عضو لجنة الترقية إلى رتبة أستاذ التعليم العالي في العلوم الاقتصادية. • المدير المساعد، مدير التربصات بالمدرسة العليا للتجارة بتونس. • مدير ماجستير البحث: البنوك والتمويل والتجارة الدولية، بالمدرسة العليا للتجارة بتونس.
السيد حسان الفقي	• المدير العام للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين ستار
السيد معز بن زيد	• مستشار لعدة حرفاء في شمال إفريقيا • عضو مجلس إدارة الميناء السياحي ببنزرت • عضو مجلس إدارة – CAPSA • مدير التصرف في البنك الألماني (لندن، نيويورك، سنغافورة) • مدير مسؤول عن فرق مبيعات القروض المهيكلة • قسم الدخل الثابت والإدارة البديلة – بنك جي بي مورغان تشيس • عضو فريق تطوير المنتجات المشتقة من الائتمان–الشركة العامة بباريس • عضو فريق مكلف بتطوير نظام التصرف في المنتجات المشتقة من النسب – القرض التجاري فرنسا
السيد لسعد زروق	• المدير العام لتعاونية التأمين للتعليم • رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين – GAIF • الرئيس المدير العام للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين ستار • رئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين (FTUSA)
السيدة ريم الوسلاتي	• متحصلة على شهادة خبير في المحاسبة من الدولة الفرنسية • متحصلة على شهادة الدكتوراه في علوم التصرف • أستاذة جامعية في جامعة تونس دوفين • مسؤول بيداغوجي للتكوين لفائدة المهنيين في مجالات البنوك والتأمين والحوكمة، إلخ. (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وضمان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتدريب أعضاء مجلس الإدارة، إلخ) • أستاذة جامعية في المعهد العالي للتصرف (ISG) بتونس • أستاذة جامعية في المدرسة العليا للاقتصاد والعلوم التجارية بتونس (ESSEC) • مسؤولة عن مهام التدقيق وإعداد تقارير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «IFRS» (الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة والبنك التونسي الكويتي والتجاري بنك، إلخ.)
السيد محمد الجيلاني الباجي	• رئيس قسم مراقبة القروض – الإدارة العامة للقروض والبنوك بالبنك المركزي التونسي • رئيس إدارة تحليل ومراقبة القروض – الإدارة العامة للقروض وأسواق رأس المال في البنك المركزي التونسي • مدير مراقبة مخاطر القروض – الإدارة العامة للاستقرار المالي والوقاية من المخاطر في البنك المركزي التونسي • نائب المدير العام – الإدارة العامة للاستقرار المالي والوقاية من المخاطر في البنك المركزي التونسي • عضو مجلس إدارة الديوان الوطني للزيت • عضو مجلس إدارة السجل الوطني للمؤسسات

تعيين أعضاء مجلس الإدارة

تتولى وزارة الإشراف اختيار أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين العموميين والمفوضين الخصوصيين استنادا الى مجموعة من المعايير التي تُراعي مؤهلاتهم الأكاديمية وخبرتهم المهنية وكذلك تجربتهم الناجحة في ميدان عملهم فيما يتعلق بمدى توفر المهارات المتكاملة التي يتطلبها نشاط البنك.

أما بالنسبة للأعضاء الذين يمثلون القطاع الخاص، فيتم اختيارهم بشكل عام على أساس سجل المساهمين، حسب ملفاتهم الشخصية ومدى تفرغهم لهذه المهام.

فيما يتعلق بالأعضاء المستقلين والعضو الممثل لصغار المساهمين، يتم اختيارهم بعد الدعوة لتقديم الترشحات لهذا المنصب وعلى أساس كراس شروط يشمل معايير مختلفة بما في ذلك المعرفة والدراية بالأنشطة البنكية والحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والسمعة والمؤهلات.

تجديد المدة النيابية

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين العموميين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ولا يمكن تعيينهم كأعضاء في مجلس إدارة منشأة عمومية أخرى في نفس الفترة.

لا يمكن تجديد نيابة الأعضاء المستقلين والعضو الممثل لصغار المساهمين إلا مرة واحدة.

تكوين أعضاء مجلس الإدارة

يحرص البنك على تمكين أعضاء مجلس الإدارة من التكوين الضروري المتعلق أساسا بالعمليات البنكية والمالية بالإضافة إلى عدد من الجوانب المحددة و/أو التغييرات الهامة فيما يتعلق بالقوانين التنظيمية (حوكمة المؤسسات العمومية، غسيل الأموال،...).

تقييم أعمال مجلس الإدارة وأعضائه

يعمل البنك على إجراء تقييمات منتظمة ودورية لمجلس الإدارة ككل ولكل عضو من أعضائه على أساس استبيان للتقييم الذاتي.

حالات المنع / تضارب المصالح

بناءً على التصريحات على الشرف، لا يوجد أي عضو من أعضاء الإدارة العامة ومجلس الإدارة تشمله حالات المنع المنصوص عليها في الفصل 60 من القانون عدد 48 لسنة 2016.

II – سير عمل مجلس الإدارة

المهام الرئيسية لمجلس الإدارة

يؤدي مجلس الإدارة الوظائف التالية:

- العمل على تركيز جهاز حوكمة فعال للبنك يضمن فعالية العمليات وحماية الأصول والتحكم في المخاطر في إطار الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لنشاطاته.
- تقييم نظام حوكمة البنك بشكل دوري فيما يتعلق بملائمته للتغيرات الهامة التي تحدث في البنك لا سيما من حيث حجم النشاط والعمليات المعقدة وتطورات الاسواق والمتطلبات التنظيمية.
- تقييم القوانين الإطارية والهياكل التنظيمية وشروط وإجراءات الانتداب وشروط التسميات والإعفاء من الخطط الوظيفية.
- المصادقة على السياسات والشروط التحكيمية واتفاقيات المصالحة والتي تحدد قيمتها المالية من قبل مجلس الإدارة وذلك بهدف تسوية النزاعات وفقاً للتشريعات والقوانين التنظيميّة الجاري بها العمل.
- متابعة جميع التغيرات الهامة التي بإمكانها التأثير على نشاط البنك وذلك للحفاظ على مصالح المودعين والمساهمين وجميع الأطراف المعنية، وبشكل عام، مصالح البنك طويلة المدى.
- ضمان عمل المؤسسة وفقًا لجميع القوانين الجاري بها العمل.
- رسم التوجهات الاستراتيجية العامة والمصادقة على عقود البرامج ومخططات الأعمال وتحديد الأهداف المتعلقة بالمردودية بوضوح مع الحفاظ على الأسس المالية للبنك.
- تحديد المؤشرات الكمية والنوعية لمتابعة أداء البنك خاصة من حيث الملاءة والسيولة والربحية.
- التحليل المعمق للمسائل ذات الصبغة الفنية والتي تقع ضمن نطاق اختصاص اللجان.
- متابعة تنفيذ استراتيجية البنك.
- التأكد من ملائمة الموارد البشرية والمالية واللوجستية بشكل دائم للاستراتيجية وسياسات التدخل المعتمدة.

- المصادقة على ميزانيات الاستغلال والاستثمار وطرق تمويلها قبل نهاية السنة السابقة للسنة المزمع خلالها تنفيذها.
- اعتماد ومتابعة تنفيذ نماذج تقييم لكفاية رأس المال فيما يتعلق بحجم وطبيعة المخاطر وسياسات التصرف في السيولة ومتطلبات الامتثال للقوانين والنصوص المنظمة للنشاط ولنظام الرقابة الداخلية.
- المصادقة على القوائم المالية.
- إعداد التقرير السنوي للبنك.

وبصفة عامة، التأكد من تمتع البنك دائمًا بسمعة طيبة ما يسمح له بالحفاظ على ثقة العموم.

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس الإدارة ست مرات في السنة على الأقل، وعندما تقتضي الضرورة وذلك، لغرض دراسة المسائل المدرجة في جدول الأعمال الذي يتم إرساله الى جميع أعضاء مجلس الإدارة ووزارة المالية قبل 10 أيام على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع.

خلال سنة 2022، عقد مجلس الإدارة 15 اجتماعا في التواريخ التالية :

04 جانفي 2022	02 سبتمبر 2022
01 مارس 2022	07 أكتوبر 2022
05 أفريل 2022	27 أكتوبر 2022
12 أفريل 2022	10 نوفمبر 2022
21 أفريل 2022	27 نوفمبر 2022
16 جوان 2022	30 نوفمبر 2022
21 جويلية 2022	22 ديسمبر 2022
31 أوت 2022	

جدول أعمال مجلس الإدارة

تشمل النقاط المدرجة بجدول أعمال مجلس الإدارة جميع المسائل الهامة والمسائل التي يتم التداول فيها بصفة دائمة وخصوصا فيما يتعلق بما يلي :

- **تقرير عن الوضع المالي للبنك** : يتم إبلاغ مجلس الإدارة بشكل دوري بوضعية البنك خاصة فيما يتعلق بالنقاط التالية:

تحليل الوضع المالي للبنك وتحديد تموقعه وتحليل الإنجازات مقارنة بالأهداف...

- **تقرير لجنة تدقيق الحسابات** : يجب على مجلس الإدارة أن يدرج في جدول أعماله عبر تقرير لجنة تدقيق الحسابات القرارات المتخذة لمعالجة النقائص المذكورة في تقارير مدققي الحسابات وهياكل الرقابة الخارجية. وبالفعل، تتم متابعة القرارات المتخذة في هذا المجال من قبل إدارة التدقيق الداخلي وتقدّم بشكل دوري إلى لجنة تدقيق الحسابات كما تتم إحالة محاضر جلسات لجنة تدقيق الحسابات على أنظار مجلس الإدارة.
- **تقرير لجنة المخاطر** : يتولى مجلس الإدارة فحص تقارير لجنة المخاطر المتعلقة أساسا بإعداد وتحديث سياسة إدارة المخاطر بالإضافة إلى تحليل ومراقبة تعرض المؤسسة للمخاطر ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والمخاطر العملياتية.
- **تقارير اللجان الأخرى** : لجنة التعيينات والمكافآت، واللجنة الاستراتيجية، واللجنة العليا للتسويات ولجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة ولجنة الصفقات.
- مؤشرات النشاط والقوائم المالية الفردية لكل 3 أشهر
- القوائم المالية المُجمعة سنويا
- متابعة تحفظات مدققي الحسابات وتقرير الرقابة الداخلية
- متابعة إجراءات عقد الصفقات
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة

بالإضافة إلى البنود الدائمة المدرجة في جدول الأعمال، قام مجلس الإدارة بدراسة بعض النقاط الأخرى والتي تتعلق أساسا بما يلي :

- التقدم المحرز في الإجراءات المنجزة في إطار الانتقال الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS
- المصادقة على الإستراتيجية وخطة العمل للفترة 2022-2026، وعقد البرنامج 21-25، وكذلك ميزانيات السنة المالية 2023.
- المصادقة على سياسات ومواثيق البنك المختلفة (سياسة تقبل المخاطر، وسياسة الامتثال والسياسة البيئية والاجتماعية، وسياسة المساواة بين الجنسين، إلخ).
- تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة وتقييم جهاز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة توصيات البنك المركزي التونسي

فيما يتعلق بعدم الامتثال للقوانين التنظيمية فيما يتعلق بعمليات التوظيف.

- تعيين مدير عام جديد بالإنابة للشركة التونسية للبنك في 7 أكتوبر 2022.
- تعيين رئيس مجلس إدارة جديد ومراجعة عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 30 نوفمبر 2022.

كتابة مجلس الإدارة

يتولى إطار من موظفي البنك مهام كتابة مجلس الإدارة ويتم تسميته في هذه الخطة من قبل رئيس مجلس الإدارة. تتولى كتابة مجلس الإدارة تدوين محاضر جلسات اجتماعات المجلس في أجل سبعة أيام من تاريخ الاجتماع.

يتم إمضاء محاضر الجلسات من قبل رئيس مجلس الإدارة وعضوان آخران وكاتب مجلس الإدارة.

يتم الاحتفاظ بالمحاضر الممضاة في سجل خاص لدى كتابة مجلس الإدارة في المقر الاجتماعي للبنك.

III – اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 12 ديسمبر 2006)

تتمثل المهام الرئيسية للجنة تدقيق الحسابات والتي تتكون من 4 أعضاء باعتبار رئيسها (الذي تقع تسميته من بين الأعضاء المستقلين) في ضمان التنفيذ والعمل الجيد لمنظومة الرقابة الداخلية وضمان الإشراف ومتابعة أنشطتها بالتعاون الوثيق مع لجنة المخاطر وذلك من أجل العمل على تكامل أفضل بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

كما تتولى لجنة التدقيق متابعة نشاط جهاز التدقيق الداخلي (المسؤول عن كتابة اللجنة)، وإن لزم الأمر، متابعة أشغال الهياكل الأخرى للبنك المكلفة بمهام الرقابة.

اجتمعت اللجنة في 09 مناسبات خلال سنة 2022.

لجنة المخاطر
(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 11 ديسمبر 2012)

تتمثل مهمة هذه اللجنة المتكونة من 4 أعضاء باعتبار رئيسها (عضو مستقل) في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته المتعلقة بإدارة المخاطر ومتابعتها وعلى احترام القوانين التنظيمية والسياسات المضبوطة في هذا المجال.

اجتمعت اللجنة في 06 مناسبات خلال سنة 2022. تتولى الإدارة المركزية لمتابعة مخاطر القروض والإدارة المركزية للمخاطر العملياتية والسوق والمراقبة الدائمة بصفة مشتركة مهام الكتابة للجنة المخاطر.

لجنة الترشيحات والمكافآت
(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 15 نوفمبر 2011)

تتمثل مهام اللجنة المكونة من 3 أعضاء في مساعدة مجلس الإدارة فيما يتعلق بتحديد سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج المتوسطة والطويلة المدى للبنك.

اجتمعت هذه اللجنة في 07 مناسبات خلال سنة 2022، ويتكفل قطب الدعم والوسائل بمهام الكتابة.

اللجنة الاستراتيجية
(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 11 سبتمبر 2015)

تقوم اللجنة الاستراتيجية والتي تتكون من 4 أعضاء من بينهم عضو مستقل ويتولى مهام رئاستها رئيس مجلس الإدارة، بالمشاركة في إعداد استراتيجية البنك، ومتابعة تنفيذها، ودراسة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

اجتمعت اللجنة الاستراتيجية في 03 مناسبات خلال سنة 2022، وتتكفل إدارة الاستراتيجية والقيادة بمهام الكتابة.

اللجنة العليا للحلحلة
(تم إنشاؤها في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 21 نوفمبر 2018)

تتكون اللجنة من 4 أعضاء من مجلس الإدارة، من بينهم عضو مستقل والمدير العام و/أو نائب المدير العام ورئيس قطب مخاطر القروض والتسويات ورئيس القطب التجاري والفروع والمدير المركزي للتسويات والمدير المركزي لمتابعة مخاطر القروض وكل مسؤول يمكن اعتبار وجوده مفيدًا.

وتتمثل مهمتها في متابعة تنفيذ مخطط الأعمال المترتب عن استراتيجية البنك في مجال الاستخلاص ودراسة المقترحات للتسوية المعاملاتية في إطار القانون عدد 36 لسنة 2018 المؤرخ في 06 جوان 2018 وذلك قصد عرضها على مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات والدراسة والبت في مقترحات الشطب او التفويت في الديون إلى الشركة التونسية لاستخلاص الديون قصد عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

اجتمعت اللجنة، التي يتولى قطب مخاطر القروض والتسويات مهام كتابتها في 5 مناسبات خلال سنة 2022.

لجنة الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات الفرعية
(تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في 02 أكتوبر 2018)

تتولى هذه اللجنة المكونة من 3 أعضاء وأي عضو يعتبر حضوره مفيدًا، إبداء رأيها واقتراح التوصيات بشأن الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات التابعة ومساهمات البنك.

كما تصدر أيضا الآراء والتوصيات بشأن خطط إعادة الهيكلة المقترحة وتنفيذها، والمكافآت وعمليات الإلحاق وتعيين المديرين أو أعضاء مجلس إدارة الشركات الفرعية والشركات التي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك حصة من راس المال.

كما تشرف على تركيز منظومة لإعداد تقارير الشركات الفرعية كل ثلاثية مع التنصيص فيها على مؤشرات النشاط الرئيسية.

اجتمعت اللجنة، التي تتولى الإدارة المركزية للشركات الفرعية والمساهمات مهام الكتابة فيها في 4 مناسبات خلال سنة 2022.

لجنة الصفقات

تتكون اللجنة المذكورة من 3 أعضاء بالإضافة إلى مراقب الدولة، وتتمثل مهمتها في مراجعة احترام إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات للقوانين التنظيمية والمصداقية والشفافية في إجراءات عقد الصفقات كما تسهر على مدى ضمان مقبولية الشروط الإدارية والمالية والفنية.

اجتمعت اللجنة، التي تتولى الكتابة الدائمة للجنة الصفقات مهام كتابتها في 09 مناسبات خلال سنة 2022.

IV – التزامات وتعهدات ومهام أعضاء مجلس الإدارة

المحافظة على السر المهني

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الحفاظ على سرية المعلومات التي يمكنهم الاطلاع عليها وعدم استخدامها لأغراض غير مهنية.

المساهمة في أعمال المجلس

يساهم الأعضاء بنشاط في أعمال مجلس الإدارة من خلال توجيه الأسئلة للمدير العام بشكل بناء وطلب التوضيحات بشأن مختلف النقاط المدرجة في جدول الأعمال.

توفير المعلومات

يتأكد رئيس مجلس الإدارة من تمكين مجلس الإدارة من جميع المعلومات اللازمة للمناقشات والمداولات.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

يشارك الأعضاء في اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم. تبلغ نسبة الحضور 84%.

٧ – الهيكل التنظيمي للبنك

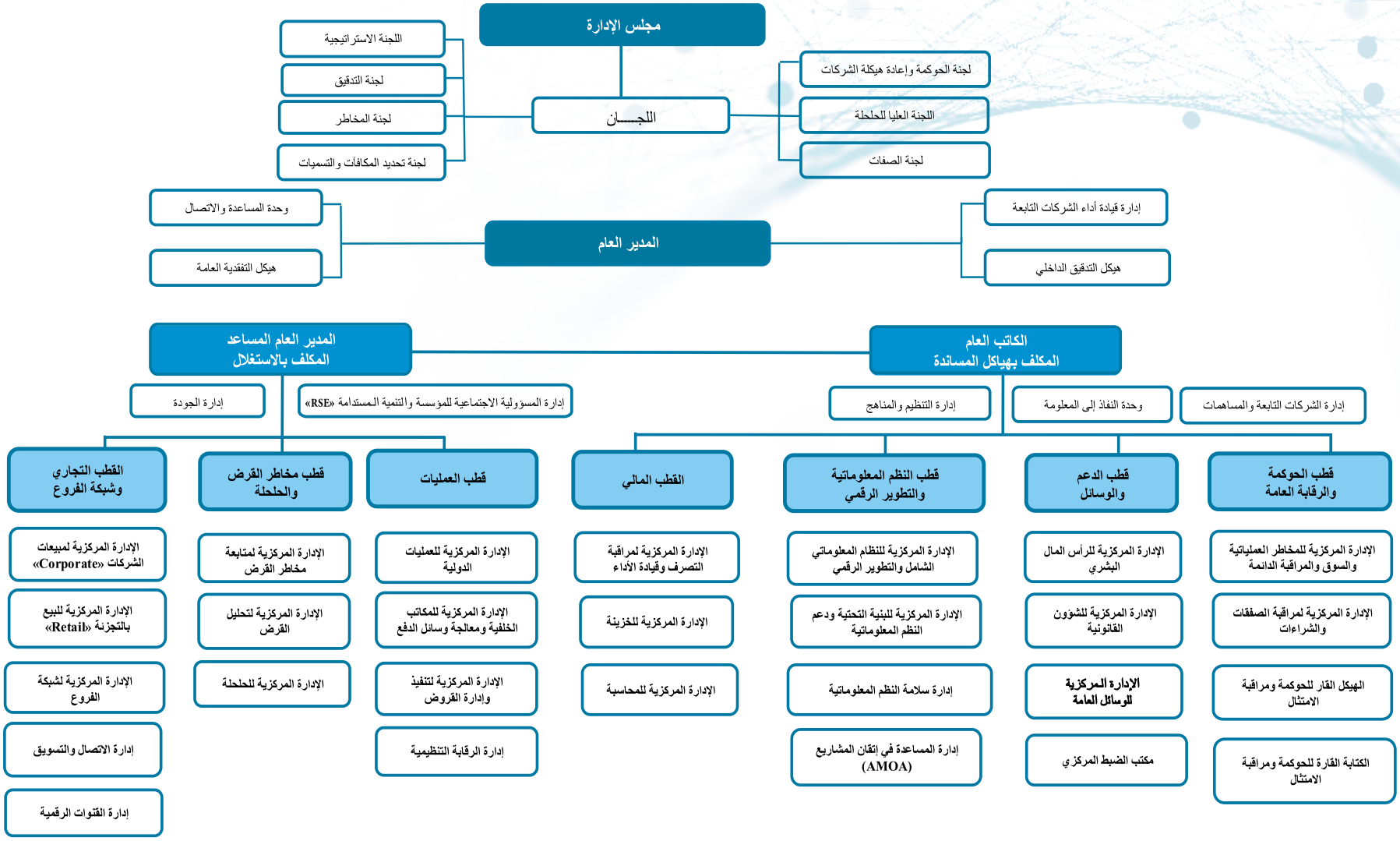

خطوط المهن

الشركة التونسية للبنك هي بنك شامل ينشط في جميع العمليات البنكية بما في ذلك :

- تلقي الودائع من العموم مهما كانت مدتها وشكلها،
- منح القروض على مختلف أشكالها
- توفير وسائل الدفع للحرفاء والتصرف فيها
- العمليات المرتبطة بنشاطها مثل تقديم الاستشارات والمساعدة في المسائل المتعلقة بالتصرف في الأصول والتصرف المالي والهندسة المالية، وبشكل عام، جميع الخدمات التي تهدف إلى تسهيل بعث الشركات وتطويرها وإعادة هيكلتها.
- النشاط الدولي
- أنشطة السوق

بنية الشركات الفرعية

يتكون مجمع الشركة التونسية للبنك من الشركة الأم وشركاتها الفرعية التي تمتلك فيها حصصا تتجاوز نسبة 50% من رأس مالها على الأقل بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي، تمارس الشركة التونسية للبنك بصفتها الشركة الأم رقابة حصرية على شركات المجمع.

يتكون مجمع الشركة التونسية للبنك من 13 شركة وتعمل في القطاع المالي والسياحي والعقاري وقطاع الخدمات.

بنية المساهمين (في 31 ديسمبر 2022)

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك، يمكن فقط لمالكي 10 أسهم على الأقل خالصة الدفعات المستحقة حضور الجلسة العامة أو إنابة مساهم آخر بموجب تفويض يتم تسليمه وجوبا لموكلهم أو إرساله بعد إمضائه بشكل قانوني إلى الشركة الفرعية –المالية للشركة التونسية للبنك – الكائنة بنهج الهادي كراي – 1004 تونس وذلك في أجل أدناه ثلاثة أيام قبل التاريخ المحدد لانعقادها.

أما بالنسبة للمساهمين الذين يملكون اقل عن عشرة أسهم من رأس المال فيمكنهم التجمع للحصول على هذا العدد من الأسهم وتفويض أحدهم أو عضو من الجلسة العامة لتمثيلهم.

بالدنانير

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	%
المساهمون التونسيون	**153 891 933**	**769 460**	**%99,05**
ذوات اعتبارية	**141 074 238**	**705 371**	**%90,80**
ذوات اعتبارية عمومية	129 568 465	647 842	%83,39
ذوات اعتبارية خاصة	11 505 773	57 529	%7,41
الأشخاص تونسيون	**12 817 695**	**64 088**	**%8,25**
مساهمون أجانب	**1 483 067**	**7 415**	**%0,95**
ذوات اعتبارية	1 382 570	6 913	%0,89
أشخاص	100 497	502	%0,06
المجموع	**155 375 000**	**776 875**	**%100**

VI – دليل الإجراءات والسياسات والمدونات والمواثيق

تميزت سنة 2022 بتعزيز نظام الحوكمة والرقابة الداخلية على مستوى الشركة التونسية للبنك، من خلال تطوير وتحديث السياسات والمواثيق والمدونات وأدلة الإجراءات الداخلية التي تحكم نشاط البنك وفقًا للمنشور عدد 05 لسنة 2021 المؤرخ في 19 أوت 2021 المتعلق بإطار حوكمة البنوك والمؤسسات المالية.

مدونة الحوكمة

تملك الشركة التونسية للبنك مدونة حوكمة تحدد صلاحيات ومسؤوليات مختلف هيئات الحوكمة وآليات اتخاذ القرار في البنك. و افق مجلس الإدارة على هذه المدونة ووقعها جميع أعضاء مجلس الإدارة.

وفقًا للنظام الأساسي للبنك والتشريعات المعمول بها، تهدف هذه المدونة إلى تعريف ما يلي :

- طريقة الحوكمة،
- المبادئ،
- سياسات وممارسات الحوكمة،
- هيئات الحوكمة وصلاحياتها وتكوينها وقواعد عملها،
- الأنظمة التي تهدف إلى ضمان استقلالية وظائف الرقابة،
- علاقة مجلس الإدارة بهيئة الإدارة والهياكل العملية للمؤسسة.

مدونة الأخلاقيات

لدى الشركة التونسية للبنك مدونة أخلاقيات تحدد مبادئ وقواعد السلوك المهني السليم.

تهدف هذه المدونة إلى :

- وضع ضوابط السلوكيات المنتظرة من موظفي البنك والسلوكيات والتصرفات غير المتوافقة مع قيم البنك.
- تحديد المعايير الأخلاقية والقواعد الأساسية والمبادئ المهنية، وتحديد القيم وخلق ثقافة مهنية عالية بين موظفي الشركة التونسية للبنك

يلتزم كل موظف في الشركة التونسية للبنك بتطبيق هذه المدونة والانخراط فيما ورد فيها ويتعهد بالتالي بتنفيذ جميع التعديلات التي ستدخل عليها والعمل بها.

تتعهد إدارة الموارد البشرية بمد جميع موظفي البنك بهذه المدونة لغاية امضائها قصد الالتزام بقواعدها ويتم حفظ النسخة الممضاة في ملف الموظف.

ميثاق عضو مجلس الإدارة

يتعهد كل عضو في مجلس الإدارة بالالتزام بالقواعد التوجيهية التالية :

- الدفاع عن المصلحة الاجتماعية

- حماية سمعة البنك
- احترام القوانين والتشريعات
- الاستقلالية
- المهنية والانخراط
- تجنب وضعيات تضارب المصالح
- النزاهة والولاء

ميثاق اللجان

لدى جميع اللجان مدونة تنص على مبادئ السرية وتجنب حالات تضارب المصالح.

يتم تحيين كل مدونة وتقييم أهميتها مرة واحدة على الأقل في العام ويتم عرض مشروع التحيين والتغيير على مجلس الإدارة للموافقة عليه.

سياسات البنك

انتهج البنك عديد السياسات منها :

- سياسة منع ومكافحة الفساد
- سياسة تضارب المصالح
- سياسة الامتثال
- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة الإبلاغ عن الفساد
- سياسة القابلية للمخاطرة
- سياسة المساواة والتنوع
- سياسة عامة بيئية ومجتمعية
- سياسة المسؤولية البيئية والمجتمعية

سيتم تحيين هذه السياسات من قبل البنك والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة في كل مرة يتوجب تحديثها أو عند كل تغيير تفرضه القوانين التنظيمية.

أدلة إجراءات البنك

قام البنك بإعداد عدد من أدلة الإجراءات تتمثل في :

- دليل التوظيف
- دليل إجراءات الشراء التي تحدد شروط إعداد العقود والصفقات وإبرامها وتنفيذها ودفع كلفتها وإتمامها
- دليل إجراءات التصرف في المخاطر الاجتماعية والبيئية تبعا للشراكة الممضاة بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وKFW نيابة عن الحكومة الألمانية وذلك لتعزيز استفادة الشركات الصغيرة والصغيرة جدا من التمويل.

VII – الاتصال والنفاذ الى المعلومة

يضمن البنك حق النفاذ في الوقت المناسب إلى المعلومات الموثوقة وذات الصلة بالجوانب الهامة لنشاطه وذلك من أجل تقديم صورة كاملة وموضوعية ومُحيّنة حول المؤسسة.

التواصل مع العموم

يتم ذلك من خلال نشر التقرير السنوي المفصل الموجه للعموم حول أنشطة مجلس الادارة والمتضمن أساسا لما يلي :

- مدونة الحوكمة وتفاصيل تنفيذها، وقواعد السلوك الداخلية، ومدونات اللجان الداخلية للمؤسسة.
- التركيبة الإسمية لأعضاء مجلس الإدارة وقواعد عمله والمسارات المهنية لأعضائه وصفات تمثيلهم واختصاصاتهم وملخص عملهم باللجان.
- تنظيم المؤسسة وخطوط المهن وهيكلة شركاتها الفرعية.
- وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة واللجان، بما في ذلك عدد الأعضاء الذين حضروا كل اجتماع.
- عرض من مجلس الإدارة حول ملائمة نظام الرقابة الداخلية وموارده.
- وصف لمنظومة وإجراءات عمل وأنشطة إدارة المخاطر.
- بيان مخاطر المؤسسة، وتكوين الأموال الذاتية ومدى كفايتها فيما يتعلق ببيانات المخاطر.
- سياسة تكوين المخصصات لتغطية المخاطر.
- تركيبة المساهمين، ولا سيما المساهمين الرئيسيين وتمثيلهم في مجلس الإدارة وحقوق التصويت.
- معلومات مفصلة عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الإدارية والإدارة العليا.
- المعاملات الهامة المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك أسماء الأطراف ذات العلاقة وطبيعة المعاملات ومقدارها وتأكيد إبرام هذه المعاملات.

التواصل مع البنك المركزي التونسي

تتمثل المستندات الرئيسية الموجهة إلى البنك المركزي التونسي فيما يلي :

- تقرير مدقق الحسابات الخاص وحتوي على قسم مخصص للاتفاقيات المبرمة بين البنك والأشخاص الذين لهم صلات بها.
- أي تعيين أو أي تغيير يطرأ على مستوى المسؤولين الأولين عن عملية تدقيق الحسابات وإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال.
- أي تعيين لرئيس مجلس الإدارة أو لعضو في مجلس الإدارة، أو للمدير العام، أو لنائب المدير العام في أجل لا يتجاوز سبعة أيام.
- سيرة ذاتية مفصلة للشخص الذي تم تعيينه (رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة أو المدير العام أو نائب المدير العام) مصحوبة برسالة التحفيز.
- الهوية والسيرة الذاتية لمدير التدقيق الداخلي المسؤول عن تناسق وفعالية مهام الرقابة الدورية.
- يتم إرسال نسخة من التقارير السنوية المفصلة حول أنشطة لجنة تدقيق الحسابات ولجنة المخاطر قبل 15 يومًا من انعقاد الجلسة العامة العادية للمساهمين.
- التقرير المتعلق بالشروط التي تتم فيها ضمان الرقابة الداخلية، وتقرير حول تقييم ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمجمع، في أجل أقصاه أربعة أشهر من نهاية السنة المحاسبية وخمسة عشر يومًا، على الأقل، قبل انعقاد الجلسة العامة العادية.

التواصل مع وزارة المالية

تُفصل الوثائق التي يتم توجيهها إلى وزارة المالية على النحو التالي :

- عقود البرامج.
- محاضر جلسات هيئات الإدارة والمداولات.
- تقارير ومحاضر اجتماعات لجان التدقيق والمخاطر وهيئات مراقبة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التقدم المحرز في تنفيذ عقود البرامج.
- ميزانيات الاستغلال والاستثمار التقديرية وطرق تمويلها وتقارير متابعة تنفيذها.
- القوائم المالية وتقارير مدققي الحسابات وتقارير هياكل الرقابة المختلفة.

- تقارير البنك المركزي التونسي وتوصياته.
- تقارير النشاط السنوية.
- المؤشرات المنصوص عليها في معايير الحذر الموضوعة وفقًا للقوانين التنظيمية المعمول بها.
- الوضعية السنوية المتعلقة بالموظفين والأجور.

تحال الوثائق المذكورة اعلاه الى وزارة المالية للمتابعة خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام من تاريخ اعدادها او اعتمادها من قبل مجلس الادارة او استلامها وذلك حسب ما تقتضيه الوضعية.

التواصل مع رئاسة الحكومة

فيما يلي الوثائق التي تتم إحالتها إلى رئاسة الحكومة :

- ميزانيات الاستغلال والاستثمار التقديرية وطرق تمويلها.
- تقارير النشاط السنوية.
- القوائم المالية.
- تقارير مدققي الحسابات.

تُحال المستندات المذكورة أعلاه إلى رئاسة الحكومة خلال عشرة أيام من تاريخ اعدادها أو اعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو استلامها حسب ما تقتضيه الوضعية.

التواصل مع وزارة الاقتصاد والتخطيط

تُرسل ميزانيات الاستغلال والاستثمار التقديرية إلى وزارة التنمية والتعاون الدولي خلال عشرة أيام من اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم أحيانا تنظيم ندوات إعلامية على مستوى بورصة تونس من قبل الإطارات العليا للمؤسسة وخاصة المدير العام ورئيس القطب المالي، وهي موجهة إلى المساهمين ومحللي السوق والصحفيين المختصين في الصحافة المالية.

VIII – رقابة الإدارة العامة

تلتزم الإدارة العامة للبنك التزامًا تامًا فيما يتعلق بإرساء نظام الحوكمة.

تخضع الإدارة العامة للإشراف الفعلي من قبل مجلس الإدارة وذلك من خلال تقييمات للقرارات المتخذة في إطار إدارة نشاط المؤسسة فيما يتعلق بالمردودية والصلابة المالية.

كما تتم مراقبة امتثال المدير العام للاستراتيجية والسياسات المعتمدة، بما في ذلك سياسة المخاطر.

IX – المكافآت والترشيحات

يتم تعيين المدير العام من قبل مجلس الإدارة بناءً على اقتراح من وزارة المالية.

يتم تعيين أعضاء الهيئة الإدارية (نائب المدير العام والكاتب العام) ورؤساء الإدارات المركزية وتحديد المكافآت من قبل مجلس الإدارة على أساس تقرير تعده لجنة الترشيحات والمكافآت.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة واللجان في الجلسة العامة العادية للمساهمين.

X – التزام تجنب وضعيات تضارب المصالح

توضح سياسة إدارة تضارب المصالح التي تم تحيينها من قبل إدارة الحوكمة والأخلاقيات ومراقبة الامتثال وعرضها على مجلس الإدارة، ما يلي :

- اعتماد سياسة تصرف فعالة في وضعيات تضارب المصالح.
- واجب كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بـتجنب الأنشطة التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح.
- منع صاحب المصلحة من المشاركة في التصويت المتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات المبرمة مع البنك والأشخاص المرتبطين به.
- عدم اعتبار أعمال صاحب المصلحة عند احتساب النصاب القانوني والأغلبية.
- امتثال رئيس مجلس الإدارة بتقديم الاتفاقيات المبرمة بين البنك والأشخاص المرتبطين به إلى الجلسة العامة للمصادقة على أساس تقرير خاص يعده المدققون أو مراجعوا الحسابات.
- الالتزام بالامتناع عن المشاركة والتصويت عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي قد تمثل تضاربا في المصالح أو عندما تتأثر موضوعية عضو مجلس الإدارة أو قدرته على أداء واجباته بشكل صحيح تجاه البنك.
- الالتزام بعدم استخدام أصول البنك للمصلحة الشخصية.

- الالتزام بإبلاغ مجلس الإدارة بأي معلومات من شأنها أن تؤدي إلى حصول تضارب في المصالح.
- الالتزام بممارسة المهام بأمانة من خلال وضع مصلحة المؤسسة فوق المصالح الخاصة.
- التحجير على أي عضو في مجلس إدارة البنك بأن يكون عضوا في مجلس إدارة بنك آخر.
- إعلام البنك المركزي التونسي بأي اتفاق مبرم بين البنك والأشخاص ذوي الصلة بالمعنى المقصود في الفصل 43 (المتعلق بإدارة تضارب المصالح) من القانون عدد 48 لسنة 2016. لا يجوز للمدير العام والمدير العام المساعد ممارسة مهام مدير مؤسسة اقتصادية.
- يمنع على المدير العام والمدير العام المساعد الاضطلاع بأي من هذه الوظائف في بنك آخر أو مؤسسة مالية أو شركة تأمين أو شركة وساطة في سوق الأوراق المالية أو شركة إدارة محفظة أوراق مالية أو شركة استثمار.
- احترام السرية المهنية من قبل أعضاء مجلس الإدارة وذلك للمعلومات التي أصبحوا على علم بها تبعا لممارسة مهامهم وعدم استخدام هذه المعلومات، باستثناء الحالات التي يسمح بها القانون، لأغراض لا تدخل في نطاق مهامهم ويستمر هذا الالتزام بعد فقدان صفاتهم ويترتب عن مخالفة ما سبق التعرض للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 254 من المجلة الجزائية المتعلق بجريمة إفشاء السر المهني.

وتتضمن سياسة تضارب المصالح ومسودة ميثاق عضو مجلس الإدارة هذا الإلتزام.

المحيط الاقتصادي العالمي

بالنسبة لسنة 2022، حافظ صندوق النقد الدولي على توقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي في حدود 3.4%، مقابل نمو بنسبة 6% في سنة 2021 وركود بنسبة 3.5% في سنة 2020.

ويعود هذا التغيير بشكل خاص إلى التباطؤ الذي شهدته أكبر القوى الاقتصادية على مستوى العالم، ولا سيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي والتراجع في منطقة اليورو، وركود الاقتصاد الصيني بسبب زيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19 والقيود الجديدة على الحركة والتنقل.

كما تأثر الاقتصاد العالمي بالحرب الروسية الأوكرانية وزيادة التوترات الناتجة عن التضخم وتشديد القيود المالية في أغلب البلدان التي تضررت بالفعل من استمرار تفشي جائحة كوفيد 19.

وبشكل خاص، من المتوقع أن تشهد **الاقتصاديات المتقدمة** تباطؤًا في نمو ناتجها المحلي الإجمالي إلى 2.7% في سنة 2022 مقابل 5.2% في سنة 2021 وذلك بسبب تضاؤل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع نسق الاستهلاك والاستثمار.

وبالنسبة **للدول النامية والناشئة**، من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 3.7% في سنة 2022 مقابل 6.6% في سنة 2021. ويُعزى هذا التراجع بشكل كبير إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني بسبب عودة جائحة كوفيد 19 والقيود الجديدة المفروضة على الحركة والتنقل وتباطؤ النمو الاقتصادي في الهند.

في هذا السياق الجديد، يتوقع أن يستعيد **الاقتصاد الياباني** مستويات نموه ما قبل الجائحة بفضل استئناف الاستهلاك وبدعم من عملية إعادة فتح حدود البلاد للسياح وتحفيز الصادرات مع الشركاء التجاريين الأجانب. وبناء عليه، ستبقى توقعات النمو الاقتصادي للبلاد في حدود 1.7% لسنة 2022.

كما ارتفع التضخم المالي في اليابان ليصل إلى 3% في سبتمبر 2022، وذلك بسبب زيادة الأسعار في مرحلة الإنتاج وضرورة تأثير هذه الزيادة وتمريرها إلى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية.

رغم ارتفاع معدل التضخم، استفادت اليابان من السياسة النقدية فائقة التيسير التي انتهجها بنك اليابان. بالإضافة إلى ذلك واصلت السلطات اليابانية سياسة دعمها للميزانية مع اتخاذ العديد من الإجراءات الجديدة لتحسين القدرة الشرائية للأسر اليابانية.

من ناحية أخرى بلغ معدّل البطالة في اليابان 2.6% في أوت 2022.

فيما يخص منطقة اليورو، فقد توقع صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 3.3% للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 مقابل ارتفاع بنسبة 5.2% في سنة 2021. يُعزى هذا التباطؤ بشكل كبير إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ولا سيما ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار الاضطرابات في سلاسل الإمداد وتشديد السياسات النقدية والتباطؤ العام في الاقتصاد العالمي.

وقد تفاقمت معدلات التضخم في **منطقة اليورو**، حيث بلغت أعلى مستوياتها في سبتمبر 2022 لتصل إلى 10% مقارنة مع 4.1% في 2021، مما دفع عدة دول إلى تنفيذ خطط إضافية للمساعدة على حماية الأسر والشركات من ارتفاع الأسعار.

كما تواصل المنحى التنازلي لمستويات التوظيف واستقر معدل البطالة لسنة 2022 في حدود 6.7% في سبتمبر 2022، مقابل 7.0% في 2021 و8.2% في 2020. وتجدر الإشارة إلى تسجيل النمسا وفرنسا واليونان وليتوانيا لأكبر معدلات الانخفاض.

علاوة على ذلك، بدأ البنك المركزي الأوروبي تشديد سياسته النقدية وقرر في اجتماعه المنعقد في 8 سبتمبر 2022، رفع معدلات الفائدة الرئيسية بنسبة 0.75 نقطة مئوية.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 2.1% في سنة 2022 وفقًا لأحدث التوقعات مقابل ارتفاع بنسبة 5.9% في سنة 2021 وركود بنسبة 2.8% في سنة 2020 نتج عن ارتفاع استهلاك الأسر ونمو الاستثمارات غير السكنية والتجارة الخارجية.

يُعتبر الاستهلاك المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي، وقد حافظ على نسقه الهام رغم الإجراءات التي اتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتقييد السياسة النقدية. وتجدر الإشارة إلى قرار مجلس

الاحتياطي الفيدرالي في 21 سبتمبر 2022 رفع معدل الفائدة المباشرة بنسبة 0.75% في محاولة منه لإبطاء التضخم العالي، ومن المتوقع تطبيق زيادات أخرى لأسعار الفائدة إلى حين التحكم في التضخم. وفي هذا السياق، تم تقدير معدل التضخم بنسبة 6.5% على مدار سنة 2022.

اما بالنسبة لسوق العمل، فقد انخفض معدل البطالة ليصل إلى أدنى مستوياته منذ نصف قرن واستعاد مستواه ما قبل الجائحة ليبلغ 3.5% في سنة 2022. وتشير بيانات وزارة العمل إلى خلق العديد من الوظائف في قطاعات السياحة والفنادق والخدمات الصحية والبناء والخدمات الاجتماعية.

في الصين انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.2% في سنة 2022، وهو أدنى معدل نمو في أكثر من أربعين سنة، وذلك بسبب ارتفاع حالات الإصابة بجائحة كوفيد-19، وفرض قيود صحية جديدة، وأزمة العقارات، حيث يُمثل قطاع البناء والتشييد أكثر من ربع الناتج الداخلي الإجمالي لاقتصاد العملاق الآسيوي.

ويشهد القطاع العقاري أزمة منذ سنة 2020 بسبب تشديد السلطات الصينية لشروط حصول الباعثين العقاريين على التسهيلات في القروض بهدف التقليل من مستويات الديون لديهم. مع ذلك، فقد اتبعت السلطات الصينية مؤخرًا منهجًا أكثر انفتاحًا بهدف إعادة نشاط هذا القطاع الحيوي.

وشهد معدل البطالة بالصين انخفاضا طفيفا ليصل إلى 5.5% في ديسمبر 2022، مقابل 5.7% قبل شهر.

كما بلغ معدل التضخم السنوي 2.8% مع نهاية سبتمبر 2022 ووصل إلى أعلى مستوياته منذ ماي 2020. رغم الآثار العديدة للأزمة الروسية الأوكرانية والزيادات الهامّة في أسعار المنتجات الزراعية والطاقة والمواد الخام، فإن الاقتصاد الصيني لم يشهد زيادة في معدلات التضخم على النحو المُسجل في الدول الغربية.

بعد الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19، استعاد اقتصاد الهند عافيته في سنة 2022 وتمكن من تحقيق نمو بنسبة 7% في الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.7% قبل سنة، مما بوأها مكانة ضمن أسرع الاقتصادات نموا في العالم رغم تداعيات الحرب في أوكرانيا وتباطؤ الطلب العالمي وتشديد السياسة النقدية بهدف التحكم في معدلات التضخم.

وقدر متوسط التضخم السنوي بنسبة 6.7% في سنة 2022، مقابل 5.1% في سنة 2021 وهو دون المعدل المُستهدف من قبل البنك المركزي.

كما شهد معدل البطالة تراجعا بعدما وصل إلى أعلى مستوياته أو نسبة 11.9% في ماي 2021 بعد انتشار مُتحور دلتا، وانخفض إلى 8.3% في نهاية ديسمبر 2022.

شهدت **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** انتعاشا اقتصاديا كبيرا وصل إلى 5.7% في سنة 2022 بفضل المكاسب الاستثنائية المُحققة نتيجة زيادة إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

وفي **دول إفريقيا جنوب الصحراء**، تباطئ نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من نقطة واحدة مئوية ليصل إلى 3.6% مقابل 4.7% في سنة 2021، وذلك بسبب الركود العالمي وانخفاض الاستثمارات وتدهور الأرصدة التجارية لمختلف دول المنطقة.

وعلى وجه التحديد، سجّلت الدول المصدّرة للنفط والدول الغنية بالموارد الطبيعية نموًا بنسبة 3.3% و3.1% على التوالي، كما شهدت الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية وذات الاقتصاديات الأكثر تنوعًا نموًا بلغ 4.6%.

بلغ التضخم في المنطقة 8.7% في نهاية سنة 2022، وهي زيادة مرتبطة بالتوجه العالمي وقد شملت إلى حد كبير المنتجات الغذائية الأساسية ومنتجات الطاقة التي يتم استيرادها في العديد من البلدان.

الاقتصاد التونسي

تأثر نسق نمو الاقتصاد التونسي بشكل كبير خلال سنة 2022 بتداعيات الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، إضافة إلى الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد 19.

ومع ذلك، وفي ضوء الأداء الجيد لقطاعات المناجم والصناعات التحويلية، واستئناف أنشطة السياحة والتجارة وزيادة السيطرة على الجائحة، يحقق الناتج المحلي الإجمالي التونسي نسبة نمو قدرها 2.4% في سنة 2022، مقابل 4.3% في سنة 2021.

وفي هذا السياق، شهدت أنشطة التصنيع تحسناً في قيمتها المضافة من خلال تحقيق نمو بنسبة 3.1% في سنة 2022. وقد شمل هذا التحسن بشكل أساسي نشاط صناعات النسيج والملابس والجلود وبنسبة أقل الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وذلك رغم الآثار السلبية التي خلفها النزاع الروسي-الأوكراني والمشاكل والتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد.

في المقابل، شهدت القطاعات غير التصنيعية بعض التباطؤ الذي يعود إلى تراجع نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي، مقابل تحسن في نشاط استخراج المنتجات المنجمية على إثر استئناف إنتاج مادة الفوسفات.

كما سجّل قطاع الزراعة والصيد البحري نموا بنسبة 2%، مقابل انخفاض بنسبة 4.8% في السنة السابقة، وذلك نتيجة زيادة إنتاج زيت الزيتون والحبوب.

وبالتوازي، ارتفعت مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الوطني نتيجة نمو القيمة المضافة التي حققها قطاع الفنادق والمطاعم والنقل.

ففيما يتعلق بالنشاط السياحي، حافظت العديد من المؤشرات على نسق نموها خلال سنة 2022. حيث ارتفع عدد السياح الأجانب القادمين إلى تونس بنسبة 160% مقارنةً مع نهاية ديسمبر 2021. شملت هذه الزيادة بشكل خاص السياح الأوروبيين مثل الفرنسيين والإنجليز والألمان وبدرجة أقل السياح المغاربة كما ارتفع إجمالي عدد ليالي الإقامة السياحية بنسبة 140% مقارنة مع سنة 2021.

وفقًا لما تقدم، سجلت الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة زيادة بنسبة 83.1% لتصل إلى 279 4 مليون دينار تونسي في نهاية ديسمبر 2022، رغم أنها لا تزال دون مستويات أداء ما قبل جائحة كوفيد-19.

كذلك، وفيما يتعلق بنشاط النقل الجوي، أعلن الناقل الوطني، شركة الخطوط التونسية، عن زيادة عدد الركاب بنسبة 97.8% مقارنة مع نهاية ديسمبر 2021. لوحظ هذا التحسن بشكل خاص على مستوى مطاري جربة جرجيس وتونس قرطاج.

من ناحية اخرى، بلغت الاستثمارات المعلنة في قطاع الصناعة 796,2 1 مليون دينار خلال العشر أشهر الأولى من سنة 2022، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 11.2% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. وقد لوحظ هذا الانخفاض أساسًا في قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية.

كما انخفض عدد المشاريع المعلنة إلى 438 2 مشروعًا، مما سمح بخلق 326 37 فرصة عمل.

سجلت الاستثمارات المعلنة الأجنبية بنسبة 100% أو الاستثمارات بموجب شراكة انخفاضًا بنسبة 14.8% لتصل إلى 665,4 مليون دينار تونسي خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2022.

وتراجعت استثمارات التنمية المُعلنة في الجهات الداخلية بنسبة 27%، لتصل إلى 819.5 مليون دينار، مقابل 122,3 1 مليون دينار في السنة السابقة.

وخلال ذات الفترة، سجّلت الاستثمارات المعلنة في قطاع الخدمات زيادة بنسبة 11.7% كما ارتفع عدد المشاريع المعلنة المتعلقة بها إلى 874 7 مشروعًا، وهو ما سمح بخلق 339 25 موطن شغل.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد سجّلت الصادرات زيادة بنسبة 23,4% خلال سنة 2022، ولكنها تبقى دون معدل نمو الواردات البالغ 31,7%.

إذ حافظت صادرات صناعات النسيج والملابس والجلود والصناعات الغذائية على نموها خلال سنة 2022 بينما تراجعت

صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بشكل حاد بسبب تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على الإنتاج الصناعي والطلب الخارجي.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت صادرات قطاعات المناجم والطاقة تحسنًا واضحًا نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام على المستوى العالمي.

من ناحية أخرى، يُعزى ارتفاع الواردات إلى زيادة واردات منتجات الطاقة والمواد الخام والمنتجات شبه جاهزة والسلع الاستهلاكية والمعدات.

وبناء على المُعطيات آنفة الذكر، ازداد عجز الميزان التجاري ليصل إلى 25 216 مليون دينار في سنة 2022، مقابل 16 210,7 مليون دينار في السنة السابقة لها. كما تراجع معدل التغطية بـ 4.7 نقطة ليستقر عند 69.5%.

فيما يتعلق بالتوظيف، انخفض معدل البطالة قليلا خلال الربع الأخير من سنة 2022 ليبلغ 15.2%.

شهد معدل التضخم من جهته ارتفاعا ليبلغ 10.1% في نهاية سنة 2022 وهو أعلى معدل منذ شهر أوت 1987، مقابل 9.8% في الشهر السابق و6.6% في ديسمبر 2021. تعزى هذه الزيادة أساسًا إلى التوتر السائد في الأسواق العالمية، حيث بقي مؤشر الاستهلاك للمنتجات الغذائية والمنتجات المصنعة مرتفعا بشكل خاص.

واستقر متوسط معدل التضخم خلال سنة 2022 في حدود 8.3%، مقابل 5.7% في السنة السابقة.

كما ارتفع معدل التضخم للمواد الأخرى غير الأغذية والطاقة إلى 7.7%، مقابل 5.4% في السنة السابقة.

في هذا السياق، قرر البنك المركزي التونسي رفع سعر النسبة المديرية الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية لتصل إلى 8% في ديسمبر 2022، وزيادة نسبة العائد على الادخار إلى 7%. ومن خلال هذه الإجراءات، يهدف البنك المركزي إلى إبطاء نسق التضخم وإعادته إلى مستويات مقبولة على المدى المتوسط.

الـوضعيـــة الـمـاليـة

بتاريخ 31 ديسمبر 2022

الأرقام الرئيسيّة

القوائم المالية

الموارد

الاستعمالات

الأموال الذاتية

جودة الأصول

الملاءة المالية

السيولة

النتائج

الأرقام الرئيسية

تواصل الاتجاه التصاعدي للمؤشرات والذي مكن البنك من لعب دور فاعل اقتصادي هام في تنمية الاقتصاد الوطني.

مؤشرات النشاط	ملايين الدنانير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	معدل تطور نسبة النموّ (2018-2022)
النشاط	مجموع الموازنة	10 519,8	11 301,9	12 249,4	13 487,2	**14 687.5**	%8,7
	إيداعات الحرفاء	6 357,0	7 370,0	8 442,1	9 047,6	**9 863,2**	%11,6
	موارد الاقتراض	284,8	313,0	363,1	495,8	**631.4**	%22,0
	مجموع الموارد المجمعة	6 641,8	7 683,0	8 805,3	9 543,4	**10 494.6**	%12,1
	قائم القروض الإجمالية للحرفاء	9 092,7	9 803,0	10 747,8	11 350,1	**12 462.1**	%8,2
	قائم القروض الصافية للحرفاء	7 133,4	7 978,2	9 080,4	9 731,1	**10 860.4**	%11,1
	مجموع المساعدات الصافية للاقتصاد	8 655,7	9 490,6	10 796,2	11 666,3	**13 288.0**	%11,3
النتائج	هامش الوساطة	254,6	363,0	367,9	362,5	**367.6**	%9,6
	العمولات الصافية	85,9	101,2	113,2	125,8	**126.7**	%10,2
	مداخيل محفظة السندات	132,8	137,0	144,5	157,7	**195.1**	%10,1
	الناتج البنكي الصافي	473,4	601,1	625,7	646,1	**689.4**	%9,9
	أعباء التصرف	219,8	234,2	247,8	282,2	**307.2**	%8,7
	النتيجة الاجمالية للاستغلال	261,5	374,5	386,1	374,0	**390.5**	%10,5
	النتيجة الصافية قبل التغييرات المحاسبية	66,9	157,3	72,2	112,7	**93.1**	%8,6
	النتيجة الصافيةبعد التغييرات المحاسبية	66,9	157,3	72,2	104,0	**81.6**	%5,1
	رقم الأعمال	846,2	1 048,0	1 089,9	1 119,4	**1 283.3**	%11,0
الأموال الذاتية	رأس المال	776,9	776,9	776,9	776,9	**776.9**	%0,0
	منحة الدولة	117,0	117,0	117,0	117,0	**117.0**	%0,0
	احتياطيات منها منحة الدمج	485,1	485,0	483,8	483,1	**482.1**	(%0,2)
	أرباح مؤجلة	(575,6)	(508,3)	(349,7)	(285,8)	**(172.6)**	(%26,0)
	ربح السنة	66,9	157,3	72,2	112,7	**93.1**	%8,6
	أموال ذاتية	870,2	1 027,9	1 100,1	1 203,8	**1 296.4**	%10,5

النسب		ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022
مخاطر	نسبة الملاءة	%10,7	%12,6	%12,6	%13,3	**%13.8**
	نسبة كفاية الأموال الذاتيّة القاعديّة (Tier1)	%7,7	%9,2	%9,0	%9,3	**%9.4**
	نسبة تغطية السيولة (LCR)	%96,9	%142,8	%102,5	%107,6	**%121.1**
	نسبة القروض على الودائع (LTD)	%150,0	%137,4	%117,0	%118,5	**%120.3**
	نسبة الديون المصنفة	%20,8	%18,3	%14,9	%13,5	**%13.5**
	نسبة تغطية الديون المصنفة (صافي من الفوائد المؤجلة)	%75,4	%75,4	%75,3	%75,0	**%62.9**
مردودية	مردودية الأموال الذاتية (ROE)	%8,3	%18,1	%7,0	%10,3	**%7.7**
	مردودية الأصول (ROA)	%0,7	%1,4	%0,6	%0,9	**%0.7**
	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	%14,1	%26,2	%11,5	%17,4	**%13.5**
	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	%18,1	%16,8	%18,1	%19,5	**%18.4**
	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	%53,8	%60,4	%58,8	%56,1	**%53.3**
	عمولات صافية/مجموع الأجور	%59,9	%67,2	%72,1	%70,0	**%65.0**
إنتاجية	الايداعات/عدد الأعوان (آلاف الدنانير)	3 426,9	3 822,6	4 457,3	4 602,0	**5 166.7**
	القروض/عدد الأعوان (آلاف الدنانير)	3 845,5	4 138,1	4 794,3	4 949,7	**5 689.1**
	الناتج البنكي الصافي/عدد الأعوان (آلاف الدنانير)	255,2	311,8	330,3	328,6	**361.1**
	معامل الاستغلال	%46,4	%39,0	%39,6	%43,7	**%44.6**
مؤشرات أخرى	عدد الأعوان	1 855	1 928	1 894	1 966	**1 909**
	عدد الفروع	143	149	149	149	**149**
	عدد الموزعات الآلية	197	202	188	191	**194**
	عدد المطارف	901	1 082	1 386	1 600	**1 597**
مؤشرات السوق المالية	عدد الأسهم (بالآلاف)	155 375	155 375	155 375	155 375	**155 375**
	سعر الاقفال (بالدينار)	3,7	4,7	3,4	3,0	**3.8**
	الرسملة في البورصة (مليون دينار)	571,8	727,2	520,5	463,0	**590.4**
	المرابيح في السهم الواحد (بالدينار)	0,4	1,0	0,5	0,7	**0.6**

الموازنة
إلى موفى ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

		الإيضاحات	2022	2021	التغير	%
	الأصول					
أص 1	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	1.5	175 533	532 828	(357 295)	(%67,1)
أص 2	مستحقات على الحرفاء	2.5	445 503	571 397	(125 894)	(%22,0)
أص 3	محفظة السندات التجارية (*)	3.5	10 860 414	9 731 138	1 129 276	%11,6
أص 4	محفظة الاستثمار	4.5	906 582	612 350	294 232	%48,0
أص 5	الأصول الثابتة	5.5	1 455 603	1 258 378	197 226	%15,7
أص 6	أصول أخرى	6.5	136 218	124 928	11 290	%9,0
أص 7	اصول اخرى	7.5	707 696	656 179	51 517	%7,9
	مجمـــوع الأصول		**14 687 549**	**13 487 197**	**1 200 352**	**%8,9**
	الخصـــــوم					
خص 1	البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية	8.5	1 517 934	1 461 625	56 309	%3,9
خص 2	ايداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	9.5	535 323	545 025	(9 702)	(%1,8)
خص 3	ايداعات وأموال الحرفاء	10.5	9 863 202	9 047 593	815 609	%9,0
خص 3	اقتراضات وموارد خصوصية	11.5	631 433	495 760	135 674	%27,4
خص 4	خصوم أخرى (*)	12.5	843 292	733 367	109 924	%15,0
	مجموع الخصوم		**13 391 184**	**12 283 370**	**1 107 814**	**%9,0**
	الأمـــوال الذاتية					
أذ 1	رأس المال	13.5	776 875	776 875	-	-
أذ 2	مخصصات الدولة	13.5	117 000	117 000	-	-
أذ 3	احتياطيات	13.5	465 712	466 258	(545)	(%0,1)
أذ 4	أسهم ذاتية	13.5	(5 509)	(5 509)	-	-
أذ 5	أموال ذاتية أخرى	13.5	21 853	22 314	(461)	(%2,1)
أذ 6	نتائج مؤجلة (*)	13.5	(172 650)	(285 792)	113 142	(%39,6)
أذ 7	نتيجة السنة المحاسبية (*)	13.5	93 083	112 681	(19 599)	(%17,4)
	مجموع الاموال الذاتية		**1 296 365**	**1 203 827**	**92 537**	**%7,7**
	مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**14 687 549**	**13 487 197**	**1 200 352**	**%8,9**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

التعهدات خارج الموازنة
إلى موفى ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

		الإيضاحات	2022	2021	التغير	%
	الخصوم المحتملة					
خ م 1	ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة	1.6	**1 493 927**	1 461 294	32 633	%2,2
خ م 2	أصول مقدمة كضمانات		613 717	488 692	125 025	%25,6
	مجموع الخصوم المحتملة		**2 107 644**	**1 949 986**	**157 658**	**%8,1**
	التعهدات المقدمة					
خ م 4	تعهدات تمويل مقدمة	2.6	157 323	115 592	41 731	%36,1
خ م 5	تعهدات خاصة بالسندات		26	101	(75)	(%74,1)
	مجموع التعهدات المقدمة		**157 349**	**115 693**	**41 656**	**%36,0**
	التعهدات المقبولة					
خ م 7	ضمانات مقبولة	3.6	3 098 907	2 251 533	847 374	%37,6
	مجموع التعهدات المقبولة		**3 098 907**	**2 251 533**	**847 374**	**%37,6**

قائمة النتائج
إلى موفى ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

		الإيضاحات	2022	2021	التغير	%
	إيرادات الاستغلال البنكي					
إيراد 1	فوائد مدينة ومداخيل مماثلة	1.7	951 865	829 417	122 448	%14,8
إيراد 2	عمولات (على الإيرادات)	2.7	136 304	132 236	4 068	%3,1
إيراد 3	مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية (*)	3.7	113 937	89 220	24 717	%27,7
إيراد 4	مداخيل محفظة الاستثمار (*)	4.7	81 176	68 496	12 680	%18,5
	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**1 283 282**	**1 119 369**	**163 913**	**%14,6**
	أعباء الاستغلال البنكي					
عبء 1	فوائد مدينة وأعباء مماثلة		(584 297)	(466 907)	(117 390)	%25,1
عبء 2	عمولات مدينة		(9 557)	(6 387)	(3 170)	%49,6
	مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**(593 854)**	**(473 294)**	**(120 559)**	**%25,5**
	الناتج البنكي الصافي (*)	6.7	**689 428**	**646 075**	**43 353**	**%6.7**
أ5/ع4	مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	7.7	(216 474)	(138 193)	(78 281)	%56,6
أ6/ع5	مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	8.7	(459)	(8 023)	7 564	(%94,3)
إيراد 7	ايرادات استغلال أخرى	9.7	8 245	10 076	(1 831)	(%18,2)
عبء 6	مصاريف الأعوان	10.7	(194 968)	(179 724)	(15 244)	%8,5
عبء 7	تكاليف الاستغلال العامة	11.7	(98 907)	(88 606)	(10 301)	%11,6
عبء 8	مخصصات استهلاك ومدخرات للاصول الثابتة		(13 279)	(13 843)	564	(%4,1)
	نتيجة الاستغلال (*)		**173 586**	**227 762**	**(54 176)**	**(%23,8)**
أ8/ع9	رصيد الربح أو الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى	12.7	19 959	(3 523)	23 482	(%666,5)
عبء 11	الأداء على الأرباح (*)	13.7	(92 531)	(89 822)	(2 709)	%3,0
	نتيجة الأنشطة العادية (*)		**101 014**	**134 418**	**(33 403)**	**(%24,9)**
أ9/ع10	رصيد الربح أو الخسائر المتأتية من العناصر الخارقة للعادة	14.7	(7 931)	(21 736)	13 805	(%63,5)
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية		**93 083**	**112 681**	**(19 598)**	**(%17,4)**
	تأثيرات التغييرات المحاسبية (بعد خصم الضريبة)		(11 506)	(8 720)	(2 786)	%31,9
	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)		**81 577**	**103 961**	**(22 384)**	**(%21,5)**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

جدول التدفقات النقدية
المقفلة في 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

الإيضاحات		2022	2021	التغير	%
أنشطة الاستغلال					
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		1 183 776	994 207	189 569	%19,1
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة		(555 064)	(432 110)	(122 954)	(%28,5)
إيداعات أوسحوبات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى		33 629	41 106	(7 477)	(%18,2)
قروض وتسبقات أو سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		(1 314 299)	(696 609)	(617 690)	(%88,7)
إيداعات أوسحوبات الحرفاء		811 323	613 627	197 696	%32,2
سندات توظيف		(60 764)	(183 957)	123 193	%67,0
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(150 030)	(218 463)	68 433	%31,3
تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال		(62 953)	(23 700)	(39 253)	(%165,6)
أداء على الأرباح		(106 961)	(104 525)	(2 436)	(%2,3)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال	8.1	**(221 343)**	**(10 424)**	**(210 919)**	**(%2023,4)**
أنشطة الاستثمار					
فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار		70 884	65 721	5 163	%7,9
اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار		(187 393)	(71 739)	(115 654)	(%161,2)
اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة		(24 485)	(11 137)	(13 348)	(%119,9)
تدفقات أخرى للاستثمار		-	-	-	-
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل	8.2	**(140 994)**	**(17 155)**	**(123 839)**	**(%721,9)**
أنشطة التمويل					
إصدار قروض		99 330	88 451	10 879	%12,3
تسديد قروض		(49 828)	(33 062)	(16 766)	(%50,7)
الرفع أو التخفيض من الموارد الخصوصية		66 134	66 822	(688)	(%1,0)
ارباح موزعة		-	-	-	-
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل	8.3	**115 636**	**122 211**	**(6 575)**	**(%5,4)**
تاثير تغير سعر الصرف على السيولة وما يعادلها		-	-	-	-
تاثير التغيير في طرق الاحتساب على السيولة وما يعادلها		-	-	-	-
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها		**(246 701)**	**94 632**	**(341 333)**	**(%360,7)**
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(978 228)	(1 072 860)	94 632	%8,8
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	8.4	**(1 224 929)**	**(978 228)**	**(246 701)**	**(%25,2)**

الوضعيّة المالية في 31 ديسمبر 2022

الموارد

ارتفاع نسق تعبئة الموارد مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز قاعدة البنك التجارية

أقفلت الشركة التونسية للبنك السنة المالية 2022 بزيادة في الموارد الموسعة بنسبة 9.1% أو 902 مليون دينار ليصل إجمالي قائمها إلى 10.795 مليون دينار (مقابل 9.893 مليون دينار في السنة السابقة). شمل هذا الارتفاع في المقام الأول الودائع المتأتية من الحرفاء وبدرجة أقل موارد الاقتراض. كما شهدت التوظيفات في الأدوات المالية والنقدية انخفاضًا بما قيمته 49 مليون دينار أو بنسبة 14.1%.

ملايين الدنانير

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	التغير	%
ايداعات الحرفاء	9 048	9 863	816	%9,0
وساطة مالية	349	300	(49)	(%14,1)
موارد اقتراض	496	631	136	%27,4
مجموع الموارد الموسعة	**9 893**	**10 795**	**902**	**%9,1**

1. ودائع الحرفاء

نجحت الجهود المبذولة لتعبئة الودائع في تحصيل مبلغ إضافي إجمالي قدره 816 مليون دينار. شملت هذه الزيادة (+9%) جميع فئات الودائع وخاصّة الودائع لأجل والتي سجّلت ارتفاعًا بقيمة 449 مليون دينار أو 31.1%، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه بعض المودعين لاستثمار فوائضهم في مختلف أنواع الودائع لأجل والتي توفر عائدات هامة.

بالتوازي، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعبئة ودائع الادخار، إذ نجح في زيادة حجمها بـ 285 مليون دينار أو 7.9% وقد تم بذلك رفع إجمالي هذه الفئة من الودائع إلى 3871 مليون دينار مع نهاية سنة 2022.

أما بالنسبة للودائع تحت الطلب، فقد سجلت زيادة أقل (+49 مليون دينار أو 1.3%)، شملت أساسا الودائع بالدينار التونسي.

وفي ضوء هذه التطورات، تميزت بنية ودائع الحُرفاء بهيمنة الودائع منخفضة التكاليف نسبيًا (ودائع الادخار والودائع تحت الطلب) وذلك في حدود 77%.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	الحصة	ديسمبر 2022	الحصة	التغير	%
إيداعات تحت الطلب	3 650	%40,3	3 699	%37,5	49	%1,3
منها إيداعات تحت الطلب بالعملة الأجنبية	1 107	%12,2	1 046	%10,6	(61)	(%5,5)
إيداعات لأجل	1 445	%16,0	1 894	%19,2	449	%31,1%
إيداعات الادخار	3 586	%39,6	3 871	%39,2	285	%7,9
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	367	%4,1	399	%4,1	33	%8,9
مجموع إيداعات الحرفاء	**9 048**	**%100,0**	**9 863**	**%100,0**	**816**	**%9,0**

2. الوساطة المالية

شهدت توظيفات الحُرفاء في الأدوات النقدية والمالية انخفاضا بـ 49 مليون دينار أو بنسبة 14.1%، حيث بلغت 300 مليون دينار في نهاية سنة 2022، وذلك نتيجة تراجع التوظيفات في سندات الخزينة بـ 50 مليون دينار، أو بنسبة 17.6%.

3. موارد الاقتراض

في نهاية سنة 2022، بلغ حجم موارد الاقتراض 631 مليون دينار تونسي، لتسجل زيادة بـ 27.4% أو ما يعادل 136 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية ديسمبر 2021، وتُفصّلُ على النحو التالي :

- **الاقتراضات الرقاعية والخاصة** : زيادة بـ 82 مليون دينار أو 29,1%، نتيجة التجسيم الناجح للاقتراض الرقاعي الخاص الذي تم إصداره في بداية السنة بما قيمته 100 مليون دينار تونسي.
- **الموارد الخاصة** : زيادة بمبلغ 54 مليون دينار تونسي أو 25,1%، ونتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن استعمال بعض خطوط الائتمان الخارجية بما في ذلك خطوط FADES (+17.8 مليون دينار تونسي) وKFW (+10.1 مليون دينار تونسي) والخط الإيطالي (+12.4 مليون دينار تونسي) والخط الإسباني (+8.5 مليون دينار تونسي).

ملايين الدنانير

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	التغير	%
قروض رقاعية وخاصة	281	362	82	%29,1
موارد خصوصية	215	269	54	%25,1
مجموع موارد الاقتراض	**496**	**631**	**136**	**%27.4**

الاستعمالات

في ظرف اقتصادي صعب، أدّى البنك دوره في مجال تمويل الاقتصاد عبر توفير قروض الاستغلال وذلك خاصة لصالح الشركات التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية

1. المساعدات للاقتصاد

شهد إجمالي المساعدات للاقتصاد زيادة بـ 1.607 مليون دينار أو 11.9% حيث بلغت 15.099 مليون دينار في نهاية سنة 2022 مقابل 13.491 مليون دينار في نهاية سنة 2021.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
المساعدات الاجمالية للاقتصاد	**13 491**	**15 099**	**1 607**	**%11.9**
المستحقات الاجمالية على الحرفاء	11 350	12 462	1 112	%9,8
محفظة السندات الخام	2 077	2 571	494	%24
أوراق الخزينة	64	**65**	1	%1,6
مدخرات وفوائد معلقة	**1 825**	**1 810**	**(14)**	**(%0,8)**
مدخرات/مستحقات	1 140	1 149	9	%0,8
مدخرات/أسهم	206	209	3	%1,3
فوائد معلقة	479	453	(26)	(%5,5)
المساعدات الصافية للاقتصاد	**11 666**	**13 288**	**1 622**	**%13.9**

2. القروض الصافية للحرفاء

في نهاية سنة 2022، بلغ الرصيد الإجمالي للديون الصافية للحرفاء 12.462 مليون دينار مقابل 11.350 مليون دينار في السنة السابقة، يسجّل زيادة بلغت 1.112 مليون دينار أو 9.8%. تعكس هذه الزيادة المجهودات التي بذلها البنك لدعم الفاعلين الاقتصاديين ولا سيما الشركات العمومية.

بنية القروض الإجمالية

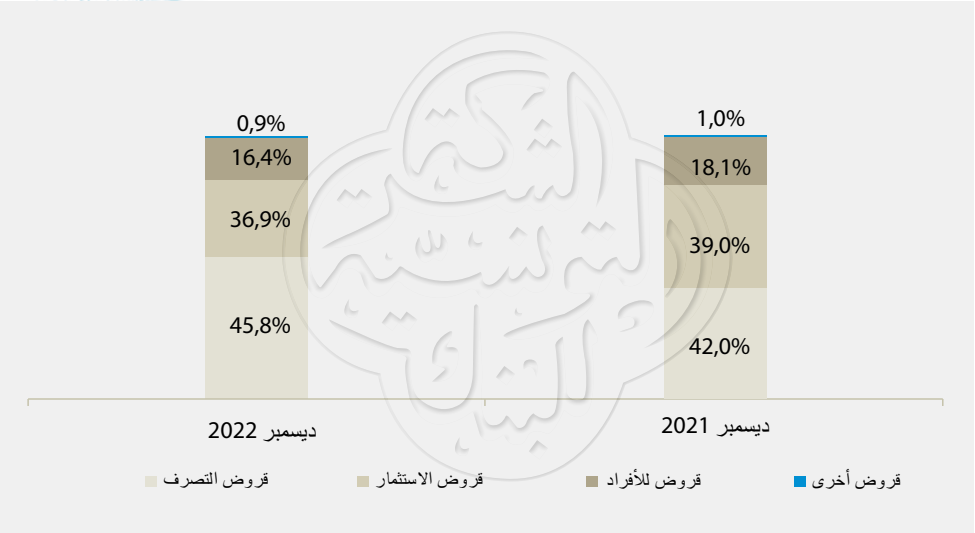

بالتوازي، واصل البنك جهوده فيما يتعلق بتكوين المدخرات لديونه المتعثرة وذلك من خلال تخصيص المبالغ المطلوبة لتغطية انخفاض قيمتها.

وعلاوة على المخصصات الكلاسيكية والإضافية، قام البنك بتكوين مخصصات جماعية إضافية وذلك بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي عدد 02 لسنة 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023 والخاص بالامتثال التدريجي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
المستحقات الاجمالية على الحرفاء	**11 350**	**12 462**	**1 112**	**%9,8**
قروض التصرف	4 764	5 711	947	%19,9
قروض الاستثمار	4 424	4 594	170	%3,8
قروض للأفراد	2 053	2 044	(9)	%0,4-
قروض أخرى	109	113	4	%3,7
مدخرات وفوائد معلقة	**(1 619)**	**(1 602)**	**17**	**(%1,1)**
مدخرات	(1 140)	(1 149)	(9)	%0,8
فوائد معلقة	(479)	(453)	26	(%5,5)
المستحقات الصافية على الحرفاء	**9 731**	**10 860**	**1 129**	**%11,6**

3. محفظة السندات

المشاركة الفعالة للبنك في تمويل الدين العام من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة وفي مختلف أقساط الاقتراض الوطني

تم تسجيل زيادة في إجمالي محفظة السندات بما قيمته 494 مليون دينار أو 23.8% ليصل إلى 2.571 مليون دينار في نهاية سنة 2022 مقابل 2.077 مليون دينار في السنة السابقة. كما ارتفع قائمها الصافي بـ 491 مليون دينار أو بنسبة 26,3% خلال نفس الفترة لينتقل من 1.871 مليون دينار إلى 2.362 مليون دينار.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
محفظة السندات التجارية	612	907	294	%48,0
محفظة سندات الاستثمار الاجمالية	1 464	1 664	200	%13,7
محفظة السندات الخام	**2 077**	**2 571**	**494**	**%23,8**
المدخرات	(206)	(209)	(3)	1,3%
محفظة السندات الصافية	**1 871**	**2 362**	**491**	**%26,3**

- **محفظة السندات التجارية** +294 مليون دينار أو 48% :

شهد قائم محفظة السندات التجارية زيادة ملحوظة (+294 مليون دينار أو 48%) حيث بلغ 907 مليون دينار في نهاية سنة 2022. شمل هذا الارتفاع بشكل رئيسي سندات الخزينة قصيرة الأجل (+235 مليون دينار) كما شهدت محفظة سندات التوظيف زيادة بـ 58.9 مليون دينار لتصل إلى 667 مليون دينار وذلك لتلبية حاجيات الحُرفاء من التوظيفات.

- **صافي محفظة السندات الاستثمارية** : +197 مليون دينار أو 15.7% :

زادت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات الاستثمار بـ 200 مليون دينار (13.7%) لتنتقل من 1.464 مليون دينار في نهاية سنة 2021 إلى 1.664 مليون دينار في سنة 2022، وذلك نتيجة للزيادة على مستوى قائم الاقتراضات الرقاعية بـ 196 مليون دينار (184%) نتيجة للاكتتاب في الاقتراض الوطني بما قيمته 203 مليون دينار. ونظرًا لزيادة المدخرات المخصصة لتغطية تراجع قيمة سندات المساهمة (+3 مليون دينار أو 1,3%)، بلغت القيمة الصافية الإجمالية لمحفظة سندات الاستثمار 1.456 مليون دينار، منها 811 مليون دينار (أو نسبة 56%) تمثل القائم الصافي لمخزون سندات الخزينة القابلة للتحويل المحتفظ بها في محفظة الاستثمار.

4. تعهدات خارج الموازنة

تطورت مختلف فئات التعهدات خارج الموازنة على النحو التالي :

- ارتفع حجم الخصوم المحتملة بـ 158 مليون دينار أي بنسبة 8,1% لتصل إلى 2.108 مليون دينار في نهاية سنة 2022. ويرجع ذلك إلى التحسن الذي شهدته عمليات فتح الاعتمادات المستندية (+125 مليون دينار أي +25.6%) والضمانات والكفالات (+33 مليون دينار أي +2,2%).
- ارتفعت التزامات التمويل المُعطاة من 116 مليون دينار في نهاية سنة 2021 إلى 157 مليون دينار في نهاية سنة 2022، بزيادة قدرها 42 مليون دينار أي 36%.
- في المقابل، ارتفعت التزامات التمويل المستلمة بنسبة 37.6% أو 847 مليون دينار لتصل إلى 3.099 مليون دينار في نهاية سنة 2022 مقابل 2.252 مليون دينار في السنة السابقة.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
الخصوم المحتملة	**1 950**	**2 108**	**158**	**%8,1**
ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة	1 461	1 494	33	%2,2
اعتمادات مستندية	489	614	125	%25,6
التعهدات المقدمة	**116**	**157**	**42**	**%36,0**
تعهدات تمويل مقدمة	116	157	42	%36,1
تعهدات خاصة بالسندات	0,1	0,0	(0)	(%74,1)
التعهدات المقبولة	**2 252**	**3 099**	**847**	**%37,6**
ضمانات مقبولة	2 252	3 099	847	%37,6

الأمـوال الـذاتيـة

باعتبار صافي النتيجة المحققة في نهاية سنة 2022 والمقدرة بـ 93 مليون دينار، بلغ إجمالي الأموال الذاتية 1.296 مليون دينار، بزيادة قدرها 7,7% مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2021.

وبفضل الجهود المبذولة ومع تخصيص كامل هذه النتيجة لاستيعاب الخسائر المُؤجلة ستبلغ الأرباح المُؤجلة المدينة للشركة التونسية للبنك ما يقارب 83 مليون دينار (مقابل 694.7 مليون دينار في سنة 2015).

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
رأس المال	777	777	-	%0,0
مخصصات الدولة	117	117	-	0,0%
احتياطيات	466	466	(1)	(%0,1)
أسهم ذاتية	(6)	(6)	-	%0,0
أموال ذاتية أخرى	22	22	(0)	(%2,1)
نتائج مرحلة	(286)	(173)	113	(%39,6)
نتيجة السنة المحاسبية	113	93	(20)	(%17,4)
مجموع أموال الذاتية	**1 204**	**1 296**	**93**	**%7.7**

تطور الأمـوال الذاتيـة

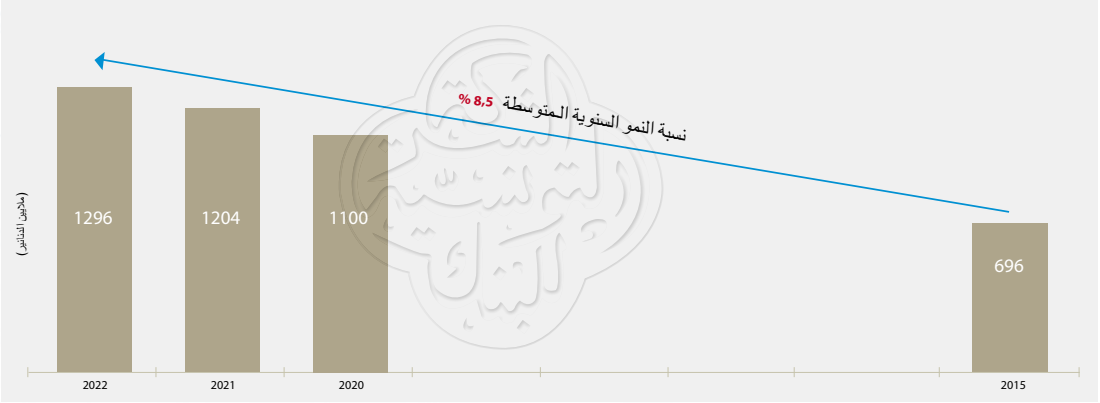

جـودة الأصـول

1. تطور الديون المتعثرة

ارتفعت قيمة القروض المُنتجة بـ 1.136 مليون دينار أو بنسبة +9,9% بنفس نسق ارتفاع القروض المتعثرة تقريبا (175 مليون دينار أو 9,8%)، وهو ما يفسر استقرار نسبة الديون المتعثرة في حدود 13.5%.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
إجمالي المستحقات	**13 315**	**14 626**	**1 311**	**%9,8**
مستحقات سليمة	11 523	12 659	1 136	%9,9
نسبة الديون المتعثرة	**%86,5**	**%86,5**		
مستحقات مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	**1 792**	**1 968**	**175**	**%9,8**
نسبة الديون المتعثرة	**%13,5**	**%13,5**		

تطور نسبة الديون المتعثرة

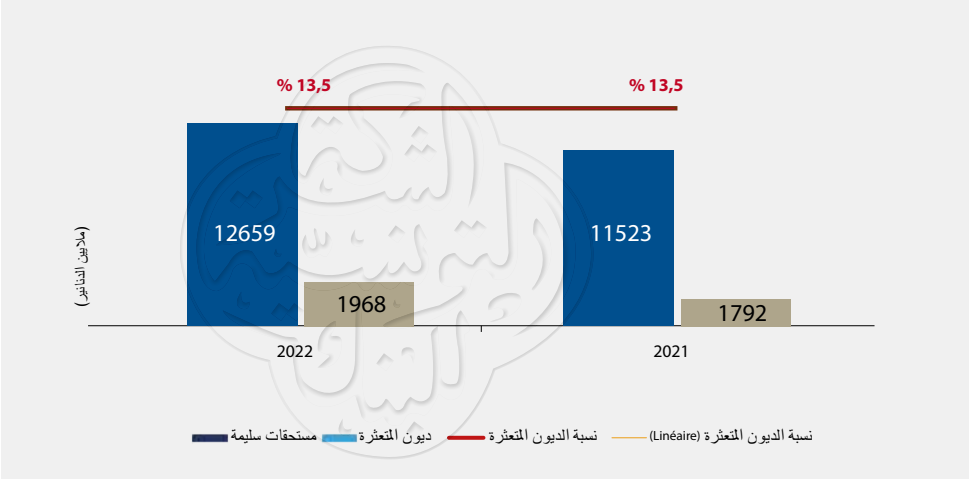

أظهرت بنية القروض المتعثرة حسب قطاعات الأنشطة أهمية للديون المتعثرة على مستوى قطاعات الصناعة والسياحة وهو ما يعكس الصعوبات التي واجهها الفاعلون في هذه القطاعات، ولا سيما منذ سنة 2020 التي شهدت بداية الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

هيكلة التعهدات حسب القطاعات

السنة المالية 2022

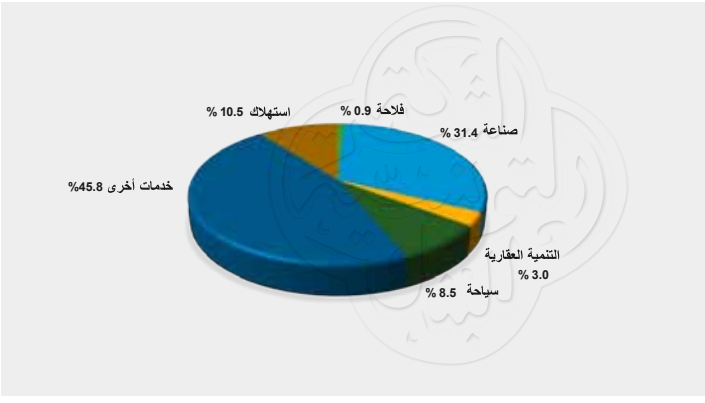

2. تغطية الديون المتعثرة

مستوى مرتفع لتغطية الديون المتعثرة وذلك كنتيجة مباشرة لأهمية حجم المدخرات والفوائد المعلقة التي تم تكوينها على مدى السنوات الماضية

في إطار السياسة الحذرة المعتمدة لتغطية القروض المتعثرة، يواصل البنك جهوده في تكوين المدخرات عن طريق طرح المبالغ اللازمة من أرباحه. ونتيجة لذلك، بلغ معدل التغطية 62,9% في نهاية سنة 2022.

وبالمقارنة مع الوضع في نهاية سنة 2021، تراجع مستوى التغطية، ويُعزى ذلك إلى جهود التفويت وشطب عدد من الديون المتعثرة.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
مستحقات مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	1 792	1 968	175	%9,8
فوائد معلقة	(431)	(404)	27	(%6,2)
مستحقات صافية للفوائد مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	1 361	1 563	202	%14,8
مدخرات	(1 021)	(983)	38	(%3,7)
نسبة تغطية الديون المتعثرة الصافية من الفوائد المعلقة	%75,0	%62,9	(12,1) pp	

الملاءة المالية

نسب ملاءة مالية تفوق الحدود التنظيمية، مع توافر فوائض مالية كافية بشكل مريح وهو ما يعكس قدرة البنك على التأقلم مع المخاطر الكبرى وصلابته المالية الأفضل

1. نسبة الملاءة المالية Tier-1

تدعمت الأموال الذاتية الأساسية بشكل كبير إذ ارتفعت من 1.023 مليون دينار إلى 1.109 مليون دينار. وقد تحقق هذا الارتفاع (+86 مليون دينار أو 8.4%) نتيجة تخصيص كامل الأرباح في نهاية سنة 2022 في حساب الاحتياطيات.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت المخاطر المحتملة ولكن بنسبة أقل من الارتفاع في الأموال الذاتية الأساسية وهو ما أدى إلى تحسين نسبة الملاءة Tier 1 والتي بلغت 9.36% في نهاية سنة 2022 (مقابل 9.25% في نهاية سنة 2021).

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى بقاء المخاطر المحتملة التي تواجه البنك متمثلة إلى حد كبير في المخاطر المتعلقة بالقروض والمخاطر المتعلقة بالمقابلة بنسبة 87%.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
المخاطر المحتملة	11 062	11 851	789	%7,1
الأصول المرجحة – مخاطر القروض	9 571	10 145	574	%6,0
الأصول المرجحة – المخاطر العملية	1 173	1 226	52	%4,5
الأصول المرجحة – مخاطر السوق	319	480	162	%50,8
الأموال الذاتية الصافية الأساسية	1 023	1 109	86	%8,4
مؤشر الملاءة (Tier 1)	%9,25	%9,36	11 pb	

2. نسبة تغطية المخاطر (الملاءة المالية الشاملة)

إضافة إلى تعزيز الأموال الذاتية (Tier 1)، تحسن إجمالي الأموال الذاتية لاحتساب نسبة الملاءة المالية الشاملة، وذلك بفضل زيادة الأموال الذاتية الإضافية بـ 88 مليون دينار كنتيجة مباشرة لإصدار القرض الرقاعي للشركة التونسية للبنك في سنة 2021 بما قيمته 100 مليون دينار.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
المخاطر المحتملة	**11 062**	**11 851**	**789**	**%7,1**
الأصول المرجحة – مخاطر القروض	9 571	10 145	574	%6,0
الأصول المرجحة – المخاطر العملية	1 173	1 226	52	%4,5
الأصول المرجحة – مخاطر السوق	319	480	162	%50,8
الأموال الذاتية الصافية	**1 466**	**1 639**	**173**	**%11,8**
الأموال الذاتية الصافية الأساسية	**1 023**	1 109	**86**	%8,4
الأموال الذاتية التكميلية	**442**	**530**	**88**	%19,8
مؤشر الملاءة	**%13,25**	**%13,83**	**58 pb**	

وبالنظر إلى هذه الإنجازات، بلغ فائض الأموال الذاتية (Tier 1) 280 مليون دينار، في حين بلغ الفائض المسجل على مستوى الأموال الذاتية الصافية 454 مليون دينار وهو ما يمنح البنك قدرة مالية هامة تمكنه من تطوير أنشطته المستقبلية.

السيولـــة

تمكن البنك خلال سنة 2022 تقريبًا من الامتثال للحدود التنظيمية المطلوبة، وذلك بفضل تعزيز الأدوات المستخدمة في إطار إدارة مؤشرات السيولة بطريقة استباقية وبالتالي التحسين الأمثل لوضعية الخزينة

1. مؤشر تغطية السيولة LCR

خلال سنة 2022، تمكن البنك من تحقيق نسبة تغطية سيولة فاقت المستوى المطلوب طيلة السنة، وذلك من خلال تعزيز الأصول عالية الجودة لضمان تغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة.

وبلغ متوسط نسبة تغطية السيولة، الذي تم احتسابه خلال 12 ملاحظة شهرية 112.8%، وهو ما يمثل متوسط أصول سائلة عالية الجودة بما قيمته 1.223 مليون دينار ومتوسط تدفقات نقدية خارجة بما قيمته 1.098 مليون دينار.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى بلوغ نسبة السيولة على المدى القصير 121.1% في نهاية سنة 2022 (مقابل 107.6% في السنة السابقة) في حين أن المستوى التنظيمي المطلوب هو 100%.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
صافي التدفقات النقدية المدفوعة	946	1 195	250	%26,4
الأصول السائلة عالية الجودة	1 018	1 447	430	%42,2
نسبة تغطية السيولة LCR %	**%107,64**	**%121,11**		
الحد القانوني	**%100**	**%100**		

تطوّر نسبة تغطية السيولة

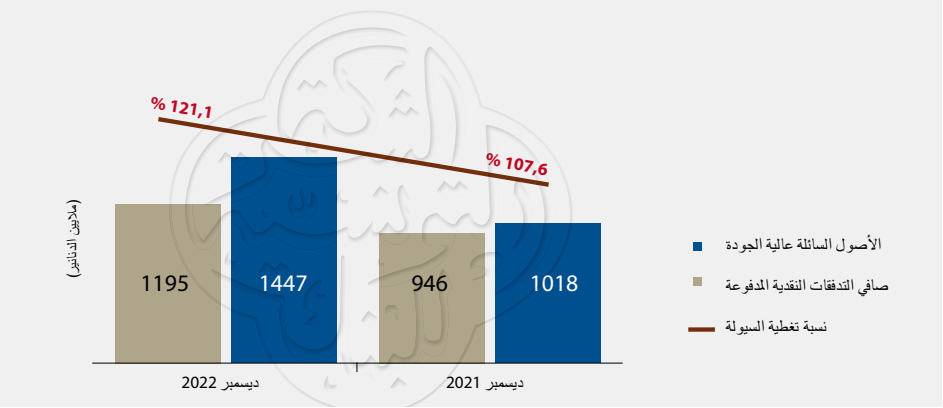

2. نسبة القروض على الودائع

في ضوء نمو إجمالي الديون بشكل أسرع مقارنة بالودائع، بلغت نسبة القروض إلى الودائع 120.3%، بانخفاض يقدر بـ 1.9 نقطة مئوية مقارنة مع المستوى المُحقق قبل سنة. مع ذلك، يبقى هذا المستوى دون نسبة 123.3% المطلوبة من قبل البنك المركزي التونسي.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
المستحقات على الحرفاء	9 463	10 551	1 087	%11,5
الودائع	7 989	8 770	781	%9,8
نسبة القرض على الودائع LTD	**%118,5**	**%120,3**		
نسب القروض على الودائع المستهدفة (بطلب من البنك المركزي التونسي)	**%131,3**	**%123,3**		

يوضح الرسم البياني التالي تطور نسبة القروض إلى الودائع كل ثلاث أشهر :

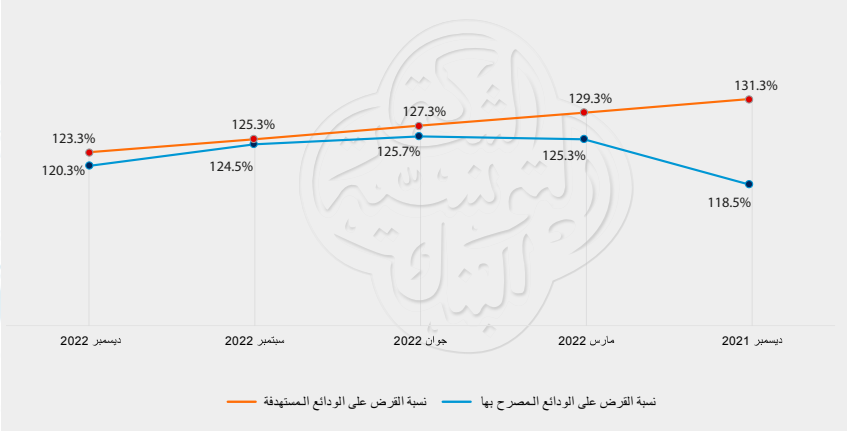

النتائج

1. الناتج البنكي الصافي

في ظرف اقتصادي صعب، نجح البنك في تحقيق ناتج بنكي صاف بما قيمته 689 مليون دينار، وهو ما يمثل نموا بـ 43 مليون دينار أو 6.7% مقارنة مع المستوى المُحقق في نهاية سنة 2021. يُعزى هذا التغيير إلى العوامل التالية :

- تحسن هامش الفائدة الصافي بـ 5 مليون دينار أو 1.4% لينتقل من 363 مليون دينار في نهاية سنة 2021 إلى 368 مليون دينار في نهاية سنة 2022.
- ارتفاع إيرادات المحفظة بـ 37 مليون دينار لتصل إلى 195 مليون دينار.
- استقرار حجم صافي العمولات عند 127 مليون دينار.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
هامش الصافي للفوائد	363	368	5	%1,4
صافي العمولات	126	127	1	%0,7
أرباح على محفظة السندات التجارية والمالية	158	195	37	%23,7
الناتج البنكي الصافي	**646**	**689**	**43**	**%6,7**
إيرادات الاستغلال	**1 119,4**	**1 283,3**	**163,9**	**%14,6**
أعباء الاستغلال	**(473,3)**	**(593,9)**	**(120,6)**	**%25,5**

وبالتالي، شهدت بنية الناتج البنكي الصافي تغيرا طفيفا، كما بقي هامش الفائدة الصافي هو المكون الأساسي لهذه البنية بحصة تقدر بـ 53% (مقابل 56% في سنة 2021).

بنية الناتج البنكي الصافي

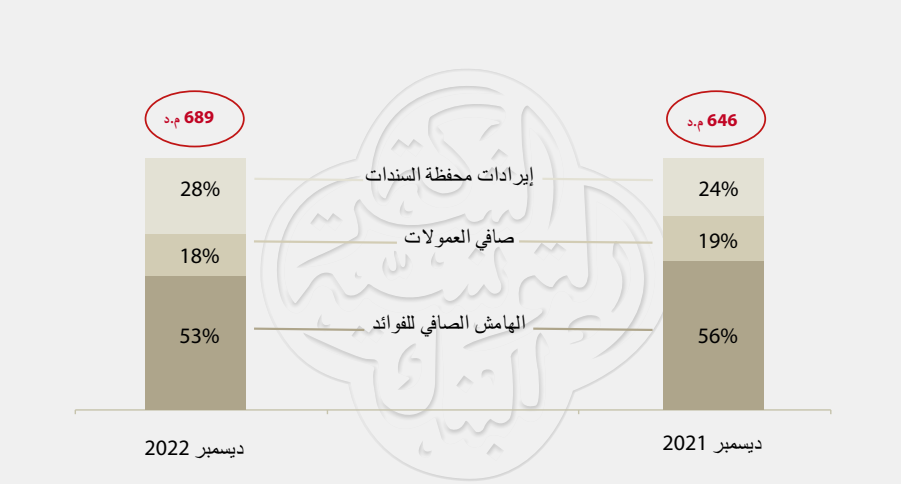

2. نتيجة الاستغلال

ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال بـ 17 مليون دينار أو 4.4% لتصل إلى 390.5 مليون دينار في نهاية سنة 2022. وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى التغيرات التالية :

- الناتج البنكي الصافي +43.4 مليون دينار أو 7%
- الأعباء العملية +25.0 مليون دينار أو 8.9%

ارتفع إجمالي الأعباء العملية إلى 307 مليون دينار، من ضمنها 63% تمثل نفقات الموظفين.

هيكلة الأعباء العملية

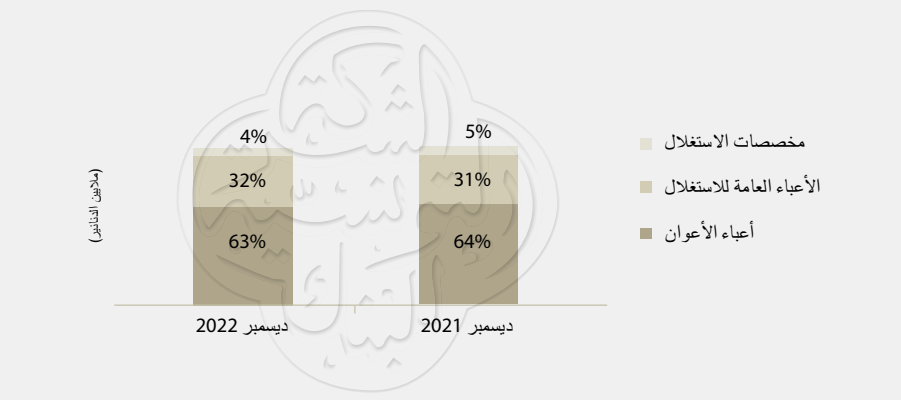

بذلك، استقر مُعامل الاستغلال في مستوى أعلى من المستوى المسجل في سنة 2021 (44.6%).

تطور معامل الاستغلال

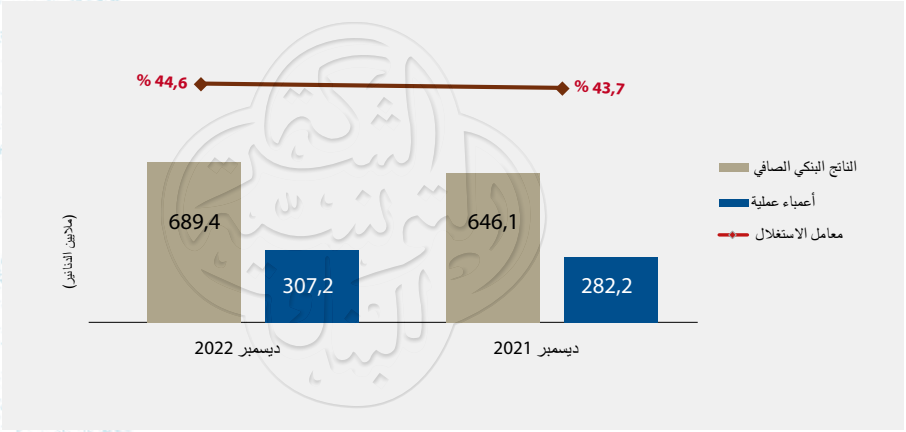

تراجعت نتيجة الاستغلال من 227.8 مليون دينار إلى 173.6 مليون دينار خلال الفترة التي شملها هذا التقرير. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى رصد تكلفة مخاطر صافية تقدر بـ 217 مليون دينار.

ملايين الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	**646,1**	**689,4**	**43,4**	**%6,7**
إيرادات استغلال أخرى	10,1	8,2	(1,8)	(%18,2)
أعباء الأعوان	(179,7)	(195,0)	(15,2)	**%8,5**
الأعباء العامة للاستغلال	(88,6)	(98,9)	(10,3)	%11,6
مخصصات للاستهلاك	(13,8)	(13,3)	0,6	(%4,1)
النتيجة الاجمالية للاستغلال	**374,0**	**390,5**	**16,5**	**%4,4**
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(138,2)	(216,5)	(78,3)	%56,6
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(8,0)	(0,5)	7,6	(%94,3)
نتيجة الاستغلال	**227,8**	**173,6**	**(54,2)**	**(%23,8)**

النتيجة الصافية

3. النتيجة الصافية

بناء على ما تقدم، وبالنظر إلى نسبة الضريبة الفعلية والبالغة 39% (35% بعنوان الضريبة على الدخل و4% بعنوان المساهمة الاجتماعية للتضامن)، بلغت النتيجة الصافية 93.1 مليون دينار.

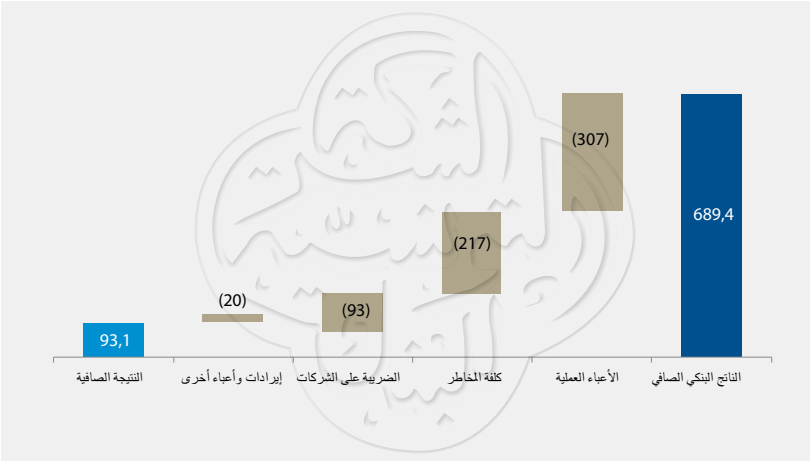

بآلاف الدنانير

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة	829,4	951,9	122,4	%14,8
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	(466,9)	(584,3)	(117,4)	%25,1
الهامش الصافي للفوائد	**362,5**	**367,6**	**5,1**	**%1,4**
عمولات مقبوضة	132,2	136,3	4,1	%3,1
عمولات مدفوعة	(6,4)	(9,6)	(3,2)	%49,6
صافي العمولات	**125,8**	**126,7**	**0,9**	**%0,7**
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	89,2	113,9	24,7	%27,7
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	68,5	81,2	12,7	%18,5
مداخيل محفظة السندات	**157,7**	**195,1**	**37,4**	**%23,7**
الناتج البنكي الصافي	**646,1**	**689,4**	**43,4**	**%6,7**
إيرادات استغلال أخرى	10,1	8,2	(1,8)	(%18,2)
أعباء الأعوان	(179,7)	(195,0)	(15,2)	%8,5
الأعباء العامة للاستغلال	(88,6)	(98,9)	(10,3)	%11,6
مخصصات للاستهلاك	(13,8)	(13,3)	0,6	(%4,1)
النتيجة الاجمالية للاستغلال	**374,0**	**390,5**	**16,5**	**%4,4**
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(138,2)	(216,5)	(78,3)	%56,6
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(8,0)	(0,5)	7,6	(%94,3)
نتيجة الاستغلال	**227,8**	**173,6**	**(54,2)**	**(%23,8)**
رصيد ربح /خسارة عناصر عادية أخرى	(3,5)	20,0	23,5	(%666,5)
أداءات على الشركات	(89,8)	(92,5)	(2,7)	%3,0
نتيجة الأنشطة العادية	**134,4**	**101,0**	**(33,4)**	**(%24,9)**
رصيد الربح أو الخسائر المتأتية من العناصر الخارقة للعادة	(21,7)	(7,9)	13,8	(%63,5)
النتيجة الصافية قبل التغييرات المحاسبية	**112,7**	**93,1**	**(19,6)**	**(%17,4)**
تأثيرات التغييرات المحاسبية (بعد خصم الضريبة)	(8,7)	(11,5)	(2,8)	%32,0
النتيجة الصافية بعد التغييرات المحاسبية	**104,0**	**81,6**	**(22,4)**	**(%21,5)**

الرقابة الداخلية
التصرف في المخاطر
التطوير والتحديث

الرقابة الداخلية

تقديم منظومة الرقابة الداخلية

تشمل منظومة الرقابة الداخلية جميع التمشيات والأساليب والتدابير الرامية إلى ضمان سلامة العمليات وفعاليتها وكفاءتها باستمرار وحماية الأصول وموثوقية المعلومات المالية وامتثال هذه العمليات للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل .

ووفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006 المؤرخ في 28 نوفمبر 2006 يتكون هذا النظام، على وجه الخصوص، مما يلي :

- نظام لمراقبة العمليات والإجراءات ؛
- تنظيم محاسبي ومعالجة للمعلومات ؛
- أنظمة لتقييم المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها ؛
- نظام توثيق واعلام.

يتم تنظيم جهاز الرقابة الداخلية حول هيئات الحوكمة المنصوص عليها في النصوص المنظمة للقطاع المصرفي التونسي، بما في ذلك لجنة التدقيق ولجنة المخاطر وثلاثة خطوط دفاع والتي تتضمن الرقابة العملية والهرمية، ومراقبة من المستوى الثاني ومراقبة من المستوى الثالث وتهدف إلى تحقيق ما يلي :

- الأداء المالي، من خلال الاستخدام الفعال والكافي لأصول البنك وموارده والحماية من مخاطر الخسائر ؛
- معرفة شاملة ودقيقة ومنتظمة للبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وإدارة المخاطر ؛
- الامتثال للقوانين والتراتيب والمعايير الداخلية والخارجية الجاري بها العمل ؛
- دقة وشمولية التقييد المحاسبي والحصول على معلومات مالية موثوقة.

وتحقيقا لهذه الغايات، يتم الاستناد إلى مجموعة من المذكرات التي تحدد الإجراءات وتفويض الصلاحيات وإلى نظام معلومات لضمان جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشر النتائج.

وبالإضافة إلى هيئات التدقيق الداخلي والتفقد العام والهياكل الملحقة بقطب «الحوكمة والرقابة العامة»، تتضمن منظومة الرقابة الداخلية أيضا مجموعة من الهياكل المقسمة حسب القطب والمخصصة لمجال الرقابة.

ومن أجل تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلي وإدارة المخاطر ولضمان تنسيق أفضل بين أنشطة الرقابة من المستوى الثاني والثالث، تم تشكيل لجنة تنسيق الرقابة الداخلية المرتبطة هرميا بالإدارة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع ميثاق للرقابة الداخلية بهدف وضع المبادئ والإطار التنظيمي وكذلك الحد الأدنى من الأحكام اللازمة لحسن سير عمل نظام الرقابة الداخلي والتنسيق بين مختلف مكوناته.

تنظيم المستويات المختلفة لنظام الرقابة الداخلي

■ منظومة الرقابة الدائمة

يتم تنفيذ الرقابة الدائمة على مستويين : مستوى رقابة أول يتم تنفيذه من قبل الاعوان التنفيذيين ويتم استكماله برقابة هرمية ومستوى رقابة ثان تكلف به الهياكل المعنية على مستوى المهن بالإضافة إلى تلك المرتبطة بقطب الحوكمة ومراقبة الامتثال.

خط الدفاع الأول

بالإضافة إلى الرقابة التنظيمية والتحقق على مستوى التطبيقات المعلوماتية، ولا سيما تطبيقات الفروع والتعهدات، يتم تدعيم الرقابة العملياتية، باعتبارها رقابة مسبقة للعمليات و/أو للمعاملات التي يقوم بها الأعوان التنفيذيّين برقابة هرمية أو وظيفية.

خط الدفاع الثاني

يتكون خط الدفاع الثاني من مجموعة من عمليات الرقابة اللاحقة التي تقوم بها.

- وظائف رقابة متعددة الوظائف ومستقلة : الحوكمة ومراقبة الامتثال والمخاطر العملياتية والسوق والرقابة الدائمة ومخاطر القروض.

تساهم هذه الوظائف في حماية البنك ومسؤوليه من خلال منع مخاطر عدم الامتثال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب فضلا عن المخاطر العملياتية والقروض.

- وظائف الرقابة المخصصة لنطاق معين وغير المستقلة عن الأقطاب العملياتية : الدعم القانوني ورقابة الضمانات والرقابة التنظيمية ورقابة المصاريف وسلامة الأنظمة المعلوماتية وإدارة ورقابة الشبكة ورقابة وسائل الدفع ورقابة الشراءات والمكتب الخلفي للخزينة والرقابة المحاسبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2022، وبهدف تعزيز نظام الرقابة الداخلي للبنك، تم **إنشاء وحدات رقابية على مستوى الإدارات الجهوية** مرتبطة وظيفياً بالإدارة المركزية للمخاطر العملياتية والسوق والرقابة الدائمة.

وهذه الوحدات الجهوية مسؤولة عما يلي :

- فعالية وكفاءة العمليات التي تتم على مستوى الإدارة الجهوية والفروع التابعة لها.
- ضمان موثوقية المعلومات المبلغ عنها.
- ضمان الامتثال لأساليب العمل والإجراءات في النصوص التنظيمية (المذكرات الداخلية ومناشير البنك المركزي التونسي، إلخ)

بالإضافة إلى عمليات الرقابة المعتادة وكجزء من مهمتها الرئيسية المتمثلة في قيادة هذا النظام، تضمن **وظيفة الرقابة الدائمة** حسن سير هذا النظام من خلال الحفاظ على العلاقات الوظيفية مع مختلف الجهات الرقابية على المستوى الأول والثاني وضمان التنسيق فيما بينها.

■ هياكل الرقابة الدورية

يتم تنفيذ الرقابة الدورية، التي تُعرف بأنها خط الدفاع الثالث، من قبل هيئات التدقيق الداخلي والتفقد العام وترتبط بشكل هرمي بالمدير العام. وفقا للوائح المعمول بها ولضمان استقلاليتها، فإن هيئة التدقيق الداخلي مرتبطة وظيفيا بلجنة التدقيق.

وتقدّم هذه الهياكل توصيات لتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلي.

■ أبرز إنجازات السنة المالية 2022

من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية، اتخذ البنك عددا من الإجراءات في سنة 2022، بما في ذلك على وجه الخصوص :

➢ الإجراءات المنجزة في إطار الرقابة الدائمة :

- مواصلة العمل لتحسين نظام الرقابة الدائم ؛
- مراجعة صلاحيات الرقابة التي يتمتع بها نواب رؤساء الفروع ورؤساء الفروع والمديرين الجهويين ؛
- مواصلة تنفيذ تقييم نظام مراقبة المصالح المركزية ؛
- وضع الصيغة النهائية لأعمال وضع ميثاق للرقابة الداخلية والرقابة الدائمة ؛
- إنشاء هيكل للمراقبين الجهويين وبدأ عمليات التكوين ذات الصلة ؛
- تنفيذ بوابة رقابة بالتعاون مع هيكل البيانات.

➢ الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورقابة الامتثال :

- إطلاق المنصة الرقمية «STB Everywhere» المخصصة للاتصال مع الحرفاء عبر الإنترنت.
- دعم موثوقية بيانات العملاء وإثرائها
- وضع دعامة تكوين جديدة تستند إلى التصنيفات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقنيات العملية لمكافحة غسيل الأموال، بما في ذلك الأحكام التنظيمية الجديدة.
- تحديث مدونة السلوك المهني.
- تحديث سياسة إدارة تضارب المصالح الخاصة بالشركة التونسية للبنك.

➢ تعزيز سلامة نظم المعلومات

- إرساء بنية تحتية آمنة للمعطيات (HCI)
- تعزيز سلامة البنية التحتية السحابية «Cloud» والموقع الرئيسي للشركة التونسية للبنك وموقعها الاحتياطي
- تحيين تطبيقات المحافظة على معطيات البنك وحفظ النسخ الاحتياطية للبيانات.
- تأمين سلامة النفاذ إلى نظم المعلومات (المصادقة متعددة العوامل (MFA) والنفاذ إلى شبكة VPN عن بُعد...)
- تحسين تطبيقات سلامة الشبكة ومركز البيانات (جدار حماية (Firewall) والبروكسي (Proxi) وشبكة SIEM، إلخ.)

- تنفيذ متطلبات برنامج SWIFT CSP
- توافر هام لموارد البنية التحتية لمركز البيانات (الموقع الرئيسي والموقع الاحتياطي)

➢ خطط تنظيم النظام المحاسبي للبنك

- ارساء محاسبة متعددة العملات وهي في مرحلتها النهائية للتنفيذ
- اعتماد وتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية IFRS

تم إطلاق هذا المشروع رسميًا في جانفي 2022. وذلك بحضور المسؤولين الرئيسيين للبنك ونُفذت سلسلة أولى من ورشات العمل للتأطير والتعريف بمنهجية التشخيص المحاسبي وعرض أوجه التباين بين معايير المحاسبة التونسية ومعايير التقارير المالية الدولية. هذا المشروع حاليا بمرحلة التنفيذ منذ الانتهاء من أعمال التشخيص المحاسبي ومراجعة نظام المعلومات واعتماد الخيارات وتأثيرها. ووفقًا للمتطلبات التنظيمية، يتعين على البنك إعداد موازنة موحدة مجمعة حسب معايير التقارير المالية الدولية للسنة المالية 2023 على أن تكون السنة الأولى من الاعتماد هي السنة المالية 2021.

➢ رقابة الشركات الفرعية :

- متابعة نشاط الشركات الفرعية وتوجيه أنشطتها العملياتية وتقييم أدائها.

من ناحية أخرى، وبهدف تعزيز هذه الرقابة ووفقًا لميثاق تدقيق الحسابات، تقوم هيئة التدقيق الداخلي، في إطار خطة عملها السنوية، بمهام تدقيق الحسابات للشركات الفرعية.

إدارة المخاطر

بعد إعادة هيكلتها في سنة 2020، تتم إدارة المخاطر على مستوى الشركة التونسية للبنك بشكل أساسي عبر الهياكل التالية :

- قطب المخاطر والتسويات والذي تتبعه من هنا فصاعدا الإدارة المركزية لمتابعة المخاطر
- قطب الحوكمة والرقابة العامة والذي تتبعه حاليا الإدارة المركزية للمخاطر العملياتية والسوق والمراقبة الدائمة
- بالنسبة لمخاطر التصرف في الأصول والخصوم (مخاطر السيولة والمخاطر العامة لأسعار الفائدة) فقد اعتمدت الشركة التونسية للبنك التصرف فيها على مستوى :
  - الصلاحيات الوظيفية لإدارة مراقبة التصرف والتصرف في الأصول والخصوم الملحقة بالإدارة المركزية لمراقبة التصرف وقيادة الأداء التابعة للقطب المالي.
  - لجنة ALCO التي تم بعثها في سنة 2021 والتي تجمع بين الوظائف المالية والخزينة وإدارة المخاطر والوظائف التجارية ووظائف التمويل.

فيما يتعلق بمراقبة مخاطر القروض، ولتحسين إدارة مخاطر عدم السداد والتحكم في جودة محفظة القروض، واصل البنك في سنة 2022 تطوير منظومته من خلال تطوير أدوات التقييم ورصد المخاطر، وتطوير قابليتها للمخاطرة ومراجعة إجراءات الحد من المستحقات المتعثرة.

وفي مواجهة التباطؤ الاقتصادي والانتعاش البطيء بعد تفشي فيروس كورونا، عززت الشركة التونسية للبنك جهودها لمراقبة القطاعات المتضررة من الأزمة ولدعم استباقية الفرق التجارية وخطوط الدفاع من أجل التفاعل في الوقت المناسب واتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في المخاطر.

في سنة 2022، تم إيلاء أهمية خاصة لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وهو ما أحدث ثورة في تصنيف وتقييم الأدوات المالية.

وفي هذا الصدد، ركزت الإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها خلال السنة المالية 2022 على ما يلي :

➢ مراجعة منظومة الحد من الديون المتعثرة :

ينص المنشور عدد 01 لسنة 2022 المؤرخ في 1 مارس 2022 بشأن الحد وتسوية الديون المتعثرة على الالتزام بالتقييم المنهجي لوضعية المدينين على مدى فترة سداد المستحقات. يجب أن تسمح هذه المنظومة بتنفيذ نظام تنبيه لتحديد الأطراف المقابلة التي تواجه صعوبات في الوقت المناسب وتنفيذ إجراءات المتابعة اللازمة أو التدابير الافتراضية.

وفي نفس هذا السياق، بدأت الشركة التونسية للبنك العمل لضمان ملاءمة عملية إدارة مخاطر القروض الخاصة بها مع نظام الوقاية هذا

من أجل تحسين التحكم في المخاطر المتكبدة ونسبة مستحقات متعثرة أقل من 7% خلال فترة 5 سنوات.

➢ تطوير سياسة الإقبال على المخاطرة والحدود الداخلية

من أجل الامتثال للمتطلبات التنظيمية الوطنية، وخاصة المنشور عدد 05 لسنة 2021 للبنك المركزي التونسي، ولتحسين عملية إدارة المخاطر، بدأت الإدارات المتعلقة بالمخاطر العمل على تطوير سياسة موحدة للإقبال على المخاطرة.

وقد تم إعداد وثيقتين :

- الوثيقة الأولى هي إطار عام للإقبال على المخاطرة والذي يحدد النهج العام، بما في ذلك التنظيم والعمليات والضوابط والأنظمة التي يتم من خلالها تحديد الإقبال على المخاطرة والإبلاغ عنها ومراقبتها.
- الوثيقة الثانية هي بيان الإقبال على المخاطر الذي يتوافق مع التنصيص المكتوب حول المستوى الإجمالي المقبول وأصناف المخاطر التي تكون الشركة التونسية للبنك مستعدة لقبولها أو تجنبها من أجل تحقيق أهدافها. وهو يشمل البيانات النوعية والقياسات الكمية.

يعتمد مشروع الإقبال على المخاطرة على نظام لحدود المخاطر مقسم إلى 3 مستويات :

- الحدود الشاملة
- حدود حسب فئة المخاطر
- حدود حسب المهن

➢ اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وتقييم أثر معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 :

في إطار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، بدأت الشركة التونسية للبنك عمليات محاكاة للأثر، بما في ذلك تلك المتعلقة بمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 الذي أحدث ثورة في تصنيف وتقييم الأدوات المالية.

في الواقع، يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نموذجًا جديدًا لانخفاض القيمة يأخذ بعين الاعتبار الخسائر المتوقعة التي تتطلب الإقرار بشكل أسرع بخسائر القروض المتوقعة.

تم إجراء عمليات المحاكاة من قبل البنك وفقًا للافتراضات بما يتماشى مع بيان المخاطر وخصوصية محفظته. تم تعديل هذه الأشغال لتتوافق مع المبادئ التوجيهية التنظيمية.

➢ نظام التصنيف الداخلي

يعد نظام التصنيف الداخلي الخاص بالشركة التونسية للبنك حاليًا جزءًا لا يتجزأ من عملية تقييم القروض وعملية اتخاذ القرار في شأنها.

يعتمد نظام التصنيف هذا على مجموعة من النماذج الخاصة بكل مجموعة من الأصول ويغطي جميع العلاقات المبرمة مع البنك، باستثناء الحرفاء من الأفراد، ويتميز بما يلي :

- نماذج تأخذ في الاعتبار بالإضافة إلى العناصر المالية العناصر النوعية والسلوكية وترتكز على أساس نهج إحصائي مثبت
- التّرقيمات التي تعكس احتمال تعثر الأطراف المقابلة خلال فترة مراقبة مدتها سنة واحدة والتي يتم تخصيصها لفئة من المخاطر (مع سلم تصنيف من ثماني فئات للمخاطر بما في ذلك واحدة في حالة التعثر). تتم مراجعة هذه الترقيمات في كل مرة يتم فيها تجديد الملف ومرة واحدة على الأقل في السنة.
- مراجعة سنوية (اختبار رجعي) لاختبار القدرة التنبؤية للنماذج ولضمان المعيار الصحيح لاحتمالات التخلف عن السداد.

بالإضافة إلى ذلك، مزيد من خطط البنك لمشروع مراجعة نماذج التصنيف الداخلية من أجل التوافق مع الديناميكيات التنظيمية وحساب الخسائر المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

فيما يتعلق بإدارة المخاطر العملياتية والسوق والرقابة الدائمة، تميزت سنة 2022، بالإضافة إلى تطوير سياسة موحدة للإقبال على المخاطر (RAF & RAS)، بتعريف الإقبال على المخاطر للشركات الفرعية للمجمع.

وعلى هذا النحو، شرع البنك في ارساء منظومة لإدارة المخاطر المذكورة، باتخاذ عدة إجراءات، منها ما يلي :

➢ في مجال إدارة المخاطر العملياتية :

- الانتهاء من أعمال إعداد رسم للمخاطر العملياتية لاثنين من المناهج الكلية للمهن وبدء أعمال إنشاء رسم للمخاطر لست مناهج كلية أخرى.
- إضافة مشروع بيانات للمخاطر العملياتية، والذي مكن من إعطاء قيمة مضافة عالية لأعمال التقييم الكمي وحساب مدى أهمية المخاطر.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار احتساب رأس المال الداخلي، أجرى البنك محاكاة لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية باستخدام منهج SMA وتقييم أثر هذا المنهج الجديد على نسبة الملاءة المالية للبنك Tier I.

➢ في مجال خطة استمرارية الأعمال الإدارية :

- تحديث إجراءات استمرارية نشاط المهن ؛
- تحديث الإجراءات التقنية لإعادة تشغيل التطبيقات الهامة.
- تطوير سياسة استمرارية الأعمال التي تأثر على المخاطر العملياتية مثل أزمة انقطاع الأعمال.

➢ في مجال مخاطر السوق :

- تشخيص النظام الحالي للتصرف في مخاطر السوق داخل البنك على أساس منهجية «الستة عشر عنصرا لإدارة المخاطر المؤسسية» ERM ؛
- حساب رأس المال الاقتصادي لمخاطر السوق بشكل منفصل لكل عامل من عوامل المخاطر/(سعر الصرف وسعر الفائدة وسندات الملكية) وبناءً على النماذج الداخلية التي حددتها اتفاقية بازل ؛
- التطبيق العملياتي لحدود النقد اليومي في الفروع بالدينار والعملات الأجنبية على مستوى تطبيقة Carthago للفروع ؛
- مراجعة حدود وضعيات الصرف وفقا للمادة 17 من المنشور عدد 03 لسنة 2021.

فيما يتعلق بوظيفة إدارة الأصول والخصوم، فهي تغطي الجوانب المتعلقة بإدارة السيولة ومخاطر أسعار الفائدة

يمكن تلخيص المهام الرئيسية لهذه الوظيفة على النحو التالي :

- ضمان الإدارة الفعالة لموارد واستعمالات الموازنة والحرص على توازن وتناسق تطورها.

- تطوير نماذج إدارة الأصول والخصوم لتحليل السلوك وتقييم مدى التأثر واختبارات التحمل...
- الأشغال التحضيرية للجنة إدارة الأصول والخصوم.
- إدارة الاستباقية من شانها ان تسمح بالامتثال للقواعد ومعايير الحذر الساري بها العمل.

لجنة التصرف في الأصول والخصوم

أنشأ البنك في سنة 2021 لجنة التصرف في الأصول والخصوم (ALCO). يمكن تلخيص مهامها الرئيسية على النحو التالي :

- تنسيق عمليات إدارة الأصول والخصوم بانتظام وفقًا للسياسات المعتمدة (إدارة المخاطر والقروض والاستخلاص، إلخ).
- التوصية بالبنية الأمثل للأصول والخصوم مع أخذ حدود المخاطر بعين الاعتبار وإصدار القرارات الضرورية للهياكل التنفيذية لإرساء هيكلة فعالة للموازنة.
- تحقيق مستوى كافٍ من المردودية من خلال الإدارة السليمة لمخاطر السيولة ونسب الفائدة، وذلك لضمان المستويات الأمثل من الأموال الذاتية للفترة.
- متابعة وضمان امتثال نشاط إدارة الأصول والخصوم فيما يتعلق بالحدود والقيود التنظيمية الموضوعة مسبقًا والموافقة على حلول وخطط التعديل الضرورية عند اللزوم.
- إعداد تقارير إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بنشاط إدارة الأصول والخصوم كل ثلاثة أشهر.

تجتمع لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، بدعوة من رئيسها، مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما لزم الأمر.

التطـوير والتحـديث

التنمية التجارية

بناءً على التقدم الذي أحرزه البنك فيما يتعلق بمعرفة الحرفاء، والذي أصبح ممكنًا بفضل النماذج التحليلية وتقسيم أفضل للحرفاء، واصل البنك مجهوداته لتحسين قاعدته التجارية.

على هذا النحو، أكد البنك على استراتيجيته لكسب العملاء من الأفراد بهدف جذب عملاء جدد ومن أجل خدمة العملاء الأفراد والمهنيين والتونسيين المقيمين في الخارج.

تمتلك الشركة التونسية للبنك شبكة تتكون من 149 فرعًا تغطي كامل التراب التونسي، مما يعزز الرغبة في ضمان خدمات أفضل للحرفاء من الأفراد. تم تعزيز هذا المنهج من خلال شبكة متعددة القنوات : الخدمات البنكية عبر الإنترنت والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول والخدمة الذاتية والموزعات الآلية، وما إلى ذلك.

في هذا الصدد، تمكنت الشركة التونسية للبنك من زيادة معدل تجهيز العملاء من الأفراد من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية (بما في ذلك الدفع الإلكتروني) والاستشارة الرقمية ووسائل المعاملات الرقمية (M-Banking).

فيما يتعلق بالحرفاء الشركات، واصل البنك مجهوداته فيما يتعلق بالتطوير التجاري من خلال :

- تعزيز ديناميكية اكتساب العملاء في القطاعات الأكثر ازدهارًا ومرونة والمزيد من الدعم الانتقائي للشركات ؛
- توسيع نطاق منتجاته وخدماته للمؤسسات لتغطية احتياجات جميع القطاعات المستهدفة حديثًا لا سيما من خلال تطوير عروض إدارة النقد والتمويل التجاري وتعزيز الخدمات البنكية الإلكترونية التي تهدف إلى إيجاد مسار رقمي كامل للشركات ؛
- تطوير نشاط مركز الأعمال وهو ما يسمح بتزويد عملائه بعرض متنوع وبمرافقة مصممة خصيصًا من قبل خبراء البنك في هذا المجال.

فيما يتعلق بتنويع وتدعيم مجموعة المنتجات، قام البنك بتوسيع مجموعة عروضه من المنتجات، والتي عززها من خلال تحسين التسويق للمنتجات وتحسين استهداف مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية وذلك للاستجابة لحاجيات الحرفاء الحاليين وضمان وفائيتهم وتطوير استخدامها من قبل الحرفاء الجدد.

وعلى هذا النحو، نجح البنك في سنة 2022 في تطوير المنصات والمنتجات التالية :

- منصة «اكسب في بلادك» مخصصة للحرفاء من المواطنين المقيمين بالخارج

- منصة فتح حساب عبر الإنترنت 100% مخصصة لأي نوع من الأشخاص الطبيعيين (TRE أو طالب أو موظف، إلخ) أو شخص معنوي
- مجموعة جديدة من القروض البيئية من بينها قرض Eco-car وقرض Eco-Equipment وقرض Eco-home
- القرض الرقمي في إطار شراكة STB-AMAD
- تطبيقات STB Pay وSTB Pay Pro.

التواصل والتكفل

تستند استراتيجية تطوير البنك على سياسة تسويق متعددة القنوات والتي تركز على تحسين تجربة العملاء وضمان وفائيتهم وتحسين العلامات على عروض المنتجات.

وفي إطار سياسة الاتصال الخاصة بها، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتها للتنمية، شرعت الشركة التونسية للبنك في عملية تحديث لمقرات المبيعات لدعم الحملات الترويجية وتشجيع المبيعات في الفروع.

وللقيام بذلك، وضع البنك استراتيجية تهدف، من ناحية، إلى ضمان الترويج للمنتجات في نقاط البيع وكذلك على مواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك، ومن ناحية أخرى، الى تعزيز التواصل مع العملاء من خلال التكفل وحملات الاتصال.

بالإضافة إلى ذلك، تمحورت استراتيجية اتصال الشركة التونسية للبنك لسنوات على المشاركة في الأنشطة الفكرية والرياضية، مع التزام قوي وواضح على دعم الثقافة والفنون والعلوم. ومن خلال اختيار وسائل الاتصال هذه، يهدف البنك إلى توجيه تموقعه والتميز قبل كل شيء كراعٍ للثقافة بامتياز.

في هذا السياق، وبالإضافة إلى مشاركته في التظاهرات ذات الطابع الاقتصادي مثل المؤتمر الدولي لتمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا (FITA) والبناء الإيكولوجي والعقارات والمعارض التجارية، ساهم البنك في التظاهرات الهامة على الساحة الثقافية التونسية والهدف من ذلك هو المشاركة في التظاهرات التي تشجع على الإبداع والابتكار والتي تحظى بالاهتمام بما في ذلك أيام قرطاج السينمائية (JCC) ومهرجانات السينما المتوسطية في تونس (منارات) وقابس سينما فن وعروض مدينة الحمامات وعروض المألوف ومهرجان الرمّان بتستور والمهرجان الدولي للصحراء بدوز والمهرجان الدولي للواحات بتوزر إلخ.

كما شاركت الشركة التونسية للبنك في حدثين رئيسيين هما ندوة طوكيو الدولية حول التنمية في إفريقيا تيكاد 8 (TICAD 8) والقمة الفرانكفونية.

وإدراكًا لدورها في دعم الشباب والمواهب الشابة، قامت الشركة التونسية للبنك أيضًا برعاية العديد من الأنشطة الرياضية، بما في ذلك الأنشطة الرياضية الجماعية (فرق كرة القدم بالرابطة المحترفة الأولى والفرق الوطنية لكرة اليد وكرة السلة وفرق الترياتلون، إلخ).

وقد واصل البنك برمجة حملاته التسويقية لمنتجاته وخدماته من خلال استخدام العديد من وسائل الإعلام وقنوات الاتصال، بما في ذلك اللوحات الإعلانية ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والتواصل على مستوى الفروع من خلال عرض الإعلانات التجارية وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ خمس حملات رئيسية، وهي: حملة Digi Transfer Schooling Campaign وحملة القروض البيئية وحملة TRE وحملة STB PAY وحملة بطاقات الادخار.

منظومة المعلومات

تميزت سنة 2022 بتدعيم المجهودات لتحسين التغطية الوظيفية لمنظومة المعلومات الحالية، مع الاستمرار في تطوير استراتيجية إرساء منظومة البنك الشامل المعتمدة. كما عمل البنك على تعزيز الإنجازات فيما يتعلق بتطوير استراتيجية البيانات والرقمنة بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ سياسات مثلى لأمن تكنولوجيا المعلومات والأمن الالكتروني. ويهدف البنك من خلال ذلك إلى ضمان القرب والحل الكامل والملائم لعملائها من خلال التركيز على التكنولوجيا وعلى تصوّر جديد للخدمات البنكية المستقبلية في عصر الرقمنة ومن خلال الاعتماد على البيانات واقتصاد المعرفة.

فيما يتعلق **بمنظومة البنك الشامل**، عمل البنك سنة 2022 على تطوير تطبيقات الأعمال المتعلقة بشكل أساسي بالخدمات البنكية من الخارج والخدمات البنكية الإلكترونية وقاعة الأسواق. وبالإضافة إلى إثراء الوظائف الحالية، تم وضع عدد من التطويرات حيز التنفيذ وذلك استجابة للاحتياجات التنظيمية الجديدة ولتعزيز الرقابة والامتثال للمعايير المتعلقة بإرساء المنتجات الرقمية الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2022 تُعتبر سنة مرجعية للإدماج الرقمي والمالي على المستوى الوطني بعد تنفيذ المشروع الوطني للدفع بواسطة الهاتف المحمول والمشروع الوطني لكبار المفوترين «grand facturier» وقد كانت للشركة التونسية للبنك مشاركة هامة في هذين المشروعين بما أنها كانت أول بنك مشارك. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء منصة STB EveryWhere وهي أول منصة تواصل عبر الإنترنت بنسبة 100% للشباب والتونسيين المقيمين في الخارج.

فيما يتعلق **باستراتيجية البيانات**، وهي ركيزة أساسية للتحول الذي بدأ بالفعل، واصل البنك مجهوداته للتطوير، ولا سيما من خلال إجراءات لضمان موثوقية البيانات مع التأكيد على جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتأمينها وحمايتها من أجل تعزيز هذا التحول وبالتالي إنشاء ثقافة قائمة على البيانات ومنهج موجه نحو العملاء والقيمة.

شهدت الإنجازات على مستوى البيانات ما يلي :

- تنفيذ تطبيقة لتحسين مناهج عمليات تمويل الشركات ؛
- إرساء منظومة لتحليل الاخلالات في أجهزة التوزيع الآلي GAB ودراسة سلوك الاستخدام ؛
- تنفيذ واجهة برمجة التطبيقات (API Data) كجزء من مشروع المساعد الافتراضي.

فيما يتعلق بتحديث **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات**، ركز البنك على ملاءمة هذه البنية التحتية للاحتياجات المطلوبة مع مراعاة المخاطر التنظيمية وتطور الأولويات. هو ما يتماشى مع المخطط الرئيسي لمنظومة المعلومات.

تميزت سنة 2022 بشكل رئيسي بما يلي :

- إنشاء بنية تحتية عالية التقارب (HCI) وBaie de stockage Full Flash NVMe.
- استضافة وإدارة البنية التحتية Cloud.
- تنفيذ متطلبات برنامج SWIFT CSP لسنة 2022.
- تعزيز أمن الوصول إلى منظومة المعلومات (مصادقة متعددة العوامل (MFA) وعزل الشبكة وإنشاء منطقة SWIFT آمنة).
- تحسين الحلول المتعلقة بأمن الشبكة ومراكز البيانات.
- تحسين الأداء وتوافر موارد البنية التحتية لمراكز البيانات (الموقع الرئيسي والموقع الاحتياطي)
- تنفيذ أدوات لمتابعة وتأمين قواعد البيانات.

وفيما يتعلق **بمخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الإلكترونية**، تواصل الشركة التونسية للبنك إدارتها بشكل أساسي من خلال :

- معرفة قوية بمخاطر (وفرص) العصر الرقمي.
- وضع خارطة طريق الأمن المعلوماتي لتحديد الأولويات بالإضافة إلى الحوكمة والفعالية التنظيمية وإدارة المخاطر

كما أعطى البنك أهمية خاصة لتعزيز دور وظيفة سلامة منظومة المعلومات مع دعم المهارات التنظيمية الكافية والموارد والشبكة الخارجية من أجل تنفيذ مهامها بشكل فعال.

رأس المال البشري

في نهاية شهر ديسمبر 2022، بلغ عدد الموظفين بالبنك 1908 موظفا، بما في ذلك نسبة 44% في المقر الرئيسي و56% في الفروع والإدارات الجهوية. هذا التوزيع هو في الواقع جزء من سياسة البنك التي تهدف إلى إعطاء أولوية كبيرة لأنشطة المبيعات.

بالإضافة إلى ذلك وباعتبار عمليّات التوظيف الجديدة التي تم تنفيذها خلال السنوات 2016-2021، تميز رأس المال البشري للبنك بمتوسط عمر يناهز 41 سنة في 2022 ومتوسط أقدمية يعادل 15 سنة ومعدل مسؤولية بنسبة 21% في 2022.

بالإضافة إلى ذلك، عملت الشركة التونسية للبنك على ترسيخ ثقافة مؤسساتية قوية تهدف إلى إشراك الموظفين في الأخبار المتعلقة بأنشطة البنك والحفاظ على التماسك بينهم من أجل خلق بيئة عمل سليمة ومحفزة، وبالتالي ضمان التزام الموظفين بـ «الهدف الأسمى» وهو تطوير الشركة التونسية للبنك لمصلحة الجميع.

توازيا مع ذلك، تم تنظيم دورات تكوينية خلال سنة 2022 لصالح 861 موظفًا، أي نسبة 45.12% من إجمالي الموظفين بالبنك، وذلك في إطار تواصل المجهودات لتطوير المهارات المهنية للموظفين ودعم تحول مختلف المهن داخل البنك ودمج التطورات الجديدة في المجالات التقنية والإدارية والرقمية وتحليل البيانات ومن أجل الامتثال لقواعد الحذر الجديدة.

وتجدر الإشارة، إلى أن السنتين الماضيتين قد تميزتا بإطلاق منصة التعلم عبر الإنترنت «STB Académie»، التي تستجيب في الوقت الفعلي للاحتياجات التدريبية للموظفين وهي تقدم حاليًا دورات تكوينية تغطي مجموعة واسعة من المهن. يتم إثراء هذه المنصة بانتظام من خلال الروابط وMOOCS والدراسات حول مواضيع مختلفة.

المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

ما فتئت الشركة التونسية للبنك تُعرف بنفسها على أنها بنك مواطنة، وهي ملتزمة تجاه مجتمعها وهي دائمًا في خدمة الأطراف المعنية.

في هذا الإطار ومن خلال الالتزام بالميثاق العالمي للأمم المتحدة، أعربت الشركة التونسية للبنك عن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى موقف اجتماعي مسؤول، مع احترام مبادئ حقوق الإنسان والمواصفات الدولية للعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

في هذه الأثناء، شرعت الشركة التونسية للبنك في اعتماد منهج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بموجب معايير ISO26000 ومرافقة فنية من مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة «CITET». وقد أتاح هذا النهج إمكانية دمج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في استراتيجية الشركة التونسية للبنك والمشاركة في تحسين مراعاة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملياتها من خلال تعزيز السياسات والإجراءات.

وفي هذا السياق، طورت الشركة التونسية للبنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وهي تشمل تحديات قضايا المسؤولية الاجتماعية التالية :

- التمويل المسؤول؛
- الدعم المستدام للعملاء؛
- الحوكمة والأخلاقيات؛
- العلامة التجارية ؛
- المسؤولية البيئية؛
- الرقمنة وحماية البيانات والجرائم الإلكترونية.

تتضمن هذه السياسة أربعة محاور إستراتيجية ضمن خطة إستراتيجية للفترة 2022-2026 وهي في تناسق مع الإستراتيجية الشاملة للبنك.

المحاور الإستراتيجية الأربعة هي التالية :

الحوكمة	المحور الاجتماعي والمجتمعي	المحور البيئي	المحور الاقتصادي
• اعتماد الحوكمة الرشيدة من المنظور المعياري والالتزام المسؤول	• تطوّر أداء رأس المال البشري	• السيطرة على المخاطر البيئية والمناخية	• تنشيط النسيج الريادي الإنتاجي
• اعتماد مجموعة شاملة من السياسات	• تشجيع أصحاب المصلحة على اعتماد نماذج أعمال أكثر استدامة وعدالة وشمولية	• تعزيز الابتكار المُسبب للاضطراب وتغيير نماذج الأعمال	• خلق فرص عمل
• تعزيز الإجراءات		• تطوير منتجات مراعية للبيئة • تشجيع الانتقال	• خلق النظم البيئية التحويلية • وضع سلاسل القيمة

1. محور الحوكمة

تحرص الشركة التونسية للبنك بصفة مُستمرة على اعتماد الحوكمة الرشيدة من المنظور المعياري والالتزام المسؤول، طبقًا للممارسات السارية واللوائح، وفي هذه الحالة، أحكام المنشور عدد 5 لسنة 2021 المؤرخ في 19 أوت 2021 المتعلق بتدعيم الحوكمة الرشيدة في مؤسسات القرض.

ولهذا الغرض، تُبذل جهود دؤوبة لمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتضارب المصالح، لا سيما من خلال اعتماد سياسة لإدارة تضارب المصالح ومدونة قواعد السلوك ومدونة أخلاقيات المهنة التي توضح القيم والقواعد والالتزامات في نطاق منهج الشفافية والمساءلة.

بالإضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2022 بتطوير سياسات مختلفة تهدف إلى وضع الإطار العام لأخذ القضايا البيئية والاجتماعية في الاعتبار في حوكمة الشركة التونسية للبنك: سياسة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة – السياسة البيئية والاجتماعية – سياسة المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بحماية المعلومات الشخصية، تتعهد الشركة التونسية للبنك بأن تكون فاعلاً قابلاً للثقة عبر الحفاظ على سرية جميع المعلومات الموجودة تحت تصرفها وذلك من خلال ميثاق حماية البيانات الشخصية. كما يضمن البنك للجميع حقهم في الاعتراض على معالجة البيانات الشخصية لأغراض الدعاية أو البحث التجاري المباشر من خلال تزويدهم بمسؤول لحماية بياناتهم في البنك.

2. المحور الاجتماعي والمجتمعي

تعتبر الشركة التونسية للبنك رائدًا في المحور الاجتماعي وهي تعمل على احترام حقوق الإنسان في تدخلاتها وتعزيز التنوع والمساواة ضمن فرقها.

يدعم البنك المسار المهني لموظفيه من خلال خطة تنمية المهارات السنوية. وفي هذا السياق، يتم تنظيم برامج تكوينية حول مواضيع مختلفة كما يتم ضمان المتابعة والاندماج بصفة منتظمة عند التوظيف.

كما يقوم البنك بمراقبة جودة ظروف العمل وسلامة الموظفين ويقوم بتوفير أماكن عمل آمنة وبيئة عمل مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر العديد من المبادرات لضمان رفاهية وجودة حياة الموظفين، ولا سيما من خلال تقديم مزايا اجتماعية مختلفة لهم.

وبفضل سياسة التوظيف والتي تستند على الجدارة وتكافؤ الفرص، أتاح تجديد الموارد البشرية وتعزيز التنوع بين الأجيال داخل الفرق وزيادة عدد الموظفين من النساء.

فيما يتعلق بالتمييز، يشجع البنك على التنوع ويتبنى ثقافة غير تمييزية. فمن حيث الأجور، يضمن البنك المساواة في الأجور حيث لا يمكن أن يحدث أي تمييز بين المرأة والرجل. كما أنه يعزز المساواة بين الجنسين في التوظيف والتطوّر الوظيفي والترقية.

وفي إطار مسؤوليتها الاجتماعية، شاركت الشركة التونسية للبنك في العديد من الإجراءات الشاملة للعديد من القطاعات (الصحة والتعليم والتنمية المستدامة)، بما في ذلك:

- مشروع STAND-HTN الذي يهدف إلى تحسين الوصول إلى الرعاية في المناطق المحرومة (الطب عن بعد)؛
- مشروع جمعية «الصحة وعلوم النفس» والذي يعمل على دعم الأطفال المحرومين من البيئة الأسرية وذوي الإعاقة؛
- تنظيم قافلتين صحيتين بولاية الكاف؛
- مشروع إعادة تأهيل المدارس بالتكفل بتأهيل «مدرسة غرداية» و«معهد 9 أفريل منزل بورقيبة» ؛
- إنشاء نادي للبرمجة والروبوتات في مؤسسة مدرسية ؛
- دعم الإشراك المالي من خلال التبرع بأجهزة حاسوب لـ «جمعية التنمية بسيدي ثابت»، وهي شركة فاعلة في مجال العمل الجمعياتي والتنمية.

3. المحور البيئي

تقوم الشركة التونسية للبنك بإدماج الجوانب المناخية في نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

يهدف المحور البيئي الاستراتيجي للبنك دمج القضايا البيئية ضمن أنشطتها، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار.

وفي هذا السياق، وضعت الشركة التونسية للبنك سياسة بيئية واجتماعية وبدأت في إنشاء نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (SGES)، والذي يهدف إلى تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية لعمليات التمويل، وكذلك تطوير إجراءات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع قبل تمويلها.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمحافظة على التنوع الحيوي والتحول الى الطاقة المستدامة، انضمت الشركة التونسية للبنك، إلى المشروع الوطني BIODEV2030 بقيادة الصندوق العالمي للطبيعة WWF للحفاظ على التنوع الحيوي في تونس ووقعت ميثاقًا يحدد التزامها بدعم رؤية مشتركة والاتفاق على التزامات قطاعية لصالح التنوع الحيوي لقطاعات اقتصادية رئيسية.

ومن ناحية أخرى، قامت الشركة التونسية للبنك بدعم جمعية ATAS «الجمعية التونسية لمساعدة الصم قسم بن قردان» من خلال تركيب الألواح افوتوفلتاييك في مقرّها وبالتالي السماح بتوفير مستدام في تكلفة الكهرباء وتوفير موارد إضافية لهذه الجمعية.

إنّ هذا الإجراء، الذي يؤكد الانسجام بين التأثير البيئي والاجتماعي، هو خطوة جديدة في المسار الطويل الذي سلكه البنك لتعزيز عملية التحول الطاقي واستخدام الطاقات المتجددة.

كما قامت الشركة التونسية للبنك برعاية النسخة الثالثة من حدث «شيطانة» وهو الحدث الذي أقيم بنفزة ولاية باجة، والذي جمع بين الجانب الرياضي من خلال مسار تم تنظيمه في جبل شيطانة والجانب البيئي من خلال ورش عمل تهدف للتوعية بأهمية المحميات الطبيعية في المنطقة والجانب الاجتماعي الاقتصادي من خلال الترويج للمنتجات المحلية في منطقة نفزة.

في الواقع، يعد هذا الحدث فرصة للمساهمة في الإجراءات الرامية إلى زيادة الوعي بالتنوع الحيوي والتأكيد على التزام الشركة التونسية للبنك في المناطق المحرومة ذات الفرص الهامة لتطوير السياحة البيئية.

أخيرًا، أطلقت الشركة التونسية للبنك، في إطار إستراتيجيتها، 3 منتجات مراعية للبيئة جديدة للأفراد والشركات بنسب مميزة:

- Eco-Car : قروض مخصصة لتمويل شراء سيارة جديدة أو مستعملة ذات صفة بيئية (كهربائية أو هجينة)
- المعدات البيئية Eco-Equipement : قروض مخصصة لتمويل المعدات البيئية والأشغال الموفرة للطاقة (شراء مواد عازلة للمساكن وأشغال العزل ومعدات الطاقة المتجددة: السخان الشمسي والألواح الكهروضوئية، إلخ.)
- Eco-Home : قروض تهدف إلى تمويل بناء مساكن مستدامة.

4. المحور الاقتصادي

تمثل المسؤولية الاقتصادية داخل الشركة التونسية للبنك محورًا استراتيجيًا، ليس فقط على صعيد البنك ولكن أيضًا على الصعيد الوطني.

وبالتالي، وفي نهج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، من الضروري مراجعة تنظيم الأنشطة المختلفة، وابتكار نماذج الأعمال، ودمج التقنيات المالية، وإنشاء أنظمة بيئية اجتماعية اقتصادية قادرة على التمكين من المداخيل والأرباح بصفة مستدامة.

في هذا السياق، حققت الشركة التونسية للبنك تقدمًا جيدًا في برنامجها «NeO by STB» وأقامت شراكات قوية في قطاعات AGRITECH والسياحة والصحة من أجل إنشاء Blockchain وعروض حلول توفير المياه والطاقة وتطوير حلول لتحويل قطاع السياحة إلى نموذج أعمال أكثر استدامة على الصعيدين الوطني والدولي ونحو عروض أكثر ملاءمة للتوجهات الحالية.

وبالتعاون الدائم مع شركائها، تقوم الشركة التونسية للبنك بدعم مشاريع وتجارب في مجالي الطب والتدريب عن بعد من خلال ربطها بقطاع السياحة من أجل تقديم حل وطني كامل لنموذج جديد للصحة في تونس.

إن رؤية الشركة التونسية للبنك فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي ستمكّن من دعم الإشراك المالي وتحفيز تكافؤ الفرص والمساواة الاقتصادية وضمان ديمومة أنشطة عملائها وتطويرها بطريقة مسؤولة ومستدامة.

تركيز المرجعية الجديدة لمعايير التقارير المالية الدولية

في سنة 2018، قرر المجلس الوطني للمحاسبة اعتماد معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة للمؤسسات المالية والشركات المدرجة للسنة المالية 2021. وقد تم تأجيل هذا التاريخ بعد قرار الجلسة العامّة المنعقدة بتاريخ 31 ديسمبر 2021 الاحتفاظ بالسنة المالية 2023 كسنة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للقوائم المالية الموحدّة.

ونتيجة لذلك، باشرت الشركة التونسية للبنك مشروعها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لمجمع الشركة التونسية للبنك بمساعدة مكتب خارجي في جانفي 2022. وخلال هذه السنة، تم تطبيق العديد من الإجراءات، وهي :

1. وضع الصيغة النهائية لأعمال التشخيص على السياسات المحاسبية لشركات مجمع الشركة التونسية للبنك التي تساهم بشكل جوهري في الأداء المالي للمجموعة.
2. إطلاق أشغال التحليل الوظيفي.

3. اعتماد خيارات المحاسبة وأغلب خيارات الـ IT الخاصة بالشركة التونسية للبنك : اعتماد الخيارات المحاسبية المنصوص عليها خلال الانتقال الأول إلى معايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى سيناريوهات الـ IT الأكثر ملاءمة للاستجابة إلى الوظائف المطلوبة بموجب المعايير المذكورة وتحديد الافتراضات لحساب خسائر القروض المتوقعة (ECL) وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.
4. إطلاق أشغال دراسة أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في السنة المالية 2021 وفقًا للتوجيهات الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.

والمشروع حاليا، في مرحلة التنفيذ:

يتم وضع خطة تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تحليل معمق للسياق مع الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجهات الاستراتيجية لـلشركة التونسية للبنك من أجل اتخاذ قرار بشأن الحلول التكنولوجية.

ووفقًا للمتطلبات الرقابية، يتعين على البنك إعداد ميزانية عمومية موحدة لمعايير التقارير المالية الدولية للسنة المالية 2023 على أن تكون سنة التطبيق الأولى هي السنة المالية 2021 (FTA).

بالإضافة إلى ذلك، تم عقد دورات تدريبية حول معايير التقارير المالية الدولية لأعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة العليا لتوعيتهم بتحديات المشروع والتأثيرات المتوقعة على مؤشرات الأداء الرئيسية.

آفاق التنمية

في إطار التحسين المستمر وبعد وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2020، بدأت الشركة التونسية للبنك تنفيذ الخطة الخماسية الجديدة من أجل تحديد وتطوير إستراتيجيتها للفترة 2021-2026 وتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين تموقع البنك وأدائه
- الاستجابة الفعالة لمتطلبات السوق
- استغلال ركائز التنمية الرئيسية للبنك
- تدعيم التآزر داخل مجمع الشركة التونسية للبنك

ونتيجة لذلك، ولكي تنجح هذه المهمة، أطلقت الشركة التونسية للبنك طلب عروض من الشركات الاستشارية في تونس وفي الخارج، المكونة من الخبراء في مجالات الاستشارة الإدارية والتطوير الاستراتيجي للمؤسسات المالية، وذلك بهدف دعم البنك في تطوير إستراتيجيته «STB Horizon 2026». ومع اقتراب وضع الصيغة النهائية عليها، ركزت هذه المهمة على ما يلي :

✓ تقييم وتشخيص استراتيجية الفترة 2016-2020

✓ تحديد التموقع الاستراتيجي للبنك من خلال :

- التقييم المعمق لاستراتيجية الشركة التونسية للبنك للفترة 2016-2020
- إعداد التشخيص فيما يتعلق بالبيئة الوطنية
- إجراء دراسة مقاربية على المستوى الدولي

✓ تصميم برنامج التحول الاستراتيجي للشركة التونسية للبنك أفق 2026

والذي يُعنى بتحديد ما يلي :

- الرؤية والمهمة
- التوجهات الاستراتيجية
- المبادرات الاستراتيجية
- محفظة البرامج / المشاريع الاستراتيجية

تم تطوير خطة التحول الإستراتيجي الجديدة 2026 مع نهج مشترك من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى في إطار منهج تعاوني للبناء المشترك وذلك من خلال الحوارات الثنائية ومجموعات التركيز الداخلية، بإشراك هيئات الحوكمة والإدارة واللجان العملية وفرق التفكير الاستراتيجي.

بالنسبة لبرنامج التحول الاستراتيجي الجديد آفاق 2026، حددت الشركة التونسية للبنك ما يلي :

- **رؤية** أفضل بنك في السوق، استباقي ومسؤول.
- **مهمة** إعادة ابتكار تجربة العميل واختيار البنك لجودة والتزام فرقه مع ضمان الربحية والتنمية المستدامة.
- **5 توجهات استراتيجية رئيسية** وهي :

- التطوّر التجاري
- العرض والقرب من الحريف
- إدارة المخاطر والكفاءة العملية
- التكنولوجيا والابتكار
- زيادة الأعمال

➢ **12 مبادرة تحول استراتيجي** بما في ذلك 8 مبادرات أعمال و4 مبادرات تمكينية.

➢ محفظة استراتيجية مُتكوّنة من 8 برامج استراتيجية مُقسمة الى 47 مشروعا استراتيجيا.

والجدير بالذكر أنه خلال السنوات القليلة المقبلة، سيتمثل التحدي الاستراتيجي للشركة التونسية للبنك في تعزيز مكانتها في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مع تصرّف أفضل في المخاطر وتنويع أنشطة مجمع الشركة التونسية للبنك بهدف ضمان ربحية آمنة ومستدامة مع التأكيد على كونها فاعلا ملتزما ومسؤولا في خدمة التنمية المستدامة للبلاد.

وفي هذا السياق، سيقدم التحول الرقمي، الذي بدأ بالفعل، نفسه كركيزة رئيسية لزيادة القيمة المضافة والتحكم في التكاليف.

ومن ناحية التخطيط، يتمثّل برنامج التحول الاستراتيجي فيما يلي :

الإيضاحات حول القوائم المالية
المختومة في 31 ديسمبر 2022

1. تقديم البنك

الشركة التونسية للبنك هي شركة عمومية خفية الاسم خاضعة للقانون عدد 48 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية. ويعود تاريخ انعقاد الجلسة العامة التأسيسية للشركة التونسية للبنك إلى 18 جانفي 1957. يبلغ رأس مال الشركة التونسية للبنك 776.875 ألف دينار تونسي ويتكون من 155.375.000 سهم بقيمة 5 دنانير للسهم الواحد، مدرجة بالتسعيرة الدائمة في بورصة الأوراق المالية بتونس.

يقع المقر الاجتماعي للشركة التونسية للبنك بشارع الهادي نويرة –1001 تونس. وتضم شبكتها 147 فرعًا و194 موزعًا آليا للأوراق النقدية و11 إدارة جهوية وفرعين رئيسيين.

يتم تقديم تركيبة رأس مال البنك في 31 ديسمبر 2022 على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ بآلاف الدنانير	% من رأس المال
أ – مساهمون تونسيون	**153 891 933**	**769 460**	**%99,05**
الدولة التونسية	111 160 004	555 800	%71,54
المؤسسات العمومية	18 408 461	92 042	%11,85
ذوات معنوية خاصة	10 825 786	54 129	%6,97
إعادة شراء البنك لسنداته	679 987	3 400	%0,44
أشخاص طبيعيين	12 817 695	64 088	%8,25
ب – مساهمون أجانب	**1 483 067**	**7 415**	**%0,95**
ذوات اعتبارية	1 382 570	6 913	%0,89
أشخاص طبيعيين	100 497	502	%0,06
المجموع	**155 375 000**	**776 875**	**%100,00**

2. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

تمّ إعداد القوائم المالية «للشركة التونسية للبنك» المختومة في 31 ديسمبر 2022 طبقا لأحكام القانون عدد 112-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، والمتعلق بالنظام المحاسبي للشركات والمعايير المحاسبية التونسية، ولا سيما معايير المحاسبة القطاعية، (معايير المحاسبية التونسية رقم 21 و22 و23 و24 و25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية.

3. قواعد القياس المعتمدة والمبادئ المحاسبية المُعتمدة

تمّ إعداد القوائم المالية للشركة التونسية للبنك استنادًا إلى تقييم العناصر وفقًا لمبدأ التكلفة الأصلية. تتلخص أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

1.3. التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخيل المُتعلقة بها

1.1.3. التعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات إضافية بقائمة التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد بشأنها ويقع نقلها الى الموازنة حسب نسق تسريحات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

2.1.3. التسجيل المحاسبي للقروض الممنوحة للحرفاء

يقدم صافي قروض الخصم في الموازنة بقيمته الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقا والتي لم يحن موعد استحقاقها بعد.

تقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة صافية من الفوائد والفوائد المؤجلة البنكية والإيرادات المقبوضة أو المُحتسبة مسبقًا والمُدّخرات المتعلقة بها.

3.1.3. التقييد المحاسبي للإيرادات على القروض الممنوحة للحرفاء

تُحسب الفوائد والمداخيل المماثلة إضافة إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مُسبقا ويتم تقييدها في حسابات التسوية عند تسريح هذه القروض وهي تقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر بالنسبة للجزء المستحق.

تقيد الفوائد غير المدفوعة المتعلقة بالقروض طويلة ومتوسطة الأجل المشكوك في خلاصها والمصنفة (الصنف 2 و3 و4) طبقا لمنشور «البنك المركزي التونسي» عدد 24 لسنة 1991 في الإيرادات المعلقة وتخصم من بند «مستحقات على الحرفاء»، ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي.

يتم إدراج الفوائد المستحقة التي لم يحن أجلها على القروض المُصنّفة ضمن الأصول الجارية (الصنف 0) أو كأصول تتطلب متابعة خاصة (الصنف 1) حسب منشور «البنك المركزي التونسي» عدد 24 لسنة 1991 والتي يكون قبضها الفعلي مضمونا موضوعيا في قائمة النتائج عند استحقاقها.

يتم القيام بتعليق المداخيل على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة «تجميد الحساب» وصنف المخاطر.

ويعتبر الحساب مُجمدًا إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المُنزلة به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب. ولا يتم احتساب إيرادات الفوائد على المستحقات محل نزاع الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المُقفلة.

4.1.3. التسجيل المحاسبي لفوائد التأخير

تحسب «الشركة التونسية للبنك» فوائد التأخير عند قيام الحريف بالخلاص أو عند اجراء إعادة جدولة ديون بالنسبة لحريف معين.

يتم احتساب فوائد التأخير لسداد المستحقات المتنازع عليها وتسجيلها وتأجيلها على مستوى برمجية «Carthago-Engagement» وقد بلغت قيمتها 74 015 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2022.

5.1.3. مُدّخرات عن التعهدات

i – مدخرات فردية

تمّ تحديد المُدّخرات المطلوبة عن تعهدات الحرفاء وفقًا لمعايير التصرف الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر وتغطيتها ومراقبة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 وتعديلاته، والذي يحدد أصناف المخاطر والنسب الدنيا لمخصصات المُدخرات على النحو الآتي :

الفئات	الوصف	نسب المدخرات
0	أصول جارية	%0
1	أصول تتطلب متابعة خاصة	%0
2	أصول غير مؤكدة	%20
3	أصول مُقلقة	%50
4	أصول مُعلقة	%100

تُطبّق نسب تخصيص المُدخرات لكل قسم من أقسام المخاطر على صافي المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات المتحصل عليها سواء كانت أصولا مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة والبنوك ومؤسسات التأمين.

تُقدّم المُدخرات على القروض والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها.

تُقدّم المُدخرات على التعهدات خارج الموازنة ضمن بند «خصوم أخرى».

ii – مُدّخرات جماعية

تطبيقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 02-2023 بتاريخ 24 فيفري 2023 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات، يكون البنك بالطرح من نتائجه مدخرات ذات طابع عام تسمى «مدخرات جماعية» لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

iii – مُدّخرات إضافية

عملا بالمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، قامت الشركة التونسية للبنك بتكوين مُدّخرات إضافية على الأصول ذات الأقدمية في الصنف 4 التي تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية صافي المخاطر، وذلك طبقا للنسب المئوية الدنيا التالية :

- 40% بالنسبة للأصول التي لها أقدمية في صنف 4 من 3 إلى 5 سنوات ؛
- 70% بالنسبة للأصول التي لها أقدمية في صنف 4 من 6 و7 سنوات ؛
- 100% بالنسبة للأصول التي لها أقدمية في صنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

2.3. التقييد المحاسبي لمحفظة السندات والإيرادات المتعلقة بها

تنقسم محفظة سندات البنك إلى صنفين: وهما محفظة الاستثمار ومحفظة السندات التجارية.

1.2.3. محفظة الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها

يُصنّف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- السندات التي تمثل حصصًا في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط البنك (سندات المساهمة المستديمة): سندات مساهمة وحصص في مؤسسات شريكة وحصص في مؤسسات مرتبطة ؛
- السندات ذات الدخل القار التي اقتناها البنك بنيّة حيازتها حتى حلول آجالها (سندات الاستثمار ومنها خاصة الاقتراضات الرقاعية) ؛
- «سندات الخزينة» التي وضعتها الدولة والمقتناة من قبل البنك بنية الاحتفاظ بها حتى حلول آجالها ؛
- السندات في شكل مساهمات التمويل التي كانت موضوع اتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يتم التفويت فيها نهائيًا بعدُ ؛
- الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

تتلخص قواعد التقييد المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات كالآتي :

i. سندات المساهمة المستديمة

تُسجّلُ هذه السندات في الموازنة بسعر الاقتناء دون اعتبار التكاليف والأعباء.

تُسجّلُ المساهمات المكتتبة وغير المدفوعة كتعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها.

تُدرجُ عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس. وتُدرجُ فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات ضمن بند «مخصصات المُدّخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار».

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج بمُجرد الموافقة الرسمية على توزيعها.

وفي تاريخ كل إقفال محاسبي يتم تقييم سندات المُساهمة بقيمة الاستعمال ويتم تخصيص المُدخرات لتغطية أي نقص في القيمة من الممكن تكبده بصفة مستديمة.

تأخذ هذه القيمة في الاعتبار ما يلي:

- القيمة في البورصة للسهم بالنسبة للسندات المدرجة ،
- القيمة الحسابية والتي يتم تحديدها انطلاقا من آخر موازنة متوفرة بالنسبة للمساهمات في مشاريع غير السياحية ،
- القيمة الحسابية والمحتسبة انطلاقا من آخر موازنة متاحة ومُعدلة حسب فائض القيمة المُسجل على الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في مشاريع سياحية ،
- القيمة الحقيقية التي تراعي عددا من المعايير الموضوعة مثل السعر المنصوص عليه في المعاملات الأخيرة والقيمة الحسابية والمردود وأهمية الأرباح والنشاط وحجم وأهمية الشركة وذلك بالنسبة للمساهمات في رأس مال شركات الاتصالات.

ii. سندات الاستثمار ذات الدخل القار

تُدرجُ الإيرادات المتأتية من السندات ذات الدخل القار ضمن بند الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

وعندما يكون سعر اقتناء سندات ذات دخل قار أعلى أو أقل من سعر استردادها، يتم إدراج الفرق بينهما والذي يسمى حسب الوضعية منحة أو انخفاضا للقيمة ضمن تكلفة الاقتناء ويتم توزيعه على الفترة المتبقية للسندات.

وعند ختم كل سنة محاسبية، تتم مقارنة تكلفة اقتناء سندات الاستثمار بقيمتها بسعر السوق.

لا يتم التسجيل المُحاسبي لفوائض القيمة الكامنة على سندات الاستثمار ويتم تخصيص مُدّخرات على نواقص القيمة الكامنة الناشئة عن الفرق بين القيمة المحاسبية (التي يمكن تعديلها

باعتبار الاستهلاكات أو استعادة المنح أو خفض القيمة) والقيمة بسعر السوق أو القيمة الحقيقية للسندات.

iii – السندات التي تمثل مساهمات التمويل

تُعتبر مساهمات التمويل امتدادًا لنشاط التمويل الرئيسي ويُنظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتُحتسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي. تُدرجُ فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت ويتم تقديمها في بند «إيرادات محفظة الاستثمارات».

تُدرجُ الأرباح على السندات التي يحتفظ بها البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسميّة على توزيعها.

الفوائد المُرسملة غير المدفوعة (المُحولة إلى مساهمات في رأس المال) يتم تحويلها من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات. كما يتم تحويل الفوائد المعلقة الخاصة بها إلى حساب المُدّخرات على المساهمات.

iv. الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية

المساهمات في الأموال التي تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية في إطار اتفاقيات إحالة، يتم تقييمها بقيمة الاستعمال مع مُراعاة آفاق الاستخلاص. وبالتالي، يتم تخصيص مُدّخرات بعنوان المساهمات التي لم يتم استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها للاستعمال تكلفة اقتناء السندات.

2.2.3. محفظة السندات التجارية والإيرادات المتعلقة بها

تنقسم محفظة السندات التجارية للبنك إلى صنفين:

- **سندات المعاملات** : السندات المتميزة بسيولتها والتي لا تفوق مدة حيازتها ثلاثة أشهر ؛
- **سندات التوظيف** : سندات مقتناة مع نية حيازتها لمدة لا تتجاوز السنة.

i. سندات المعاملات

في كل تاريخ إقفال للحسابات، يتم تقييم سندات المعاملات بقيمة السوق. تمثل قيمة السوق معدل سعر قيمة بورصة الأوراق المالية المُرجح في تاريخ إقفال الحسابات أو في أحدث تاريخ سابق. وتُدرجُ فوارق القيمة الناتجة عن إعادة التقييم باعتبار قيمة السوق في قائمة النتائج. كما تُدرجُ الإيرادات المتعلقة بسندات المعاملات ضمن قائمة النتائج عند الانجاز.

ii. سندات التوظيف

في كل تاريخ إقفال للحسابات، يجب تقييم سندات التوظيف بقيمة السوق بالنسبة للسندات المُدرجة وبالقيمة الحقيقية وبالنسبة للسندات غير المُدرجة، وذلك من أجل تقدير ما إذا ينبغي تكوين مُدّخرات على انخفاض القيمة أو لا.

يتم إجراء تقييم كل أنواع السندات كلّ على حدة، حيث لا يمكن لفوائض القيمة الكامنة الملاحظة بالنسبة لعدد السندات أن تُعوِض الخسائر الكامنة المُتعلقة بسندات أخرى. تؤدي نواقص القيمة الكامنة الناشئة عن الفرق بين القيمة المحاسبية (التي يُمكن تعديلها باعتبار استهلاكات المنح وانخفاض القيمة) وقيمة السوق أو القيمة الحقيقية للسندات إلى تكوين مُدّخرات لانخفاض القيمة كما لا يتم إدراج فوائض القيمة الكامنة.

تُدرجُ الإيرادات المُتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية.

يتم توزيع المنحة أو انخفاض القيمة على سندات التوظيف على مدى الفترة المتبقية للسندات.

3.3. التسجيل المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تُقيدُ أعباء الفوائد على إيداعات وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع بالطريقة الآتية :

- تُدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتُسجّل مُحاسبيًا كل ثلاثة أشهر. وتختلف تواريخ قيمة الاستعمال لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء وفقا لطبيعة عمليات السحب أو الإيداع التي يقوم بها الحرفاء وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991 ؛
- تُدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتكون موضوع الاشتراك عند كل تاريخ إقفال للحسابات.

4.3. التقييد المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تُدرجُ الاقتراضات البنكية في المُوازنة عند سحبها، وتُسجّل الفائدة على الاقتراضات كأعباء عندما يحل أجل استحقاقها.

تُسجل الاقتراضات الخارجية المُقومة بالعملات الأجنبية بالدينار حسب سعر الصرف المُصرّح به. ويتم تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف من قبل الصندوق الوطني للضمانات الذي تُديره «الشركة التونسية لإعادة التأمين».

يتم تحيين الديون المُقومة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ إقفال الحسابات ويُسجّل عقد التغطية المُبرم مع الشركة التونسية لإعادة التأمين لتحمل تغير سعر الصرف كأداة تغطية حسب معيار التقارير المالية الدولية رقم 39. ثُمّ يتم لاحقا تحديد قيمته الحقيقية التي تعادل مخاطر الصرف المُتكبدة وتقديره في تاريخ إقفال الحسابات.

5.3. إعادة شراء الأسهم الذاتية

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي التونسي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية :

- تُقدّم الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شراءها في الموازنة بعد طرحها من الأموال الذاتية؛
- تُسجّل فوائض القيمة أو نقص القيمة المحقق على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها مباشرة في الأموال الذاتية؛
- تقيد الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في حساب «نتائج مُؤجلة».

6.3. التسجيل المحاسبي للعمليات بالعملات الأجنبية ونتيجة الصرف

تُسجّل عمليات الصرف اليدوية للأوراق النقدية يوميًا بحسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة صرف العملات، في هذه الحالة، الفارق بين سعر البيع وسعر الشراء لليوم المعني.

يتم إعادة تقييم حسابات الموازنة المُقومة بالعملات الأجنبية، بما في ذلك وضعيات صرف العملات الأجنبية، من السعر القار إلى سعر الصرف السائد في تاريخ إقفال الحسابات. ويُسجّل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب الموازنة «38.391 : فارق التحويل».

7.3. الأصول الثابتة والاستهلاكات

تقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع الأخذ في الاعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة.

تُستهلك الأصول الثابتة طبقًا لطريقة القسط الثابت. وتُفصّل نسب الاستهلاك التي يقوم البنك بتطبيقها على النحو التالي :

عقارات	%2
معدات نقل	%20
أثاث ومعدات مكتبية	%10
	%15
	*%20
معدات سلامة واتصالات وتكييف	%10
معدات معلوماتية	%15
	*%33
برمجيات معلوماتية	%33
تهيئة وتجهيز وتركيب	%10
حقوق الايجار	%5
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	%10
عقارات خارج الاستغلال	%2
معدات خارج الاستغلال	%10

(*) : النسبة المُوظفة على الإقتناءات بداية من غرة جانفي 2008.

خلال السنة المحاسبية 2000، أعاد البنك تقييم الأراضي والمباني، حيث أدّت إعادة التقييم هذه إلى زيادة في الأموال الذاتية بما قيمته 324 37 ألف دينار تونسي تمّ تقديمها ضمن بند «أموال ذاتية أخرى».

ووفقا للفقرة 41 من معيار المحاسبة الدولية رقم 16، تمّ تحويل جزء من رصيد فارق إعادة التقييم إلى النتائج المؤجلة وذلك لمراعاة استخدام الأصول الثابتة المُعاد تقييمها من ناحية وتحويل فارق إعادة التقييم المُتعلق بالأملاك التي تمّ التفويت فيها من ناحية أخرى.

8.3. مدخرات لمنح التقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

يقوم البنك بتسجيل المُدّخرات لمنافع الأعوان وذلك للوفاء بالتعهدات المعادلة للقيمة الحالية للحقوق التي اكتسبها الأعوان والمتعلقة بالمنح التعاقدية (أجر اثني عشر شهرًا) في حال المغادرة للتقاعد. وهي ناتجة عن عملية حسابية تمّ إجراؤها وفقًا للطريقة بأثر رجعي لوحدات القروض المتوقعة (المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولية رقم 19، منافع الأعوان، التي لا يوجد ما يعادلها في تونس). علمًا بأنّ هذه العملية الحسابية تأخذ في الاعتبار على

وجه الخصوص مخاطر الوفاة والتطور التقديري للأجور والتغير الوظيفي للأعوان ونسبة التحيين المالي.

كما يتم تسجيل ملحق للمُدّخرات لتغطية تعهدات البنك تجاه أعوانه المتقاعدين بخصوص التأمين الاجتماعي باستعمال الطريقة المحاسبية نفسها وبالرجوع إلى تقديرات أمل الحياة للمنتفعين والأعباء السنوية المنبثقة عن عقد التأمين الاجتماعي.

4. النقاط البارزة للسنة المحاسبية

1.4. التعديلات المحاسبية

قامت الشركة التونسية للبنك بعدد من التعديلات المحاسبية المدرجة من خلال البند تعديلات محاسبية تشمل النتائج المؤجلة بما قيمته 506 11 ألف دينار.

وخصت هذه التعديلات المداخيل المتعلقة بعدد من العمليات الخاصة باتفاقية إعادة الشراء «pensions livrées» وأذون الخزينة القابلة للتنظير

2.4. قضية برونو بولي

في سنة 2011، رفع السيد برونو بولي دعوى قضائية ضد البنك لاستعادة رقاع خزينة التي وضعها على ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية. وبتاريخ 2015/10/29، صدر حكم ابتدائي، ومؤيد في الاستئناف، ضد البنك يُلزمه بإعادة تلك الرقاع أو دفع 7 ملايين من الدولارات. نقضت محكمة التعقيب هذا الحكم وأحالت القضية الى محكمة الاستئناف بتونس، وتمّ الحصول على أمر تأجيل التنفيذ دون دفع أي ضمان.

جددت محكمة الاستئناف مرة أخرى الحكم الابتدائي والذي يأمر البنك بإعادة رقاع الخزينة.

أعادت محكمة الاستئناف تسجيل الحكم الابتدائي الذي أمر البنك بإعادة رقاع الصندوق أو في دفع 7 ملايين دولار. وبناء على ذلك، تم تحديد مخصصات للمخاطر بتاريخ 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 533 36 مليون دينار.

وخلال السنة المحاسبية 2021 وتبعًا لحكم المحكمة المُحال إليها، قدّم البنك مرة أخرى استئنافًا بالنقض وتمكن من الحصول على أمر تأجيل التنفيذ دون دفع أي ضمان.

وبموجب الحكم عدد 39932/32 الصادر بتاريخ 2022/06/14، نقضت المحكمة مرة أخرى الحكم وأعادت القضية إلى محكمة الإحالة.

وقد تمّ تقديم طلب نشر القضية أمام محكمة الإحالة.

3.4. التخلي والتفويت في المستحقات

تطبيقا للفقرة السابعة مكرر رابع عشر للمادة عدد 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، قامت الشركة التونسية للبنك بالتخلي عن مستحقات بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2022.

وبالرجوع للقانون عدد 4-98 المؤرخ في 02 فيفري 1998، والمتعلق بمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعة من المستحقات البنكية لحساب الشركة التونسية لاستخلاص الديون.

بلغ إجمالي قيمة المستحقات التي قام البنك بالتخلي عنها أو التفويت فيها 740 370 مليون دينار من بينها 852 102 مليون دينار كفوائد تأخير.

4.4. المساهمة في صندوق ضمان الودائع

تطبيقا لأحكام المادة 149 وتبعًا للقانون عدد 48 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وكذلك أحكام المرسوم عدد 268 لسنة 2017 الصادر في 1 فيفري 2017 بشأن تحديد قواعد التدخل والتنظيم والعمل للصندوق المذكور، فإنّ الشركة التونسية للبنك مُلزمة بالانخراط في صندوق ضمان الودائع مقابل مساهمة سنوية قدرها 0,3% من قائم الودائع لديه وقد بلغت المساهمة الخاصة بسنة 2022 ما قيمته 813 24 ألف دينار.

5. إيضاحات تفسيرية حول بنود الموازنة

1.5. خزينة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

بلغ إجمالي الأموال في الخزينة ولدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية 175.533 ألف دينار في 2022/12/31 مقابل 532.828 ألف دينار في 12/2021/31، أي بانخفاض قدره 357.295- ألف دينار.

فيما يلي البيانات المختلفة المُكونة لهذا البند :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
الخزينة	**76 305**	**78 510**	**(2 205)**	**(%2,8)**
الخزينة بالدينار	66 769	68 856	(2 087)	(%3,0)
الخزينة بالعملة الأجنبية	9 536	9 654	(118)	(%1,2)
البنك المركزي التونسي	**98 167**	**453 916**	**(355 749)**	**(%78,4)**
البنك المركزي التونسي بالدينار	(4 654)	7 156	(11 810)	(%165,0)
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	102 821	396 760	(293 939)	(%74,1)
تسهيلات في الإيداعات	-	50 000	(50 000)	(%100,0)
مركز الصكوك البريدية	**1 057**	**398**	**659**	**%165,6**
الخزينة العامة للبلاد التونسية	**4**	**4**	**-**	**-**
المجمـــوع	**175 533**	**532 828**	**(357 295)**	**(%67,1)**

مـــؤشر السيـــولة

تطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 14-2014 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2014، فإنّه يتوجب على البنوك احترام الحد الأدنى لمؤشر السيولة المُقدر بـ 100% لسنة 2022 وسنة 2021. وقد سجّلت الشركة التونسية للبنك المؤشرات التالية :

البيانات	الحد التنظيمي	2022	الحد التنظيمي	2021
مؤشر السيولة	%100	%121,10	%100	%107,64

يقدم الجدول الآتي تطور المُدخرات لمختلف المخاطر على الموجودات لدى المؤسسات البنكية والمالية خلال السنة المحاسبية :

البيانات	2021	مخصص مُدّخرات	استعادة مُدّخرات	إعادة تصنيف	2022
مدخرات للمخاطر المختلفة (أموال لدى البنك المركزي التونسي بالدينار)	6 796	-	1 741		5 055
المجموع	**6 796**	-	**1 741**	-	**5 055**

2.5. مستحقات على المؤسسات البنكيـة والماليـة

بلغ إجمالي المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية 445.503 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 571.397 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021.

نفصل البيانات المختلفة المُكونة لهذا البند كما يلي :

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية	**75 122**	**43 061**	**32 061**	**%74,5**
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	2	-	-
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	75 119	43 058	32 061	%74,5
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	1	1	-	-
قروض للمؤسسات المالية	**299 032**	**423 044**	**(124 012)**	**(%29,3)**
قروض على السوق النقدية بالدينار	71 849	322 000	(250 151)	(%77,7)
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	-	-	-	-
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	227 183	101 044	126 139	%124,8
قروض المؤسسات البنكية	**(1 849)**	**(1 616)**	**(233)**	**(%14,4)**
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية المختصة	**73 175**	**106 804**	**(33 629)**	**(%1)**
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية المختصة (إيجار مالي)	44 402	50 582	(6 180)	(%12,2)
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التأمين)	28 773	56 222	(27 449)	(%48,8)
مستحقات تابعة	**23**	**104**	**(81)**	**(%77,9)**
مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالدينار	-	86	(86)	(%100,0)
مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	23	18	5	%27,8
المجموع	**445 503**	**571 397**	**(125 894)**	**(%22,0)**

تُقدّم المستحقات حسب تاريخ استحقاق إعادة التمويل من طرف البنك المركزي التونسي كالتالي :

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية			**-**	**-**
قابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي (*)	7 000	9 000	(2 000)	(%22,2)
غير قابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي (*)	438 480	562 293	(123 813)	(%22,0)
المجموع	**445 480**	**571 293**	**(125 813)**	**(%22,0)**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات سنة 2021 من أجل المقارنة

تفصّل المستحقات على البنوك والمؤسسات المالية (باستثناء المستحقات المُرتبطة) حسب إمكانية تجسيمها من عدمه بسندات السوق ما بين البنوك كالآتي :

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية			**-**	**-**
مجسمة بسندات السوق ما بين البنوك	-	-	-	-
غير مجسمة بسندات السوق ما بين البنوك	445 480	571 293	(125 813)	(%22,0)
المجموع	**445 480**	**571 293**	**(125 813)**	**(%22,0)**

تُفصّل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (باستثناء المستحقات المُرتبطة) حسب فترة الاستحقاق المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

البيانات	أقلّ من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	**75 122**	**-**	**-**	**-**	**75 122**
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	-	-	-	2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	75 119	-	-	-	75 119
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	1	-	-	-	1
قروض للمؤسسات البنكية	**289 101**	**9 931**	**-**	**-**	**299 032**
قروض على السوق النقدية بالدينار	71 849	-	-	-	71 849
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	-	-	-	-	-
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	217 252	9 931	-	-	227 183
مُدّخرات على القروض فيما بين البنوك	**(1 849)**	**-**	**-**	**-**	**(1 849)**
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	**44 402**	**-**	**-**	**-**	**44 402**
مستحقات على المؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التمويل)	**28 773**	**-**	**-**	**-**	**28 773**
المجموع	**435 549**	**9 931**	**-**	**-**	**445 480**

فيما يلي تطور المدخرات على المخاطر المختلفة على القروض على المؤسسات البنكية والمالية خلال السنة المحاسبية :

البيانات	2021	مخصصات مُدّخرات	استعادة مُدّخرات	إعادة تصنيف	2022
مُدّخرات على المخاطر المختلفة (مستحقات على المؤسسات البنكية)	23 387	8 558		-	31 945
المجموع	**23 387**	8 558	**-**	-	**31 945**

3.5. مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2021 و2022 :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
حسابات جارية مدينة	1 038 016	994 143	43 873	%4,4
قروض على موارد خصوصية	192 797	148 853	43 944	%29,5
مستحقات تتحمّلها الدولة	9 440	13 711	(4 271)	(%31,2)
دعم تتحمّله الدولة	4 230	4 230	-	-
حسابات جارية مشتركة	89 770	89 770	-	-
قروض أخرى للحرفاء	11 171 012	10 205 578	965 434	%9,5
مستحقات للتفويت	4 298	3 562	736	%20,7
مستحقات مُرتبطة	79 078	94 678	(15 600)	(%16,5)
المجموع الكلي	**12 588 641**	**11 554 525**	**1 034 116**	**%8,9**
مُدّخرات	**(1 149 164)**	**(1 139 962)**	**(9 202)**	**(%0,8)**
مُدّخرات على حسابات جارية	(144 889)	(150 255)	5 366	%3,6
مُدّخرات على موارد خصوصية	(36 576)	(34 441)	(2 135)	(%6,2)
مُدّخرات على قروض أخرى للحرفاء	(744 744)	(770 536)	25 792	%3,3
مُدّخرات على حسابات جارية مشتركة	(45 552)	(45 552)	-	-
مُدّخرات على مستحقات للتفويت	(455)	(455)	-	-
مُدّخرات جماعية	(176 948)	(138 723)	(38 225)	(%27,6)
معاليم بنكية مُعلقة	**(526 542)**	**(646 251)**	**119 709**	**%18,5**
معاليم بنكية مُعلقة على حسابات جارية	(39 828)	(47 463)	7 635	%16,1
معاليم بنكية مُعلقة على قروض أخرى للحرفاء	(434 916)	(547 322)	112 406	%20,5
معاليم بنكية مُعلقة على حسابات جارية مشتركة	(34 579)	(34 579)	-	-
معاليم بنكية مُعلقة على موارد خصوصية	-	-	-	-
معاليم بنكية مُعلقة على مستحقات للتفويت	(3 843)	(3 107)	(736)	(%23,7)
معاليم بنكية مُعلقة على مستحقات مُرتبطة	(13 376)	(13 780)	404	%2,9
إيرادات مقبوضة مُسبقا	**(52 521)**	**(37 174)**	**(15 347)**	**(%41,3)**
المجموع الصافي بالألف دينار	**10 860 414**	**9 731 138**	**1 129 276**	**%11,6**

فيما يلي تركيبة صافي القروض للحرفاء في 31 ديسمبر 2022 :

بآلاف الدنانير

البيانات	إجمالي المبلغ القائم	مدخرات ذاتية	مدخرات إضافية	معاليم بنكية مُعلقة	إيرادات مقبوضة مُسبقا	صافي المبلغ القائم
حسابات جارية مدينة	1 038 016	(110 436)	(34 453)	(39 828)	-	**853 299**
قروض على موارد خصوصية	192 797	(32 936)	(3 640)	-	-	**156 221**
حسابات جارية مشتركة	89 770	(32 152)	(13 400)	(34 579)	-	**9 639**
قروض أخرى للحرفاء	11 184 682	(472 097)	(272 647)	(434 916)	(52 521)	**9 952 501**
مستحقات للتفويت	4 298	(455)	-	(3 843)	-	**-**
مستحقات مُرتبطة	79 078	-	-	(13 376)	-	**65 702**
المجموع	**12 588 641**	**(648 076)**	**(324 140)**	**(526 542)**	**(52 521)**	**11 037 362**
مُدّخرات جماعية	**-**	-	-	-	-	**(176 948)**
القائم الصافي	**-**					**10 860 414**

يُفصّل القائم الإجمالي للمستحقات على الحرفاء باستثناء المستحقات غير المدفوعة والمستحقات المُرتبطة حسب المدة المتبقية كالتالي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	إجمالي المبلغ القائم
حسابات جارية مدينة	1 038 016	-	-	-	**1 038 016**
قروض أخرى للحرفاء	2 592 849	2 250 789	3 581 655	1 360 266	**9 785 559**
قروض على موارد خصوصية	3 262	13 337	83 534	53 146	**153 279**
المجموع	**3 634 127**	**2 264 126**	**3 665 189**	**1 413 412**	**10 976 854**

الفوائد المؤجلة : تفصل الفوائد المُعلقة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2022 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
فوائد مؤجلة على حسابات جارية	(39 828)	(47 463)	7 635	%16,1
فوائد مؤجلة على كفالات وضمانات	(3 721)	(3 468)	(253)	(%7,3)
فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى العادية	(130 042)	(148 083)	18 041	%12,2
فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى المجمعة	(225 980)	(227 040)	1 060	%0,5
فوائد مؤجلة على قروض مضمونة من الدولة	(1 158)	(1 448)	290	%20,0
فوائد مؤجلة على الحسابات الجارية للشركاء	(34 579)	(34 579)	-	-
فوائد عن التأخير مؤجلة على الديون المتنازع عليها	(74 015)	(167 283)	93 268	%55,8
فوائد مؤجلة على ديون للتفويت	(3 843)	(3 107)	(736)	(%23,7)
فوائد مؤجلة على ديون مرتبطة	(13 376)	(13 780)	404	%2,9
المجمـــوع الجزئي	**(526 542)**	**(646 251)**	**119 709**	**%18,5**
فوائد مؤجلة على ديون مكفولة من الدولة	-	(2 519)	2 519	%100,0
المجمـــــوع	**(526 542)**	**(648 770)**	**122 228**	**%18,8**

تُحتسب فوائد التأخير المعلقة للمستحقات المتنازع عليها وتُقيد بصفة آلية وتبلغ 74.015 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

البيانات	2021	مخصصات مُدّخرات	استعادة المُدّخرات	إعادة تصنيف	2022
مُدّخرات على حسابات جارية	(150 255)	(36 269)	39 787	1 848	(144 889)
مُدّخرات على موارد خصوصية	(34 441)	(7 147)	7 636	(2 624)	(36 576)
مُدّخرات على قروض أخرى للحرفاء	(770 536)	(166 055)	191 164	683	(744 744)
مُدّخرات على حسابات جارية مشتركة	(45 552)	-	-	-	(45 552)
مُدّخرات على مستحقات للتفويت	(455)	-	-	-	(455)
مُدّخرات جماعية	(138 723)	(38 225)	-	-	(176 948)
المجموع	**(1 139 962)**	**(247 696)**	**238 587**	**(93)**	**(1 149 164)**

البيانات	2021	مخصصات مُدّخرات	استعادة المُدّخرات	إعادة تصنيف	2022
مُدّخرات فردية على المستحقات المشكوك في خلاصها للحرفاء	(600 445)	(160 008)	112 638	(261)	(648 076)
مُدّخرات إضافية على المستحقات المشكوك في خلاصها للحرفاء	(400 794)	(49 463)	125 949	168	(324 140)
مُدّخرات جماعية	(138 723)	(38 225)	-	-	(176 948)
المجموع	**(1 139 962)**	**(247 696)**	**238 587**	**(93)**	**(1 149 164)**

– استحقاق إعادة التمويل من البنك المركزي التونسي

تفصيل المستحقات على الحرفاء (بعد نقص القيمة) حسب استحقاق إعادة التمويل من البنك المركزي التونسي :

البيانات	2022	2021	التغيير	%
مستحقات قابلة لإعادة التمويل	1 321 575	933 849	387 726	%41,5

1.3.5. الضمانات

تُحدد الضمانات التي يحتفظ بها البنك لغرض احتساب المُدّخرات على التعهدات في بعض الحالات، في ظل غياب جرد للوثائق القانونية التي تُبررها (شهادات الملكية وشهادات الوكالة العقارية السياحية والوكالة العقارية الصناعية...).

2.3.5. المُدّخرات الإضافية

عملاً بأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، قامت الشركة التونسية للبنك بإستعادة مُدّخرات اضافية صافية تقدر بحوالي 654 76 ألف دينار بعنوان السنة المُحاسبية 2022، وذلك على التعهدات ذات الأقدمية في الصنف الرابع التي تفوق أو تساوي 3 سنوات.

في 31 ديسمبر 2022، بلغ رصيد المُدّخرات الإضافية 140 324 ألف دينار.

3.3.5. المُدّخرات الجماعية

عملاً بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 02-2023 الصادر بتاريخ 24 فيفري 2023، والمتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات، خصصت الشركة التونسية للبنك بعنوان السنة المُحاسبية 2022 مُدّخرات ذات طابع عام سُمّيت بـ «مُدّخرات جماعية» بهدف تغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) تطبيقا للمادة عدد 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

4.3.5. مستحقات مُجمّعة ومستحقات تكفلت بها الدولة دون فوائد

تتمثل المستحقات التي تكفلت بها الدولة في مستحقات عدد من الشركات العمومية التي تكفلت بها الدولة في إطار قانون المالية لسنة 1999 والتي بلغ إجمالي قائمها 440 9 ألف دينار. وقد تمّ تجميع هذه المستحقات على فترة تتراوح بين 20 و25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

4.5. محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية 906.582 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 612.349 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات دخل قار صادرة عن الدولة وسندات ذات دخل مُتغير.

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2021	اقتناء/ مخصصات	تفويت/تصفية/استعادة	إعادة تصنيف	2022
1. سندات التوظيف	**608 242**	**100 292**	**(41 350)**	**-**	**667 184**
1.1. سندات تصدرها الدولة والمؤسسات العمومية	**608 242**	**100 292**	**(41 350)**	**-**	**667 184**
قيم إجمالية	630 055	100 292	(39 528)		690 819
مستحقات وديون مُرتبطة (*)	22 261	-	(1 220)	-	21 041
انخفاض القيمة	(44 074)	-	(602)	-	(44 676)
2. سندات المعاملة	4 107	244 814	(9 523)	-	239 398
1.2. سندات معاملة ذات دخل قار	4 107	244 814	(9 523)	-	239 398
رقاع خزينة	4 408	244 814	(4 408)	-	244 814
مستحقات وديون مُرتبطة	(301)	-	(5 115)	-	(5 416)
المجمـــوع الصافي	**612 349**	**345 106**	**(50 873)**	**-**	**906 582**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

5.5. محفظة الاستثمارات

بلغت قيمة محفظة سندات الاستثمار 1.455.603 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 1.258.378 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2021 وفيما يلي تفصيلها :

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
رقاع خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	798 100	798 100	-	-
انخفاض قيمة/منح على رقاع خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	(12 598)	(17 467)	4 869	%27,9
ديون مُرتبطة	25 527	25 527	-	-
مجموع رقاع الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار	**811 029**	**806 160**	**4 869**	**%0,6**
قروض رقاعية	16 326	103 696	(87 370)	(%84,3)
قرض وطني	278 000	-	278 000	-
مُدّخرات متعلقة بالقروض الرقاعية	(2 650)	(2 650)	-	-
مستحقات مُرتبطة	8 108	2 688	5 420	%201,6
مجموع سندات اخرى للاستثمار	**299 784**	**103 734**	**196 050**	**%189,0**
أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية	93 678	96 235	(2 557)	(%2,7)
مُدّخرات على الأموال المتصرف فيها	(57 441)	(57 401)	(40)	(%0,1)
مجموع الأموال المتصرف فيها	**36 237**	**38 834**	**(2 597)**	**(%6,7)**
حصص في صناديق التوظيف الجماعي	49 146	49 146	-	-
مُدّخرات على حصص في صناديق التوظيف الجماعي	-	(996)	996	%100,0
مجموع صناديق التوظيف الجماعي	**49 146**	**48 150**	**996**	**%2,1**
حصص في المؤسسات المُرتبطة	216 009	195 179	20 830	%10,7
حصص في المؤسسات الشريكة والمشتركة	50 831	41 591	9 240	%22,2
سندات المساهمة	123 480	151 556	(28 076)	(%18,5)
مساهمات مع إعادة الإحالة	18 056	18 416	(360)	(%2,0)
شركات في طور التصفية	30	30	-	-
مُدّخرات على سندات المساهمة	(148 667)	(144 940)	(3 727)	(%2,6)
مستحقات وديون مُرتبطة	(332)	(332)	-	-
مجموع سندات المساهمة	**259 407**	**261 500**	**(2 093)**	**(%0,8)**
المجموع العام	**1 455 603**	**1 258 378**	**197 225**	**%15,7**

يوضح الجدول التالي التطور حسب نوعية السندات المُصنّفة في محفظة الاستثمار :

البيانات	رصيد 2021	الاكتتاب	تفويت /تسديد / تعويض	نتائج مرسملة	رصيد 2022
رقاع خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	798 100	4 464	(4 464)	-	798 100
اقتراضات رقاعية	103 696	-	(12 370)	-	16 326
اقتراض وطني	-	203 000	-	-	278 000
أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية	96 235	-	(3 109)	551	93 678
صناديق التوظيف الجماعي	49 146	-	-	-	49 146
سندات المساهمة	151 556	-	(28 077)	-	123 480
حصص في المؤسسات الشريكة والمشتركة	41 591	9 404	(164)	-	50 831
حصص في المؤسسات المُرتبطة	195 179	20 830	-	-	216 009
شركة في طور التصفية	30	-	-	-	30
مساهمات مع إعادة الإحالة	18 416	-	(360)	-	18 056
المجموع بالألف دينار	**1 453 949**	**237 698**	**(48 544)**	**551**	**1 643 656**

تُفصّل سندات الاستثمار باستثناء رقاع الخزينة القابلة للتنظير في 2022/12/31 إلى سندات مُدرجة وغير مُدرجة على النحو التالي :

البيانات	رصيد إلى 2022	رصيد إلى 2021	التغيير	%
سندات غير مُدرجة	805 902	595 584	210 318	%35,3
سندات مُدرجة	38 349	58 961	(20 612)	(%35,0)
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	1 305	1 305	-	-
القيمة الإجمالية بالألف دينار	**845 556**	**655 850**	**189 706**	**%28,9**

تفصل قائمة أهم المؤسسات التابعة في 31 ديسمبر 2021 كالآتي :

بآلاف الدنانير

المؤسسة التابعة	حصة رأس المال المملوكة «للشركة التونسية للبنك»	إجمالي القيمة المحاسبية	المُدّخرات	القيمة المحاسبية الصافية
القطاع المالي				
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%91,93	36 462	0	36 462
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية	%81,99	16 205	0	16 205
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%92,00	36 986	0	36 986
الشركة التونسية للبنك – التمويل	%61,34	4 749	0	4 749
البنك الفرنسي التونسي	%78,18	3 535	3 535	0
البنك الأجنبي التونسي	%49,99	56 370	25 944	30 426
القطاع السياحي				
قصر سقانص الدولي	%99,76	6 180	6 180	0
الشركة السياحية إفريقيا سوسة	%96,94	9 050	9 050	0
الشركة السياحية الدخيلة	%61,21	3 221	0	3 221
شركة الفنادق لوسط المدينة	%59,32	2 100	2 488	-388
قطاع المباني				
عقارية الشارع	%84,71	7 461	2 324	5 137
قطاع الخدمات				
الشركة العامة للبيع	%50,00	2 000	0	2 000
اكتيف اوتلز	%97,57	28 084	7 515	20 569

تشمل محفظة الاستثمار الأموال التي تتصرف فيها «شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية» والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 678 93 ألف دينار وخصصت لها مُدّخرات في حدود 441 57 ألف دينار ويُفصّل رصيد الأموال المُتصرف فيها كالآتي :

بآلاف الدنانير

الأموال المُتصرف فيها	أموال أصلية	نتائج مُرسملة	مبالغ مُستردة مُسبقًا	مساهمات مع إعادة الإحالة	مساهمات مباشرة	سندات شركة استثمارية برأس مال متغير	الرصيد 2022
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 1	8 000	-1 121	2 180	2 216	2 094	55	**4 699**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 2	8 000	1 386	4 331	4 402	299	175	**5 055**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 3	5 000	897	2 077	2 537	1 000	52	**3 820**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 4	6 500	1 201	2 008	5 772	120	731	**5 693**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 5	6 824	1 576	2 931	5 108	533	149	**5 469**
الأموال المتصرف فيها الشركة التونسية للبنك 6	2 707	151	2 172	1 326	80	93	**686**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 7	800	74	140	265	390	96	**734**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 8	6 752	3 175	4 082	2 720	3 032	1 412	**5 845**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 9	4 800	269	760	3 931	-	267	**4 309**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 10	8 748	166	247	8 523	-	165	**8 667**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 11	6 000	551	733	4 821	83	602	**5 818**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 12	9 898	1 313	406	5 998	1 526	2 105	**10 805**
الأموال المتصرف فيها – شركة استثمار وتنمية 1	2 000	862	1 630	1 289	-	40	**1 232**
الأموال المتصرف فيها – شركة استثمار وتنمية 2	2 000	218	957	1 639	-	54	**1 261**
الأموال المتصرف فيها – شركة استثمار وتنمية 3	5 436	1 155	2 839	3 684	140	93	**3 752**
الأموال المتصرف فيها – شركة استثمار وتنمية 4	360	30	28	335	-	30	**362**
الأموال المتصرف فيها – شركة استثمار وتنمية 5	1 133	271	173	967	-	311	**1 231**
الأموال المتصرف فيها – شركة استثمار وتنمية 6	4 000	442	1 023	2 546	-	958	**3 419**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 14	10 000	293	0	8 000	-	1 341	**10 293**
الأموال المتصرف فيها – الشركة التونسية للبنك 15	10 000	528	0	6 150	-	2 843	**10 528**
المجمـــــوع	**108 958**	**13 437**	**28 717**	**72 229**	**9 297**	**11 572**	**93 678**

في 31 ديسمبر 2022، تفصل الاستعمالات المتعلقة بالأموال المتصرف فيها على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

الأموال المتصرف فيها	2022	2021	التغيير	%
حسابات جارية للبنوك المقيمة	658	16	642	%4012,5
أسهم (توظيف)	2 049	2 596	(547)	(%21,1)
حصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	11 573	15 381	(3 808)	(%24,8)
سندات مساهمة أخرى	4 293	2 579	1 714	%66,5
مساهمات مع إعادة الإحالة	81 525	82 917	(1 392)	(%1,7)
مستحقات مرتبطة بالمساهمات مع إعادة الإحالة	723	723	-	-
مدينين آخرين	2 049	252	1 797	%713,1
مُدّخرات على المساهمات مع إعادة الإحالة	(60 013)	(59 192)	(821)	(%1,4)
موجودات في حسابات المؤسسات البنكية بالدينار	(15)	(15)	-	-
دائنين آخرين	(6 606)	(6 423)	(183)	(%2,8)
المجموع	**36 236**	**38 834**	**(2 598)**	**(%6,7)**

6.5. الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 136.218 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2022. وتُفصّل التطورات المُسجّلة خلال السنة المحاسبية 2022 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	القيمة الإجمالية 2021	اقتناء/تفويت 2022	تعديل القيمة الإجمالية/ السنوات السابقة	القيمة الإجمالية 2022	استهلاك 2021	مخصصات/ مدخرات 2022	تعديل الاستهلاك / السنوات السابقة	استهلاك 2022	القيمة الصافية 2022
أصول ثابتة غير مادية	**34 834**	**3 874**	**-**	**38 708**	**(28 738)**	**(3 679)**	**-**	**(32 417)**	**6 291**
برمجيات معلوماتية	34 777	3 874	0	38 651	(28 738)	(3 679)	-	(32 417)	6 234
حق الإيجار	57	-	0	57	-	-	-	-	57
أصول ثابتة مادية	**290 597**	**17 459**	**-**	**308 056**	**(171 765)**	**(9 600)**	**3 236**	**(178 129)**	**129 927**
أراضي	38 844	-	0	38 844	-	-	-	-	38 844
مباني	73 027	-	0	73 027	(37 844)	(1 467)	-	(39 312)	33 715
أثاث مكاتب	8 961	1 524	0	10 485	(6 969)	(619)	-	(7 588)	2 897
معدات نقل	3 151	-	0	3 151	(1 335)	(554)	-	(1 889)	1 262
معدات معلوماتية	49 795	4 200	0	53 995	(48 992)	(2 459)	-	(51 451)	2 544
معدات اتصال	2 061	2	0	2 063	(1 310)	(21)	-	(1 331)	732
معدات مكاتب	18 025	536	0	18 561	(17 173)	(523)	-	(17 696)	865
معدات سلامة	6 077	1 450	0	7 527	(3 636)	(436)	-	(4 072)	3 455
معدات تكييف	6 088	8	0	6 095	(5 506)	(136)	-	(5 642)	453
تهيئة وتجهيز وتركيب	55 244	9 526	0	64 771	(38 381)	(3 373)	-	(41 753)	23 018
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	33	-	0	33	(31)	-	-	(31)	2
معدات مكاتب خارج الاستغلال	403	-	0	403	(359)	(12)	-	(371)	32
مبان خارج الاستغلال	28 229	(185)	0	28 044	(10 229)	-	3 236	(6 993)	21 051
أصول ثابتة في طور الإدراج	659	398	0	1 057	-	-	-	-	1 057
المجموع	**325 431**	**21 333**	**-**	**346 764**	**(200 503)**	**(13 279)**	**3 236**	**(210 546)**	**136 218**

7.5. أصول أخرى

في 31 ديسمبر 2022، بلغ مجموع الأصول الأخرى 707.695 ألف دينار مقابل 656.179 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وهي تُفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
قروض وتسبيقات للأعوان	184 853	169 447	15 406	%9,1
تكاليف مُداواة للاسترجاع	3 147	3 147	-	-
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب	83 820	77 171	6 649	%8,6
مخزونات مختلفة	5 353	3 274	2 079	%63,5
تغييرات أسعار الصرف تتحمّلها الدولة	178	39	139	%356,4
المقر الاجتماعي والوكالات والفروع – أصول	10 946	31 921	(20 975)	(%65,7)
حسابات تسوية – أصول	128 320	163 238	(34 918)	(%21,4)
أوراق مالية مقدمة للمقاصة	81 997	60 663	21 334	%35,2
أوراق مالية مُحصلة	107	107	-	-
حسابات مدينة للتسوية	761	812	(51)	(%6,3)
أعباء مدفوعة مسبقا	621	1 026	(405)	(%39,5)
إيرادات للتحصيل	(2 403)	(281)	(2 122)	(%755,2)
مستحقات تمّ التفويت فيها	2 081	2 361	(280)	(%11,9)
فارق محفظة السندات المستحقة بعد القبض (1)	18 084	18 071	13	%0,1
حسابات الأصول الأخرى	189 830	125 183	64 647	%51,6
المجمـــوع	**707 695**	**656 179**	**51 516**	**%7.9**

(1) يُظهر بند محفظة السندات المستحقة بعد قبضها رصيدًا مدينًا قدره 083 18 ألف دينار علمًا بأنّ هذا الرصيد هو نتيجة المقاصة التي تمّ إجراؤها بين العديد من حسابات الأصول والخصوم المتعلقة بالأوراق المالية المقبوضة والأوراق المالية المستحقة بعد قبضها.

ويُفصّل هذا البند كما يلي :

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
أوراق مالية للقبض	129 242	173 020	(43 778)	(%25,3)
أوراق مالية مستحقة بعد القبض	(111 159)	(154 949)	43 790	%28,3
المجمـــوع	**18 083**	**18 071**	**12**	**%0**

(2) تُحوّلُ أرصدة الحسابات المُقومة بالعملة الأجنبية إلى الدينار عند كل تاريخ إقفال للحسابات من خلال تطبيق متوسط السعر السائد في ذلك التاريخ. يتم تخصيص مُدّخرات في حدود 50% لتعويض فارق التحويل لأرصدة الوضعيات والقيم المقابلة لوضعيات الصرف الأجنبي إن كانت تظهر رصيدًا مدينًا.

تُفصّل المدخرات المُسجّلة على بنود الأصول الأخرى كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	مدخرات 2021	مخصصات 2022	استعادة 2022	مُدخرات 2022
قروض للأعوان	(1 732)	-	-	(1 732)
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب	(829)	-	-	(829)
مخزونات مختلفة	(28)	-	-	(28)
فارق التحويل	(12 105)	-	-	(12 105)
حسابات تسوية – الأصول×	(8 133)	-	-	(8 133)
أوراق مالية مقدمة للمقاصة×	(156)	-	71	(85)
أوراق مالية مُحصلة	(111)	-	-	(111)
حسابات مدينة للتسوية	(1 069)	-	25	(1 044)
أعباء مدفوعة مسبقا	(134)	-	-	(134)
مستحقات تمّ التفويت فيها	(2 137)	-	-	(2 137)
الفرق في محفظة السندات المستحقة بعد القبض	(471)	-	-	(471)
نزاعات	(59 983)	(11 322)	5 709	(65 596)
بنود أخرى	(11 230)	(82)	98	(11 213)
المجموع	**(98 118)**	**(11 404)**	**5 903**	**(103 619)**

8.5. البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية

في 31 ديسمبر 2022، بلغ رصيد هذا البند 1.517.934 ألف دينار مقابل 1.461.625 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
طلب عروض	1 131 000	1 427 000	(296 000)	(%20,7)
تسهيل القرض	420 000	-	420 000	-
استعمالات لدى البنك المركزي التونسي	(34 744)	33 278	(68 022)	(%204,4)
ديون مرُتبطة	1 678	1 347	331	%24,6
المجموع	**1 517 934**	**1 461 625**	**56 309**	**%3,9**

9.5. إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد هذا البند 535.322 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 545.024 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. ويتم توزيعها حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
إيداعات تحت الطلب للمؤسسات البنكية	**75 972**	**49 479**	**26 493**	**%53,5**
– بنوك إيداعات	1	1	-	-
– بنوك غير مقيمة	75 971	49 478	26 493	%53,5
قروض إلى المؤسسات البنكية	**420 109**	**470 167**	**(50 058)**	**(%10,6)**
قروض بالدينار	168 500	209 000	(40 500)	(%19,4)
قروض بالعملة الأجنبية	251 609	261 167	(9 558)	(%3,7)
موجودات المؤسسات المالية	**37 637**	**23 346**	**14 291**	**%61,2**
ديون مرتبطة	**1 604**	**2 032**	**(428)**	**(%21,1)**
المجموع	**535 322**	**545 024**	**(9 702)**	**(%1,8)**

تُوزع اقتراضات المؤسسات البنكية والمالية حسب تجسيمها بسندات على مستوى السوق بين البنوك :

البيانات	2022	2021	التغيير	%
مجسمة بسندات	-	-	-	-
غير مجسمة بسندات	535 322	545 024	(9 702)	(%1,8)
المجموع	**535 322**	**545 024**	**(9 702)**	**(%1,8)**

تفصيل توزيع إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (دون اعتبار الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية في 2022/12/31 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	أقلّ من 3 أشهر	بين 3 أشهر – وسنة واحدة	بين سنة واحدة – و5 سنوات	5 سنوات فما فوق	المجموع
حسابات تحت الطلب للمؤسسات البنكية	**75 972**	**-**	**-**	**-**	**75 972**
– بنوك إيداع	1	-	-	-	1
– بنوك غير مقيمة	75 971	-	-	-	75 971
اقتراضات لدى المؤسسات البنكية	**325 605**	**94 504**	**-**	**-**	**420 109**
– اقتراضات بالدينار	168 500	-	-	-	168 500
– اقتراضات بالعملة الأجنبية	157 105	94 504	-	-	251 609
أموال المؤسسات المالية	**37 637**	**-**	**-**	**-**	**37 637**
ديون مرتبطة	**1 604**	**-**	**-**	**-**	**1 604**
المجموع	**440 818**	**94 504**	**-**	**-**	**535 322**

10.5. إيداعات الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 9.863.202 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 9.047.593 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
إيداعات تحت الطلب	2 652 164	2 616 904	35 260	1,3%
إيداعات الادخار	3 870 738	3 585 871	284 867	7,9%
حسابات لأجل	776 985	608 453	168 532	27,7%
حسابات بالدينار القابل للتحويل	124 272	108 603	15 669	14,4%
إيداعات بالعملة الأجنبية	781 666	841 117	(59 451)	(7,1%)
توظيفات بالعملة الأجنبية	264 322	266 122	(1 800)	(0,7%)
رقاع الصندوق	686 193	586 999	99 194	16,9%
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	276 383	184 331	92 052	49,9%
ديون مُرتبطة	(8 521)	(12 807)	4 286	33,5%
شهادات الإيداع	439 000	262 000	177 000	67,6%
المجموع	**9 863 202**	**9 047 593**	**815 609**	**9,0%**

تفصل إيداعات الحرفاء وأموالهم حسب المدة المتبقية دون اعتبار الديون المُرتبطة على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	إجمالي القائم
إيداعات تحت الطلب	**3 678 004**	**144 421**	**-**	**-**	**3 822 425**
ايداعات تحت الطلب بالدينار	2 652 164	-	-	-	2 652 164
حسابات بالدينار القابل للتحويل	124 272	-	-	-	124 272
حسابات بالعملة الأجنبية	781 666	-	-	-	781 666
توظيفات بالعملة الأجنبية	119 902	144 421	-	-	264 323
إيداعات الادخار	**3 870 738**	**-**	**-**	**-**	**3 870 738**
حسابات ادخار خصوصية	3 827 530	-	-	-	3 827 530
حسابات ادخار أخرى	43 208	-	-	-	43 208
إيداعات لأجل	**949 377**	**746 283**	**206 517**	**-**	**1 902 177**
حساب لأجل	384 496	305 115	87 374	-	776 985
رقاع الصندوق	226 381	340 668	119 143	-	686 192
شهادات الإيداع	338 500	100 500	-	-	439 000
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	**276 383**	**-**	**-**	**-**	**276 383**
المجموع	**8 774 502**	**890 704**	**206 517**	**-**	**9 871 723**

تفصل ودائع وأموال الحرفاء حسب نوع الحريف في 31 ديسمبر 2022 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مؤسسات مشتركة	مؤسسات أخرى	المجموع
ايداعات تحت الطلب بالدينار	14 969	-	-	2 761 467	2 776 436
حسابات بالعملة الأجنبية	-	1 183	-	780 483	781 666
توظيفات بالعملة الأجنبية	-	-	-	264 322	264 322
ايداعات الادخار	-	-	-	3 870 738	3 870 738
حسابات لأجل	36 640	8 400	-	731 945	776 985
رقاع الصندوق	-	-	-	686 193	686 193
شهادات الايداع	2 000	25 000	-	412 000	439 000
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	-	-	-	276 383	276 383
المجموع	**53 609**	**34 583**	**-**	**9 783 531**	**9 871 723**

11.5. اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 631.433 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 495.760 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
اقتراضات رقاعية وخاصة	319 617	257 450	62 167	%24,1
موارد خصوصية	275 289	220 564	54 725	%24,8
موارد الميزانية	88 629	78 404	10 225	%13,0
موارد خارجية	186 660	142 160	44 500	%31,3
فوائد على الاقتراضات الرقاعية	42 295	22 740	19 555	%86,0
فوائد للدفع على الموارد الخارجية	2 390	1 908	482	%25,3
ديون مُرتبطة	388	388	-	-
فارق الصرف على الاقتراض	(8 546)	(7 290)	(1 256)	(%17,2)
المجموع	**631 433**	**495 760**	**135 673**	**%27.4**

(*) تتم تغطية مخاطر تقلبات صرف العملات الأجنبية من قبل الصندوق الوطني للضمانات الذي تتصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين.

(أ) اقتراضات رقاعية واقتراضات خاصة

تفصل الاقتراضات الرقاعية والاقتراضات الخاصة حسب المدة المتبقية في 2022/12/31 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	≥ 3 أشهر	]3 أشهر – سنة]	]سنة – 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	23 502	9 963	133 712	152 440	**319 617**

يفصل توزيع الاقتراضات الرقاعية والخاصة إلى اقتراضات طويلة وقصيرة الأجل في 2022/12/31 على النحو التالي :

البيانـــات	رصيد 2020	اقتراضات جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	رصيد 2021
اقتراضات طويلة الأجل	220 287	90 202	-	(337 24)	286 152
اقتراضات قصيرة الأجل	37 163	9 128	(37 163)	337 24	33 465
المجموع	**257 450**	**99 330**	**(37 163)**	**-**	**319 617**

(ب) موارد خصوصية

تفصل الموارد الخصوصية حسب المدة المتبقية في 2022/12/31 على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	≥ 3 أشهر	]3 أشهر – سنة]	]سنة – 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
موارد خصوصية	1 649	11 131	81 150	92 730	**186 660**
موارد الميزانية	46	7 923	33 033	47 627	**88 629**

تفصل الموارد الخصوصية إلى موارد طويلة وقصيرة الأجل في 2022/12/31 كما يلي:

الوصف	الرصيد 2021	قروض جديدة	تسديد	إعادة تصنيف	إعادة التقييم	رصيد 2022
موارد طويلة الأجل	204 072	66 134	-	(15 666)		254 540
موارد قصيرة الأجل	16 492	-	(12 665)	16 922		20 749
مجموع الموارد قبل التغطية	**220 564**	**66 134**	**(12 665)**	**1 256**	**-**	**275 289**
تغطية الموارد بالعملة الأجنبية	**(7 290)**	**-**	**-**	**(1 256)**		**(8 546)**
مجموع الموارد	**213 274**	**66 134**	**(12 665)**	**-**	**-**	**266 743**

12.5. خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 843.292 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 733.367 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
مُدّخرات للخصوم والأعباء (1)	289 020	284 185	4 835	%1,7
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون اجتماعية (2)(*)	131 000	123 190	7 810	%6,3
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (3)	41 787	21 964	19 823	%90,3
فوائد معلقة تكفلت بها الدولة	-	2 519	(2 519)	(%100,0)
أعباء للدفع	68 401	61 852	6 549	%10,6
دائنون آخرون	2 298	2 213	85	%3,8
حسابات عالقة للتسوية	5 915	5 915	-	-
المقر الاجتماعي والفروع والوكالات	1 082	3 974	(2 892)	(%72,8)
حسابات التسوية – الخصوم	88 050	54 551	33 499	%61,4
أوراق مالية مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص	178 437	154 690	23 747	%15,4
فارق التحويل	21 733	2 123	19 610	%923,7
قروض أخرى	501	501	-	-
قروض للتسوية	1 352	1 975	(623)	(%31,5)
فوائد للاستخلاص على الموارد الخصوصية	13 716	13 715	1	%0,0
المجموع بالألف دينار	**843 292**	**733 367**	**109 925**	**%15,0**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

(1) بلغت المدخرات التي كونها البنك في مُوفى السنة المحاسبية 2022 بشأن الخصوم والأعباء ما قدره 289.020 ألف دينار مقابل 284.185 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية الفارطة. وتغطي المدّخرات التي تمّ تكوينها مخاطر بنود خارج الموازنة والمخاطر المختلفة، وهي مفصلة على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	المُدّخرات في 2021	استعادة مُدخرات	مخصصات مُدّخرات	إعادة إدراج وتصحيح	المُدّخرات في 2022
مُدّخرات للتعهدات بالإمضاء	65 126	(18 349)	10 348	1 585	58 710
مُدّخرات للتقاعد	69 423	(4 065)	2 544	-	67 902
مُدّخرات للمخاطر المختلفة	149 636	(7 777)	20 549	-	162 408
المجموع	**284 185**	**(30 191)**	**33 441**	**1 585**	**289 020**

(2) هذا البند مُفصل على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البنود	2022	2021	التغيير	%
الأداء على الشركات مستحق الدفع (*)	85 946	84 945	1 001	
الأداء على القيمة المضافة	4 104	4 283	(179)	(%4,2)
خصم من المورد	24 410	17 095	7 315	%42,8
صندوق معادلة أسعار الصرف	10 857	11 975	(1 118)	(%9,3)
مساهمة التضامن الاجتماعي	117	105	12	%11,4
بنود أخرى	5 566	4 787	779	%16,3
المجموع	**131 000**	**123 190**	**7 810**	**%6,3**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

(3) هذا البند مُفصل على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	1 583	1 432	151	%10,5
أوراق مالية قصيرة الأجل لم يحل أجل خلاصها	-	-	-	-
أوراق مالية على فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	4 467	4 531	(64)	(%1,4)
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مقبوضة عن طريق المقاصة	547	547	-	-
أوراق مالية للتحصيل مرسلة إلى المقاصة الإلكترونية	79	3 683	(3 604)	(%97,9)
أوراق مالية للخصم التجاري لم يحل أجل خلاصها مرسلة إلى الاستخلاص	35 111	11 771	23 340	%198,3
المجموع	**41 787**	**21 964**	**19 823**	**%90,3**

13.5. الأموال الذاتية

في تاريخ إقفال الحسابات، بلغ رأس المال الاجتماعي 776.875 ألف دينار، وهو يتكون من 155.375.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 5 دنانير للسهم الواحد مدفوعة بالكامل. ويفصّل تطور الأموال الذاتية للبنك كالآتي :

1. تبلغ احتياطيات إعادة تقييم ما قيمته 324 37 ألف دينار (أراضي: 328 15 ألف دينار ومباني الاستغلال 996 21 ألف دينار). وتطبيقا للمعايير المحاسبية، تمّ تحويل جزء من رصيد فارق إعادة التقييم أو 461 ألف دينار في سنة 2022 إلى النتائج المؤجلة، وذلك للأخذ بعين الاعتبار استخدام الممتلكات المُعاد تقييمها.

بآلاف الدنانير

البيانات	الرصيد 2021	مخصصات النتيجة 2021	تفويت في أسهم ذاتية	الترفيع في راس المال	توزيع الأرباح	نتيجة السنة المحاسبية	تحركات أخرى	الرصيد 2022
رأس المال	776 875		776 875	-	-	-	-	776 875
مخصصات الدولة	117 000		117 000	-	-	-	-	117 000
منح مرتبطة برأس المال	142 663		142 663	-	-	-	-	142 663
احتياطيات قانونية	12 430		12 430	-	-	-	-	12 430
احتياطيات تنظيمية	49 479		49 479	-	-	-	-	49 479
احتياطيات ذات صبغة خصوصية	196 906		196 906	-	-	-	-	196 906
احتياطيات لإعادة الاستثمار مُعفاة من الضريبة	9 974		9 974	-	-	-	-	9 974
احتياطيات للصندوق الاجتماعي	9 779		9 779	-	-	-	(547)	9 232
احتياطيات للمخاطر البنكية	45 028		45 028	-	-	-	-	45 028
أسهم ذاتية	(5 509)		(5 509)	-	-	-	-	(5 509)
أموال ذاتية أخرى (1)	22 314		22 314	-	-	-	(461)	21 853
نتائج مُؤجلة (*)	(277 072)	(8 720)	(285 792)	112 681	-	-	461	(172 650)
نتيجة السنة المحاسبية الصافية (*)	115 468	(2 786)	112 681	(112 681)	-	93 083	-	93 083
المجموع	**1 215 335**	**(11 506)**	**1 203 828**	**-**	**-**	**93 083**	**(547)**	**1 296 364**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

نسبة الأسهم التي يملكها البنك مقارنة بمجموع الأسهم المتداولة

العدد الإجمالي للأسهم العادية	155.375.000
عدد الأسهم الذاتية	679.987
نسبة الأسهم التي يملكها البنك مقارنة بمجموع الأسهم المتداولة	%0,44

1.13.5. مخصصات الدولة

طبقا للقانون عدد 2012-17 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات دولة بما قيمته 117.000 ألف دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.

2.13.5. الربح للسهم الواحد

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
الربح الصافي للسنة المحاسبية قبل التغييرات المحاسبية (بالدينار) (*)	93 082 695	112 681 373	(19 598 678)	(%17,4)
عدد الأسهم العادية	155 375 000	155 375 000	-	%0,0
عدد الأسهم الذاتية	679 987	679 987	-	%0,0
عدد الأسهم العادية المتداولة في بداية الفترة	155 375 000	155 375 000	-	%0,0
عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة	154 695 013	154 695 013	-	%0,0
المتوسط المُرجح لعدد الأسهم	155 375 000	155 375 000	-	%0,0
الأرباح الراجعة إلى الأسهم الذاتية	407 369	493 141	(85 772)	(%17,4)
الأرباح الراجعة للسهم الواحد ذو قيمة اسمية بالدينار التونسي	**0,602**	**0,728**	**(0)**	**(%17,4)**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة

إيضاح 6. إيضاحات متعلقة بجدول التعهدات خارج الموازنة

1.6. الخصوم المُحتملة

يُفصل بند الخصوم المُحتملة المُتكون من «سندات وضمانات وكفالات أخرى مُقدمة» و«اعتمادات مستندية» في 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
سندات وضمانات أذن بها الحرفاء	1 095 262	1 027 143	68 119	%6,6
ضمانات أخرى لا رجعة فيها أو غير مشروطة أذنت بها البنوك	398 665	434 151	(35 486)	(%8,2)
مجموع سندات وضمانات وضمانات أخرى مُقدمة	**1 493 927**	**1 461 294**	**32 633**	**%2,2**
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات توريد	497 345	424 259	73 086	%17,2
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات تصدير	116 372	64 433	51 939	%80,6
مجموع الاعتمادات المستندية	**613 717**	**488 692**	**125 025**	**%25,6**
مجمـــوع الخصوم المُحتملة	**2 107 644**	**1 949 986**	**157 658**	**%8,1**

الاعتمادات المستندية

بلغ إجمالي الاعتمادات المستندية ما قيمته 613.717 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 488.692 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، وتقسم الاعتمادات المستندية حسب طبيعة العلاقة كما يلي :

البيانـــات	مؤسسات مرتبطة	مؤسسات شريكة	مؤسسات مشتركة	مؤسسات أخرى	المجموع
مدينين من خلال اعتمادات مستندية على عمليات التصدير بالعملة الأجنبية	-	-	-	116 372	116 372
مدينين من خلال اعتمادات مستندية على عمليات التوريد بالعملة الأجنبية	-	-	-	497 345	497 345
المجموع	**-**	**-**	**-**	**613 717**	**613 717**

2.6. تعهدات التمويل المُقدمة

بلغ رصيد بند «تعهدات التمويل المُقدمة» ما قيمته 157.349 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 115.693 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021.

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
تعهدات تمويل	157 323	115 592	41 731	%36,1
تعهدات على السندات	26	101	(75)	(%74,3)
المجمـــوع	**157 349**	**115 693**	**41 656**	**%36,0**

3.6. الضمانات المقبـولة

بلغ رصيد بند «الضمانات المقبولة» 3.098.907 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 2.251.533 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021.

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
ضمانات مقابلة مقبولة من البنوك المنتصبة بالخارج	398 665	434 151	(35 486)	(%8,2)
ضمانات مقبولة من البنوك والمؤسسات المالية المنتصبة بتونس	82 157	43 669	38 488	%88,1
ضمانات مقبولة من الدولة ومؤسسات التأمين	1 918 721	1 177 962	740 759	%62,9
ضمانات مقبولة من الحرفاء	699 364	595 751	103 613	%17,4
المجمـــوع	**3 098 907**	**2 251 533**	**847 374**	**%37,6**

تردُ في هذه البنود أرقام محاسبية إضافية تقدمها مختلف إدارات البنك.

تُقدّمُ الضمانات المقابلة المقبولة من البنوك ضمن بند الخصوم المُحتملة والضمانات المقبولة من البنوك.

لا يتم إدراج الضمانات الفعلية المقدمة من قبل الحرفاء لتغطية القروض الممنوحة.

إيضاح 7. إيضاحات متعلقة بقائمة النتائج

1.7. فوائد وإيرادات مماثلة

بلغت الفوائد والإيرادات المماثلة 951.865 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 829.417 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، ويرد تحليلها على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
فوائد على مستحقات المؤسسات البنكية والمالية	**11 925**	**18 771**	**(6 846)**	**(%36,5)**
فوائد على قروض على السوق النقدية بالدينار	5 047	8 365	(3 318)	(%39,7)
فوائد على قروض على السوق بالعملة الأجنبية	6 878	10 406	(3 528)	(%33,9)
فوائد على مستحقات الحرفاء	**907 176**	**786 508**	**120 668**	**%15,3**
فوائد في شكل معاليم بنكية على الحسابات المدينة	99 699	98 367	1 332	%1,4
فوائد على القروض للحرفاء	807 477	688 141	119 336	%17,3
إيرادات مماثلة	**32 764**	**24 138**	**8 626**	**%35,7**
المجموع	**951 865**	**829 417**	**122 448**	**%14,8**

2.7. عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد العمولات 136.304 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 132.236 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 ويرد تحليله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
صكوك وأوراق مالية وتحويلات ومسك الحساب	62 649	64 022	(1 373)	(%2,1)
عمليات على السندات	2 762	1 065	1 697	%159,3
عمليات الصرف	9 109	10 087	(978)	(%9,7)
عمليات التجارة الخارجية	7 771	5 652	2 119	%37,5
خزائن محصنة	57	42	15	%35,7
دراسات	20 856	21 606	(750)	(3,5%)
عمولات أخرى	33 100	29 762	3 338	11,2%
المجموع	**136 304**	**132 236**	**4 068**	**%3,1**

3.7. أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغ رصيد هذا البند 113.937 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 89.220 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 ويرد تحليله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
مرابيح صافية على سندات المعاملات	**6 144**	**1 171**	**4 973**	**%424,7**
فوائد صافية على رقاع الخزينة	6 144	1 171	4 973	%424,7
فائض القيمة الكامنة على رقاع الخزينة	-	-	-	-
مرابيح (خسائر) صافية على سندات التوظيف	**51 547**	**46 045**	**5 502**	**%11,9**
أرباح وإيرادات مماثلة على سندات التوظيف (*)	45 101	36 927	8 174	%22,1
خسائر على سندات التوظيف	6 446	9 118	(2 672)	(%29,3)
مخصصات مُدّخرات نقص قيمة سندات التوظيف	-	-	-	-
استعادة مُدّخرات نقص قيمة سندات التوظيف	-	-	-	-
مرابيح صافية على عمليات الصرف	**56 246**	**42 004**	**14 242**	**%33,9**
نتيجة عمليات الصرف	53 612	42 004	11 608	%27,6
عمولات الصرف اليدوي	2 634	-	2 634	-
المجموع	**113 937**	**89 220**	**24 717**	**%27,7**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

4.7. إيرادات متأتية من محفظة سندات الاستثمار

بلغت الإيرادات المتأتية من محفظة سندات الاستثمار 81.176 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 68.496 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، ويرد تحليلها كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
فوائد وإيرادات مماثلة بعنوان سندات الاستثمار	13 819	4 316	9 503	%220,2
فوائد وإيرادات مماثلة على رقاع الخزينة الاستثمارية القابلة للتنظير (*)	55 941	54 936	1 005	%1,8
أرباح وإيرادات مماثلة / سندات المساهمات	11 415	9 244	2 171	%23,5
المجموع	**81 176**	**68 496**	**12 680**	**%18,5**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

5.7. فوائد مُتكبدة وأعباء مماثلة

بلغت الفوائد المُتكبدة والأعباء المماثلة 584.297 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 466.907 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، ويرد تفصيل ذلك كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
عمليات مع المؤسسات البنكية	(113 158)	(81 334)	(31 824)	(%39,1)
عمليات مع الحرفاء	(428 592)	(354 897)	(73 695)	(%20,8)
قروض وموارد خصوصية	(42 543)	(30 619)	(11 924)	(%38,9)
فوائد وأعباء أخرى	(4)	(57)	53	%93,0
المجموع	**(584 297)**	**(466 907)**	**(117 390)**	**(%25,1)**

6.7. تحليل تطور الناتج البنكي الصافي

سجّل الناتج البنك الصافي ارتفاعًا بـ 6,7% بين السنتين المحاسبيتين 2021 و2022، ويُفسّر هذا التطور على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
فوائد وإيرادات مماثلة	951 865	829 417	122 448	%14,8
فوائد مُتكبدة وأعباء مماثلة	(584 297)	(466 907)	(117 390)	(%25,1)
الهامش الصافي للفوائد	**367 568**	**362 510**	**5 058**	**%1,4**
عمولات مقبوضة	136 304	132 236	4 068	%3,1
عمولات مدفوعة	(9 557)	(6 387)	(3 170)	(%49,6)
العمولات الصافية	**126 747**	**125 849**	**898**	**%0,7**
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية (*)	113 937	89 220	24 717	%27,7
إيرادات محفظة سندات الاستثمار (*)	81 176	68 496	12 680	%18,5
الناتج البنكي الصافي	**689 428**	**646 075**	**43 353**	**%6,7**

(*) بيانات 31 ديسمبر 2021 تمت إعادة معالجتها من أجل المقارنة.

7.7. مخصصات المُدّخرات ونتائج تصحيح قيم المستحقات وخارج الموازنة والخصوم

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
مخصصات المُدّخرات على تعهدات الحرفاء	**(200 622)**	**(108 047)**	**(92 575)**	**(%85,7)**
مخصصات مُدّخرات على مستحقات مشكوك في خلاصها	(170 525)	(136 512)	(34 013)	(%24,9)
مخصصات مُدّخرات إضافية	(50 695)	(35 865)	(14 830)	(%41,3)
مخصصات مُدّخرات جماعية	(38 225)	(6 901)	(31 324)	(%453,9)
استعادة مُدّخرات على مستحقات مشكوك في خلاصها	128 808	100 098	28 710	%28,7
استعادة مُدّخرات إضافية	128 128	85 395	42 733	%50,0
مستحقات تمّ التفويت فيها للشركة التونسية لاستخلاص الديون أو تمّ التخلي عنها	(266 288)	(152 162)	(114 126)	(%75,0)
مستحقات مُدرجة في حساب الخسائر	(9 127)	(18 801)	9 674	%51,5
استعادة معاليم بنكية مُعلقة على مستحقات تمّ التفويت فيها أو شطبها أو التخلي عنها	77 302	56 701	20 601	%36,3
مخصصات مُدّخرات على المخاطر والأعباء	**(15 852)**	**(30 146)**	**14 294**	**%47,4**
مخصصات مُدّخرات على المخاطر والأعباء	(23 094)	(36 053)	12 959	%35,9
مخصصات مُدّخرات متعلقة بالتطهير الاجتماعي	-	-	-	-
التعويضات والمعاشات المتعلقة بالتطهير الاجتماعي	(4 600)	(7 602)	3 002	%39,5
استعادة مُدّخرات على المخاطر والأعباء	7 777	8 036	(259)	(%3,2)
استعادة مُدّخرات التقاعد والتطهير الاجتماعي	4 065	5 473	(1 408)	(%25,7)
المجموع	**(216 474)**	**(138 193)**	**(78 281)**	**(%56,6)**

8.7. مخصصات المُدّخرات ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يُفصل رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
مخصصات مُدّخرات على نقص قيمة محفظة الاستثمار	(9 026)	(11 067)	2 041	%18,4
مخصصات مُدّخرات على أموال متصرف فيها	(817)	(1 173)	356	%30,3
فائض أو ناقص قيمة التفويت في محفظة الاستثمار	2 323	(368)	2 691	%731,3
استعادة مُدّخرات على نقص قيمة محفظة الاستثمار	6 284	4 429	1 855	%41,9
استعادة مُدّخرات على أموال متصرف فيها	777	156	621	%398,1
المجموع	**(459)**	**(8 023)**	**7 564**	**%94,3**

9.7. إيرادات استغلال أخرى

بلغ بند إجمالي إيرادات الاستغلال الأخرى 8.245 ألف دينار تونسي في 2022/12/31 مقابل 10.076 ألف دينار تونسي في 2021/12/31 وهو يُفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
إيرادات المباني	1 115	2 365	(1 250)	(%52,9)
فوائد على القروض للأعوان	7 052	7 701	(649)	(%8,4)
إيرادات أخرى ثانوية	78	10	68	%680,0
المجموع	**8 245**	**10 076**	**(1 831)**	**(%18,2)**

10.7. مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 194.968 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 179.724 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، وتفصيلها كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
أجور الأعوان	(145 602)	(130 233)	(15 369)	(%11,8)
أعباء اجتماعية	(45 814)	(46 590)	776	%1,7
أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان	(3 552)	(2 901)	(651)	(%22,4)
المجموع	**(194 968)**	**(179 724)**	**(15 244)**	**(%8,5)**

11.7. الأعباء العامة للاستغلال

بلغت الأعباء العامة للاستغلال 98.907 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 88.606 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيلها كالآتي:

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	
			المبلغ	%
الأعباء العامة للاستغلال (*)	**(98 908)**	**(88 606)**	**(10 302)**	**(11,6%)**
تكاليف استغلال غير بنكية	(63 123)	(57 089)	(6 034)	(10,6%)
تكاليف استغلال أخرى	(35 785)	(31 517)	(4 268)	(13,5%)

(*) تُفصل الأعباء العامة للاستغلال كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
كراء	(4 591)	(4 046)	(545)	(%13,5)
عمليات صيانة وإصلاح مُسندة للغير	(5 248)	(5 508)	260	%4,7
أشغال من إنجاز الغير	(21 469)	(20 199)	(1 270)	(%6,3)
المساهمة في صندوق الضمانات والودائع	(24 813)	(23 052)	(1 761)	(%7,6)
منح التأمين	(1 855)	(1 624)	(231)	(%14,2)
تكاليف أخرى	(5 145)	(2 661)	(2 484)	(%93,3)
أداءات وضرائب	(4 963)	(4 348)	(615)	(%14,1)
إمدادات للمؤسسة	(2 959)	(2 432)	(527)	(%21,7)
أجور وأتعاب وسطاء	(2 180)	(1 490)	(690)	(%46,3)
مصاريف نقل وتنقل الأعوان	(307)	(202)	(105)	(%52,0)
تكاليف مختلفة للتسيير	(25 377)	(23 044)	(2 333)	(%10,1)
المجموع	**(98 907)**	**(88 606)**	**(10 301)**	**(%11,6)**

12.7. رصيد الربح / الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى

بلغ رصيد الربح / الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى 19.959 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل -3.523 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، وهو يفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
أرباح متأتية من العناصر العادية الأخرى	36 300	13 623	22 677	%166,5
- فائض قيمة التفويت	84	669	(585)	(%87,4)
- منحة ضرائب التدريب المهني "TFP"	1 580	1 380	200	%14,5
أرباح أخرى (1)	34 636	11 574	23 062	%199,3
خسائر متأتية من العناصر العادية الأخرى (2)	(16 341)	(17 146)	805	%4,7
المجموع	**19 959**	**(3 523)**	**23 482**	**%666,5**

(1) يتضمن هذا الرصيد أساسًا :

- المبالغ المستردة من المستحقات التي تمّ التخلي عنها بقيمة 26.064 ألف دينار
- إلغاء الاستهلاكات المتراكمة على المباني خارج الاستغلال بمبلغ 3.225 ألف دينار

(2) يتضمن هذا الرصيد أساسًا :

- دفع الأعباء الاجتماعية في قضية خلافية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 5.750 ألف دينار
- مبلغ الخصم من المورد الذي طالبت به الإدارة الجبائية بقيمة 5.009 ألف دينار.

13.7. الأداء على الشركات

بلغ عبء الأداء على الأرباح 92.531 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 89.822 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021.

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
النتيجة الجبائية	264 375	261 513	2 862	%1,1
الأداء على الشركات	(92 531)	(89 822)	(2 709)	%3,0

14.7. رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر الغير عادية

بلغ رصيد الربح /الخسارة المتأتية من العناصر الغير العادية في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 7.931 ألف دينار وهو يُفصل كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2022	2021	التغيير	%
المساهمة الظرفية	(7 931)	(5 230)	(2 701)	(%51,6)
هبة كوفيد -19	-	(16 506)	16 506	%100,0
المجموع	**(7 931)**	**(21 736)**	**13 805**	**%63,5**

إيضاح 8. إيضاحات متعلقة بجدول التدفقات النقدية

1.8. التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال

أبرزت أنشطة الاستغلال صافي تدفق نقدي سلبي بما قدره 343 221 ألف دينار خلال السنة المحاسبية 2022.

وتُفصّل التغيرات الرئيسية كالآتي :

- سجّلت إيرادات الاستغلال المقبوضة فائضًا قدره 712 628 ألف دينار مقارنة بأعباء الاستغلال المدفوعة.
- أدّت القروض والتسديدات على القروض للحرفاء إلى تحقيق صافي تدفق سلبي قدره -299 314 1 ألف دينار.
- أدّت إيداعات وسحوبات الحرفاء إلى صافي تدفق إيجابي قدره 323 811 ألف دينار.
- أدّت عمليات اقتناء/التفويت في سندات التوظيف إلى صافي تدفق سلبي قدره -764 60 ألف دينار.
- أدّت المبالغ المسددة للأعوان ودائنون آخرون إلى تدفق سلبي قدره -030 150 ألف دينار.
- نتج عن التدفقات النقدية الأخرى لأنشطة الاستغلال مدفوعات صافية قدرها -953 62 ألف دينار.

2.8. التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار

حققت أنشطة الاستثمار خلال السنة المحاسبية 2022 تدفقات سلبية صافية قدرها 994 140- ألف دينار.

3.8. التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل

حققت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2022 تدفقات نقدية صافية بما قيمته 636 115 ألف دينار.

4.8. السيولة أو ما يعادلها

بلغ رصيد السيولة أو ما يعادلها -1.224.929 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل -978.228 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2021، وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
الخزينة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة	77 366	78 913	(1 547)	(%2,0)
البنك المركزي التونسي	(1 419 766)	(1 007 709)	(412 057)	(%40,9)
بنوك ومؤسسات متخصصة	(850)	(6 418)	5 568	%86,8
قروض واقتراضات من السوق النقدية	(121 077)	(47 122)	(73 955)	(%156,9)
سندات المعاملات	239 398	4 108	235 290	%5727,6
المجموع	**(1 224 929)**	**(978 228)**	**(246 701)**	**(%25,2)**

إيضاح 9. إيضاحات خاصة بالأحداث اللاحقة للقوائم المالية المقفلة

- تم إعداد القوائم المالية بعنوان السنة المالية 2022 والموافقة على نشرها من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 4 أفريل 2023.

تبعا لذلك، فلا تمثل القوائم المالية الأحداث اللاحقة لهذا التاريخ.

رغم ذلك، لا وجود لحدث خاص معين إلى حد هذا التاريخ.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

I. التقرير حول القوائم المالية السنوية

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2022 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخّص لأهّم الطرق المحاسبيّة والمذكّرات الإيضاحيّة الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة «أساس الرأي المتحفظ» فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية». ونحن مستقلون عن البنك طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

2.2 مثلت النقائص المرتبطة بنظام المعلومات للبنك حدّا لأعمال التدقيق حيث تشمل هذه النقائص المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة واعداد المعلومات المالية. نذكر على وجه الخصوص تبرير وتأكيد التدفقات والعمليات المالية وضبط جدول التعهدات.

2.2 تحتوي كلّ من بنود «خزينة وأموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة» و«مستحقات على المؤسّسات البنكيّة والماليّة» و«البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية» و«ودائع وأموال المؤسّسات البنكيّة والماليّة» على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حسابات البنك المركزي بالدينار وبالعملة الأجنبيّة وكذلك حسابات المراسلين بالعملة الأجنبيّة.

كما ان بعض الحسابات على مستوى «الأصول الأخرى» و«الخصوم الأخرى» تحتوي على أرصدة قديمة ومبالغ معلّقة في إنتظار التسوية.

قام البنك بإسناد مهمة تبرير وتصفية العمليات العالقة لمكاتب خبرة في المحاسبة مستقلين. ونظرا لان هذه المهمات لا تزال في طور الانجاز فإنه لا يمكن تقييم تأثير نتائجها على القوائم المالية.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأيا منفصلا في تلك المسائل. وتمثل النقاط التالية، وفقا لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا :

1.3. تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت المستحقات كما في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 716 14 مليون دينار وتم تكوين مدخرات لتغطية المخاطر بما قدره 208 1 مليون دينار كما بلغت الفوائد المؤجلة 463 مليون دينار.

مثلما هو مبيّن بالإفصاح عـ1.3ـدد «التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخيل المتعلقة بها»، يقوم البنك بتقييم التعهدات وتكوين المدخرات لتغطية المخاطر طبقا للشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عـ24ـدد لسنة 1991 كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة.

ونظرا لتعرض البنك لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير كمية ونوعية تتطلب درجة عالية من التقدير، اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات والفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على النقاشات التي أجريناها مع الإدارة وعلى تقييمنا لإجراءات الرقابة في البنك، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- مقاربة بين التعهدات المسجلة محاسبيا وبين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة ؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة من طرف البنك ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر وتأجيل الفوائد؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء خلال فترة 2022 ؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدّخرات وتقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3. تسجيل الفوائد والعمولات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2022 مبلغا قدره 1088 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات مسألة أساسية في التدقيق بسبب أهمية هذا البند ونظرا للنقائص المرتبطة بالنظام المعلوماتي.

الإجراءات المعتمدة

في إطار مهمة التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا :

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها ؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة ؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عـ24ـدد والمتعلق «بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية» في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية ؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3. قواعد تسجيل رقاع الخزينة القابلة للتنظير وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسيّة

يعتمد تصنيف رقاع الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجاريّة على سياسة السيولة المتبعة من طرف البنك.

بلغت قيمة رقاع الخزينة القابلة للتنظير في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 432 1 مليون دينار. وقد أدّى تطبيق سياسة السيولة للبنك إلى تسجيل ما قدره 646 مليون دينار ضمن محفظة السندات التجارية «AC4» وتسجيل جزء آخر بقيمة 786 مليون دينار ضمن محفظة سندات الاستثمار «AC5».

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاع الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيّات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أنّ تسجيل محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية ؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجّهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية ؛

- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سالفا، نلفت انتباهكم للنقاط التالية :

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسيّة للبنك بتسجيل اعتماد باسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.
2. تشمل أصول البنك ما قيمته 9 مليون دينار بعنوان مستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة 25 سنة بدون فوائد وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقّة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كليّا أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائما عن خطأ جوهري عندما يكون موجودا.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا بشأن قدرة البنك على مواصلة النشاط. وإذا خلصنا إلى وجود ريبة جوهرية، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.
- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

II. تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها :

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96-2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية واعداد القوائم المالية. وفي هذا الصدد، نذكر أن المسؤولية عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا الى بعض النقائص والتي تشمل على وجه الخصوص المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية.

2. مسك حسابات الأسهم

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2827 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن البنك. وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية لإدارة البنك.

ليس لدينا ملاحظات بهذا الخصوص.

3. المساهمات المزدوجة

طبقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية لا يمكن لشركة أسهم أن تمتلك مساهمات في شركة أسهم أخرى تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق عشرة في المائة. تمتلك شركتين ضمن مجمع الشركة التونسية للبنك، في 31 ديسمبر 2022، 712 305 سهما في رأس مال البنك.

وتحرم هذه الشركات من حقها في التصويت المرتبط بمساهمتها خلال الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022.

4. وضعية الصرف

بالرجوع إلى الفصل 5 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 97-08، لم نتمكن من تقييم وضعية الصرف الراجعة للبنك وذلك بسبب غياب مسك محاسبة متعددة العملات وفقا للمعيار المحاسبي عدد 23.

تونس، في 10 أفريل 2023

مراقبي الحسابات

فتحي السعيدي

سمير العبيدي

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

طبقا لمقتضيات الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصول عـ200ـدد وعـ475ـدد من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم فيما يلي الاتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من إحترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة ترجمتها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة وذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. العمليّات المتعلّقة بالاتّفاقيّات المبرمة خلال سنة 2022

1. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، اتفاقية تمويل بالعملة وذلك بمبلغ إجمالي قدره 15 مليون أورو في إطار القرض المجمع بمبلغ 81.5 مليون أورو و25 مليون دولار.

ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 15 مليون أورو أي ما يعادل 49.211 مليون دينار.

2. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون اتفاقية تتعلق بالتفويت في قسط من القروض وذلك بمبلغ إجمالي قدره 37.223 مليون دينار. تمت هذه العملية بالدينار الرمزي.

3. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون اتفاقية تتعلق بالتفويت في قسط من القروض وذلك بمبلغ إجمالي قدره 12.514 مليون دينار. بلغت قيمة العملية بماقدره مليون وستمائة ألف دينار.

4. أبرم البنك مع الشركة الفرعية STB FINANCE أربعة اتفاقيات لإعادة عمولة الإيداع المتعلقة بالأقساط الأربعة من القرض الوطني لسنة 2022. وطبقا لهذه الاتفاقيات ، يجب على STB FINANCE أن تدفع لشركة STB إعادة عمولة لإيداع بمعدل 1% من المبالغ المودعة و 0.15% على المبلغ المستثمر من قبل صندوق ضمان الودائع المصرفية وذلك عند استلام عمولة الإيداع من المصدر. كما يجب عليها سداد التكاليف المتكبدة بعد الاشتراك في صندوق ضمان الودائع المصرفية والتكاليف التي تم تحرير فواتير بها من قبل شركة تونس للمقاصة. المبلغ المفوتر بموجب هذه الاتفاقية بلغ 2.283 مليون دينار.

5. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية المالية للشركة التونسية للبنك اتفاقية تتعلق بتوظيف و التصرف في القرض الرقاعي الخاص 1-2021 SUB STB.

بمقتضى هذه الإتفاقية، تتقاضى الشركة الفرعية عمولة تساوي 0.6% من مبلغ القرض وذلك بعنوان مصاريف الإعداد والتوظيف. بلغت هذه العمولة 600 000 دينار(خالية من الأداءات).

وبعنوان إعداد الإصدار تتقاضى الشركة الفرعية عمولة جزافية قدرها 50 000 دينار (خالية من الأداءات).

6. قام البنك خلال سنة 2022 باكتتاب مبلغ 203 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، سنة 2022 على أربعة أقساط موزعة كالآتي :

القسط	المدة	نسبة الفائدة	المبلغ
1-2022	7 سنوات مع سنتي إمهال	TMM+2,5%	25 000
2-2022	7 سنوات مع سنتي إمهال	TMM+2,2%	26 000
3-2022	5 سنوات	TMM+2,25%	72 000
4-2022	7 سنوات مع سنتي إمهال	2,05%	80 000
المجموع بالألف دينار			**203 000**

7. قام البنك بإسناد الشركة الفرعية «الدخيلة» قرض لإعادة الهيكلة قدره 2.765 مليون دينار وتتمثل شروط هذا القرض كالآتي :

- المدة : 7 سنوات مع سنتي إمهال ؛
- نسبة الفائدة : TMM+2,4% ؛
- الضمانات: رهن قطعة أرض موضوع 10 سندات الملكية المتفرعة من سند الأصلي عدد 76977 منستير.

8. قامت الشركات التابعة وأعضاء مجلس الإدارة بالاكتتاب في القرض الرقاعي الذي أصدره البنك سنة 2022 وقدره 100 مليون دينار. وقد إرتفع المبلغ المكتتب ما قيمته 9 مليون دينار موزع كالأتي :

الشركة	القرض	المبلغ المكتتب
سيكاف المدخر	CAT D TF 9,35%	1 725 200
سيكاف الادخار الرقاعي	CAT D TF 9,35%	4 500 000
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	CAT E TF 8,7%	1 000 000
مجموع الشركات التابعة و ذات الصلة		**7 225 000**
MAE	CAT B TF 8,95%	2 000 000
مجموع المسيرين		**2 000 000**
المجموع العام		**9 225 000**

9. بمقتضى قرارات وزير المالية، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية. بلغت هذه الضمانات 1 161 مليون دينار.

10. بلغت الودائع المكتتبة خلال سنة 2022 من طرف الشركات التابعة وأعضاء مجلس الإدارة في موفى ديسمبر 2022 ما قدره 105.040 مليون دينار موزعة كما يلي :

الشركة	شهائد إيداع	إيداعات لأجل	المجموع
عقارية الشارع		5 140 000	5 140 000
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية		5 700 000	5 700 000
سيكاف المستثمر		200 000	200 000
سيكاف المستقبل		200 000	200 000
سيكاف الادخار الرقاعي	11 000 000	4 000 0000	15 000 000
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	1 500 000		1 500 000
STB GROWTH FUNDS	8 000 000		8 000 000
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون		17 200 000	17 200 000
سيكاف المدخر	14 000 000	4 000 000	18 000 000
الدخيلة	500 000		500 000
الشركة العامة للبيع	3 600 000		3 600 000
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	25 000 000		25 000 000
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	4 000 000		4 000 000
شركة أكتيف أوتل		1 000 000	1 000 000
المجموع بالدينار	**36 000 000**	**69 040 000**	**105 040 000**

II. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسيّة للبنك، خلال سنة 2011، بتسجيل اعتماد باسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتّى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. قام البنك بإبرام عدة اتفاقيات تصرف في صناديق موارد الميزانية (موارد راجعة للدولة) مع الدولة التونسية (تمول هذه الصناديق المنح الغير قابلة للاسترداد، المنح والقروض) ويتقاضى البنك مقابل ذلك عدة عمولات.

   بلغ رصيد هذه الموارد نهاية سنة 2022 ما قيمته 88.629 مليون دينار مقابل 78.404 مليون دينار نهاية سنة 2021.

3. بمقتضى قرارات وزير المالية الممضاة قبل سنة 2022، إنتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، وذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية. بلغت هذه الضمانات 379,515 مليون دينار.

4. قام البنك قبل سنة 2022 باكتتاب مبلغ 75 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية سنة 2011، المساهم الرئيسي، يتم خلاصهم دفعة واحة بعد خمس سنوات فائدة قدرها 8,8%.

   ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض ما قيمته 75 مليون دينار نهاية سنة 2022.

5. أبرمت الشركة التونسية للبنك قبل سنة 2022 مع الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، اتفاقيات تمويل بالعملة ويبلغ المبلغ الجاري لهذه القروض كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 56.667 مليون أورو أي ما يعادل 185.906 مليون دينار.

6. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للدولة التونسية، المساهم الرئيسي، عن طريق مختلف الوزارات في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 171.949 مليون دينار (دون القروض المجمعة).

7. بمقتضى مراسلات وزارة المالية خلال سنة 2022، تم التجديد في ضمان الدولة الذي إنتفعت به الشركة التونسية للبنك إلى غاية نهاية عملية التصفية طبقا لاتفاقية ضمان الدولة الممضاة إثر اجتماع وزاري بتاريخ 2 جوان 2011. قام البنك بمقتضى هذا الضمان بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 70 مليون دينار.

8. قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 560 ألف دولار أي ما يعادل 1.742 مليون دينار.

9. قامت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 18 أكتوبر 2016 باكتتاب مبلغ 16 مليون أورو اي ما يعادله 39.560 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي، شركة تابعة، وقد انتفع البنك بضمان الدولة لتغطية خطر عدم الخلاص بمقتضى قرار وزير المالية بتاريخ 17 أكتوبر 2016.

بتاريخ 26 ماي 2017 و28 مارس 2018 و1 ديسمبر 2020، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل 6 مليون أورو و3 مليون أورو و 2.289 مليون أورو من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي، أي ما يعادل 27.913 مليون دينار.

وقامت سنة 2022 بتحويل 2.134 مليون أورو أي ما يعادل 4.040 مليون دينار من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي.

ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 2.134 مليون أورو أي ما يعادل 5.277 مليون دينار.

10. قامت الشركات التابعة وذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة قبل سنة 2022 بالاكتتاب في مختلف القروض الرقاعية التي أصدرها البنك. تتوزع المبالغ الجارية موفى ديسمبر 2022 كالآتي :

الشركة	المبلغ المكتتب	المبلغ الجاري
سيكاف المدخر	12 260 100	4 817 100
المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	100 000	30 000
المالية للشركة التونسية للبنك	700 000	237 500
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	16 175 000	10 903 125
سيكاف الادخار الرقاعي	3 180 000	2 544 000
سيكاف المستثمر	50 000	103 000
سيكاف المستقبل	30 000	30 000
شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	2 000 000	1 200 000
مجموع الشركات التابعة و ذات الصلة	**34 495 100**	**19 864 725**
الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	52 000 000	18 867 000
MAE	3 000 000	3 000 000
مجموع المسيرين	**55 000 000**	**21 867 000**
المجموع العام	**89 495 100**	**41 731 725**

11. بلغت الودائع المكتتبة قبل سنة 2022 من طرف الشركات التابعة وذات الصلة و أعضاء مجلس الإدارة، في موفى ديسمبر 2022 ما قدره 31 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	المبلغ
لشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين	30 000 000
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	1 000 000
المجموع العام	**31 000 000**

12. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام اتّفاقيّات حسابات جارية مع الشركات التابعة لها. بلغ رصيد هذه الحسابات في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 1,162 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	الرصيد في 31 ديسمبر 2022	نسبة الفائدة
عقارية الشارع	1 162	بدون فوائد
المجموع بالألف دينار	**1 162**	

13. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام العديد من اتّفاقيّات التصرّف في المبالغ المدفوعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية «Fonds à capital risque» مع شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية التابعة للشركة التونسيّة للبنك ويبيّن الجدول تفصيل هذه الإتفاقيات :

رؤوس الأموال المتصرّف فيها	سنة الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2022/12/31
ر.م. STB 1	1999	8 000	4 699
ر.م. STB 2	2000	8 000	5 055
ر.م. STB 3	2001	5 000	3 820
ر.م. STB 4	2002	6 500	5 692
ر.م. STB 5	2003	6 824	5 469
ر.م. STB 6	2005	2 707	687
ر.م. STB 7	2006	800	734
ر.م. STB 8	2007	9 371	5 844
ر.م. STB 9	2008	4 800	4 309
ر.م. STB 10	2008	8 748	8 666
ر.م. STB 11	2009	6 000	5 818
ر.م. STB 12	2009	9 898	10 805
ر.م. STB 14	2020	10 000	20 293
ر.م. STB 14	2020	20 000	528
ر.م. ID STB 1	2002	2 000	1 232
ر.م. ID STB 2	2002	2 000	1 261
ر.م. ID STB 3	2003	5 436	3 752
ر.م. ID STB 4	2005	360	362
ر.م. ID STB 5	2006	1 133	1 231
ر.م. ID STB 6	2007	4 000	3 419
المجموع بالألف دينار		**121 577**	**93 678**

تتمثّل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك بعنوان التصرّف في هذه الأموال كما يلي :

- عمولة تصرّف تساوي 1% من الأصول مقيّمة بتاريخ الختم تدفع بعد طرح جميع النفقات مع حدّ أدنى يساوي 1% من مبلغ الأموال المكتتبة سنويّا ؛
- عمولة مردوديّة تتراوح بين 10 و20% من زائد التفويت في الأسهم والحصص والأرباح الموزّعة ؛
- عمولة مردوديّة تساوي 10% من إيرادات التوظيفات.

وتتمثّل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك بعنوان التصرّف في الأموال المرصودة سنتي 2020 و2021 كما يلي :

- عمولة تصرّف تساوي 1,25% من مبلغ الأموال المكتتبة سنويّا ؛
- عمولة مردوديّة تساوي 25% من زائد التفويت في الأسهم بعد طرح الخسائر ؛
- عمولة تساوي 10% من الحصص والأرباح الموزّعة ؛

وقد قام البنك خلال سنة 2022 بتسجيل أعباء إجماليّة بقيمة 1.251 مليون دينار بعنوان مختلف هذه العمولات.

14. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع سيكاف المدخر، سيكاف المستثمر، سيكاف المستقبل وسيكاف الإدخار الرقاعي تقوم الشركة التونسيّة للبنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال و/أو موزع لتلك الشركات. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات العمولات التالية :

- عمولة تساوي 0,15% من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف المدخر يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2022 ما قدره 577 343 دينار باحتساب الأداءات.

- عمولة تساوي 0.2% من القيمة الصافية لأصول شركة سيكاف المستثمر يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت العمولة بعنوان سنة 2022، ما قدره 420 2 دينار باحتساب الأداءات.
- عمولة سنويّة قارّة قدرها 190 1 دينار (باحتساب الأداءات) تدفع من طرف سيكاف المستقبل.
- عمولة تساوي 0,15% من قيمة الأصول الصافية لشركة سيكاف الإدخار الرقاعي يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2022 ما قدره 512 266 دينار باحتساب الأداءات.

15. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP HIKMA، FCP DELTA التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1% (باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2022 ما قدره 594 دينار باحتساب الأداءات.

16. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم وأموال لصناديق FCP INNOVATION، FCP CAPITAL PLUS التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1% (بدون باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2022 ما قدره 949 10 دينار باحتساب الأداءات.

17. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، تقوم هذه الأخيرة بـ :

- التصرف في جميع محفظة الأسهم والسندات المكتتبة لفائدتها ولفائدة الحرفاء حيث تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل جميع المحفظة إلى الشركة الفرعية التي ستحيل للبنك عمولة وساطة، والتي تساوي 40% من العمولات المفوترة من طرف الشركة المالية بعنوان العمليات المتأتية من شبكة فروع البنك.

وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,2% على كل العمليات التي كلفت بها ويقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين.

- القيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة. وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدّر بـ 40 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

18. تؤجّر الشركة التونسيّة للبنك للشركات الفرعيّة العديد من المقرات وتتمثّل شروط عقود الكراء كما يلي :

الشركة الفرعيّة	مبلغ الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنويّة	تاريخ بداية الترفيع	معلوم كراء 2022 (TTC)
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون – الطابق الأول	10 000 (TTC)	2004/07/01	%5	السنة الثانية	23 692
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون – الطابق الثاني	10 000 (TTC)	2001/09/01	%5	السنة الثانية	27 092
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون – الطابق الثالث	10 000 (TTC)	2005/05/01	%5	السنة الثانية	22 839
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	8 400 (HTVA)	2004/07/01	%5	السنة الثانية	30 513
شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	5 227 (HTVA)	2011/12/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثالثة	
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	5 400 (HTVA)	2003/01/01	%5	السنة الثانية	38 052
المالية للشركة التونسية للبنك	27 875 (HTVA)	2010/01/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثالثة	71 735
شركة السلامة والحراسة	4 800 (HTVA)	2016/01/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثالثة	6 612
الوسائل العامة	5 400 (HTVA)	2016/01/01	%5 (كل سنتين)	السنة الثالثة	7 439
شركة أكتيف أوتل	5 515 (HTVA)	2020/07/01	%5	السنة الثانية	7 063
شركة عقارية الشارع	26 966 (HTVA)	2022/01/01	%2	السنة الثانية	64 180
المجموع بالدينار					**299 218**

19. قام البنك قبل سنة 2022 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا بداية من 1 جانفي 2016. وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة السلامة والحراسة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2022 ما قدره 933 8 ألف دينار باحتساب الأداءات.

20. قام البنك قبل سنة 2022 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف لمدة سنة إبتداءا من تاريخ إمضاءها وتتجدد ضمنيا. وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان مع إضافة هامش ربح قدره 5%. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2022 ما قدره 503 ألف دينار.

21. قام البنك قبل سنة 2022 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا بداية من 1 فيفري 2015. وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة الوسائل العامة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2022 ما قدره 376 6 ألف دينار باحتساب الأداءات.

22. قام البنك قبل سنة 2022 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بتوفير الموارد البشرية لمدة 3 سنوات إبتداءا من 1 اكتوبر 2020 وتتجدد ضمنيا. وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل إطار مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان مع إضافة هامش ربح قدره 5%. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2022 ما قدره 082 1 ألف دينار باحتساب الأداءات.

23. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للشركات التابعة ولأعضاء مجلس الإدارة ومديريها في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 45.277 مليون دينار موزّعة كالآتي :

		المكشوف البنكي	اعتمادات أخرى	المجموع بالدينار
مجمع البنك	الدخيلة	-	2 765 000	2 765 000
	SED SOUSSE NORD	206 865	2 479 671	2 686 536
	عقارية الشارع	-	30 874 181	30 874 181
	شركة الإستثمار لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	979	-	979
	الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	-	5 714 286	5 714 286
	شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	12 124	-	12 124
	شركة الوسائل العامة	267 821	-	267 821
	شركة السلامة و الحراسة	479 082	-	479 082
	المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية		202 300	202 300
	سيكاف STB	61	-	61
مجموع الشركات التابعة		**966 932**	**42 035 438**	**43 002 370**
	الشركة التونسية للتأمين و اعادة التأمين		2 184 190	2 184 190
	محمد الطاهر بالأسود	643	-	643
مجموع أعضاء مجلس الإدارة		**643**	**2 184 190**	**2 184 833**
	الكاتب العام	-	74 034	74 034
	المدير العام المساعد	–	16 181	16 181
مجموع المديرين		**–**	**90 215**	**90 215**
المجموع العام		**967 575**	**44 309 843**	**45 277 418**

III. الإلتزامات تجاه المسيرين

1. تتلخص إلتزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) II الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي :

- تم تعيين المدير العام السابق للبنك بمقتضى قرار مجلس الإدارة بتاريخ 22 مارس 2021. عناصر التأجير هي نفسها التي كان ينتفع بها المدير العام السابق كما حددتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. وتتكون عناصر التأجير من :
  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الصافي في حدود 16 ألف دينار ؛
  - جزء متغير لا يتجاوز 50% من المبلغ القار السنوي أي 96 ألف دينار يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 500 لتر شهريا، والتكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية مع حد أقصى بـ 250 دينار وإرجاع جميع المصاريف المتكبدة في إطار وظيفته عند الاستظهار بالفواتير.

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام المساعد و الكاتب العام كما تم تحيينها من قبل لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 سبتمبر 2020. وتتكون عناصر التأجير من :
  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الخام في حدود 4.767 ألف دينار أي راتب شهري صافي في حدود 2.670 ألف دينار ؛
  - منحة الوظيفة التكميلية بما قدره 1 500 دينار (تحيينها من 600 دينار إلى 2 000 دينار) ؛
  - جزء متغير لا يتجاوز 25% من المبلغ القار السنوي يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة والمؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا، وإرجاع مصاريف المكالمات الهاتفية.

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2022 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة بـ 4 000 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس مجلس الإدارة و2 000 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.
- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2022 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء لجنة التدقيق ولجنة المخاطر بـ 2 000 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس كل لجنة و1 000 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

2. تتلخّص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين كما تضمنتها القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

	المدير العام		المدير العام المساعد والكاتب العام		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء 2022	الخصوم في 2022/12/31	أعباء 2022	الخصوم في 2022/12/31	أعباء 2022	الخصوم في 2022/12/31
استحقاقات قصيرة المدى	328 856	-	405 764	40 695	305 000	208 265
استحقاقات ما بعد التوظيف(*)	-	-	30 753	245 833		
المجموع	**328 856**	**-**	**436 517**	**286 528**	**305 000**	**208 265**

(*) تحدد الاستحقاقات مابعد التوظيف استنادا لما ورد بالاتفاقية الجماعية لموظفي البنوك والمؤسسات المالية.

هذا وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تمكننا من الوقوف على اتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها الأحكام السالفة الذكر.

تونس، في 10 أفريل 2023

مراقبي الحسابات

فتحي السعيدي **سمير العبيدي**

قرارات الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للبنك

28 أفريل 2023 (السنة المحاسبية 2022)

القرار الأول :

بعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالسنة المحاسبية 2022 والتقرير العام لمراقبي الحسابات والإيضاحات الإضافية المقدمة، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية للبنك المتعلقة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثاني :

بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقا للفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصول 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجلسة العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفة الذكر وذلك طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثالث :

بعد النظر في تقرير التصرف في مجمع الشركة التونسية للبنك والتقرير العام لمراقبي الحسابات، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 كما وقع عرضها عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الرابع :

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراءا تاما دون قيد أو شرط بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2022.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الخامس :

قررت الجلسة العامة العادية تحميل النتائج المُرحّلة السلبية والبالغة 172.649.962,345 دينار في 31 ديسمبر 2022 على الاحتياطات ذات الصبغة الخصوصية بمبلغ 116.601.329,412 دينار وعلى منحة الإصدار بمبلغ 56.048.632,933 دينار.

وبالتالي، يتم تعديل النتائج المُرحّلة السلبية والاحتياطات ذات الصبغة الخصوصية كالآتي :

	بالدينار
الاحتياطات ذات الصبغة الخصوصية	116.601.329,412
منحة الإصدار	56.048.632,933
النتائج المُرحّلة السلبية	(172.649.962,345)
رصيد الاحتياطيات ذات الصبغة الخصوصية بعد تصفية الخسائر المُرحّلة	80.304.444,310
رصيد منحة الإصدار بعد تصفية الخسائر المُرحّلة	59.827.367,067
النتائج المُرحّلة السلبية	0

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار السادس :

بناء على اقتراح مجلس الإدارة، قررت الجلسة العامة العادية تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2022 كما يلي :

	بالدينار
نتيجة السنة المحاسبية 2022	93.082.694,886
النتائج المُرحلة	0
الباقي الأول	93.082.694,886
الاحتياطات القانونية	4.654.134,744
الباقي الثاني	88.428.560,142
توزيع الأرباح على نتيجة السنة المالية	0
النتائج المُرحلة	88.428.560,142

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار السابع :

عملا بأحكام الفصل 19 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والمنقح بالقانون عدد 92 لسنة 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 المتعلق بدفع السوق المالية وقرار وزير المالية المؤرخ في 17 نوفمبر 2000 تخول الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك شراء أسهم الشركة وإعادة بيعها بالبورصة وذلك بُغية تعديل أسعارها في السوق خلال سنة واحدة.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثامن :

تحدد الجلسة العامة :

- مبلغا صافي قدره 4.000 دينار عن كل حصة حضور لرئيس مجلس الإدارة..
- مبلغا صافي قدره 2.000 دينار عن كل حصة حضور فعلي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- مبلغا صافي قدره 2.000 دينار لرئيسي لجنة التدقيق ولجنة المخاطر عن كل حصة.
- مبلغا صافي قدره 1.000 دينار عن كل حصة حضور فعلي :
  - لكل عضو من لجنة المخاطر ولجنة التدقيق
  - لكل رئيس أو عضو من اللجان الأخرى المنبثقة عن المجلس

لا يتحصل الرؤساء والأعضاء المنتمون لأكثر من لجنة سوى على تأجير يُحتسب على أساس الحضور بلجنة واحدة بإختيارهم.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار التاسع :

تبعا لمقتضيات الأمر عدد 4953 لسنة 2013 المؤرخ في 5 ديسمبر 2013 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 (ثالثا) من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على البنوك العمومية، تصادق الجلسة العامة العادية على تعيين العضوين، ممثلين للمساهمين العموميين بمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك، وهما :

ممثلين المساهمين العموميين	الفترة
السيد عاطف المجدوب (خلفا للسيد محمد الطاهر بالأسود)	المُدّة المُتبقية 2021-2023
السيدة مفيدة علوي	2022-2024

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار العاشر :

أخذا بقرار مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك بتاريخ 16 جوان 2022 المتعلق بتجديد نيابة كل من :

- السيد حسان الفقي ممثل الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين «STAR»
- السيد الأسعد زروق ممثل تعاونية التأمين للتعليم «MAE»

صادقت الجلسة العامة العادية على تجديد المدة النيابية للأعضاء سالفي الذكر لمدة ثلاث سنوات تنتهي بحلول أجل انعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2024 وذلك على سبيل التسوية.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الحادي عشر :

بعد انتهاء مهام السيد الطيب بلعيد، عضو مجلس الإدارة وممثل للمساهمين الخواص إثر استقالته، تقرر الجلسة العامة العادية تعيينه من جديد لمدّة ثلاث سنوات تنتهي بحلول أجل انعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2025.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثاني عشر :

بعد إطلاعها على إنتهاء مهام مراقبي الحسابات الحاليين وتبعا لمكتوب لجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية، بتاريخ 28 أفريل 2023، قررت الجلسة العامة العادية

إرجاء النظر في تعيين مراقبي الحسابات للمدة 2023-2025 وذلك في أقرب الآجال.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الثالث عشر :

تعطى كل الصلاحيات إلى الممثل القانوني للبنك أو وكيله لغرض إتمام الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالتسجيل والإيداع والإعلان.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك

تقديم لمحيط مجمع

نظرة عامة حول تطور مؤشرات مجمع الشركة التونسية للبنك

آفاق المجمع

تقديم لمحيط مجمع الشركة التونسية للبنك

التقديم العام لمجمع الشركة التونسية للبنك

يتكون مجمع الشركة التونسية للبنك من الشركة التونسية للبنك الشركة الأم وشركاتها التابعة التي تمتلك فيها حصصا تساوي أو تتجاوز نسبة 50% بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي فإن الشركة التونسية للبنك بصفتها الشركة الأم، تمارس رقابة حصرية على الشركات في المجمع.

وحرصًا على تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات لعملائها، فإن الشركة التونسية للبنك حاضرة في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال 204 مساهمة ومجمع مكوّن من 13 شركة (بما في ذلك الشركة الأم) بالإضافة إلى 4 شركات سيكاف. المجمع مُقسّم حسب قطاعات النشاطات على النحو التالي :

- القطب المالي : 5 شركات و4 SICAV
- قطب الخدمات : 4 شركات
- القطب السياحي : شركتان
- القطب العقاري : شركة واحدة

• القطب المالي

يجمع هذا القطب المؤسسات المرخص لها بموجب القانون عدد 48 لسنة 2016 الذي يُنظّم نشاط مؤسسات القرض والمؤسسات التي يرتبط نشاطها بها، وهي : الوساطة في البورصة والتصرف في التعهد للاستثمار الجماعي للأوراق المالية القابلة للتحويل (OPCVM) وفي شكل شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير (SICAV) وصندوق الاستثمار المُشترك (FCP) وصندوق المخاطر المشترك (FCPR) وشركات الاستثمار في شكل شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت (SICAF) وشركات استثمار ذات رأس مال التنمية (SICAR).

• القطب السياحي

يضم هذا القطب الوحدات الفندقية والمؤسسات المُرخصة للتصرف في الفنادق والوحدات السياحية.

• قطب الخدمات

يضم هذا القطب مؤسسات الدعم واللوجستيات لحساب الشركة التونسية للبنك وشركاتها التابعة.

• القطب العقاري

يضم هذا القطب المؤسسات المُرخصة بموجب القانون عدد 90-17 المؤرخ في 26 فيفري 1990 للقيام بعمليات التقسيم العقاري وتهيئة الأراضي المعدة أساسًا للإسكان، بالإضافة إلى البناء أو تجديد المباني الجماعية أو شبه الجماعية المخصصة للسكن أو التجارة أو المهن أو الإدارة.

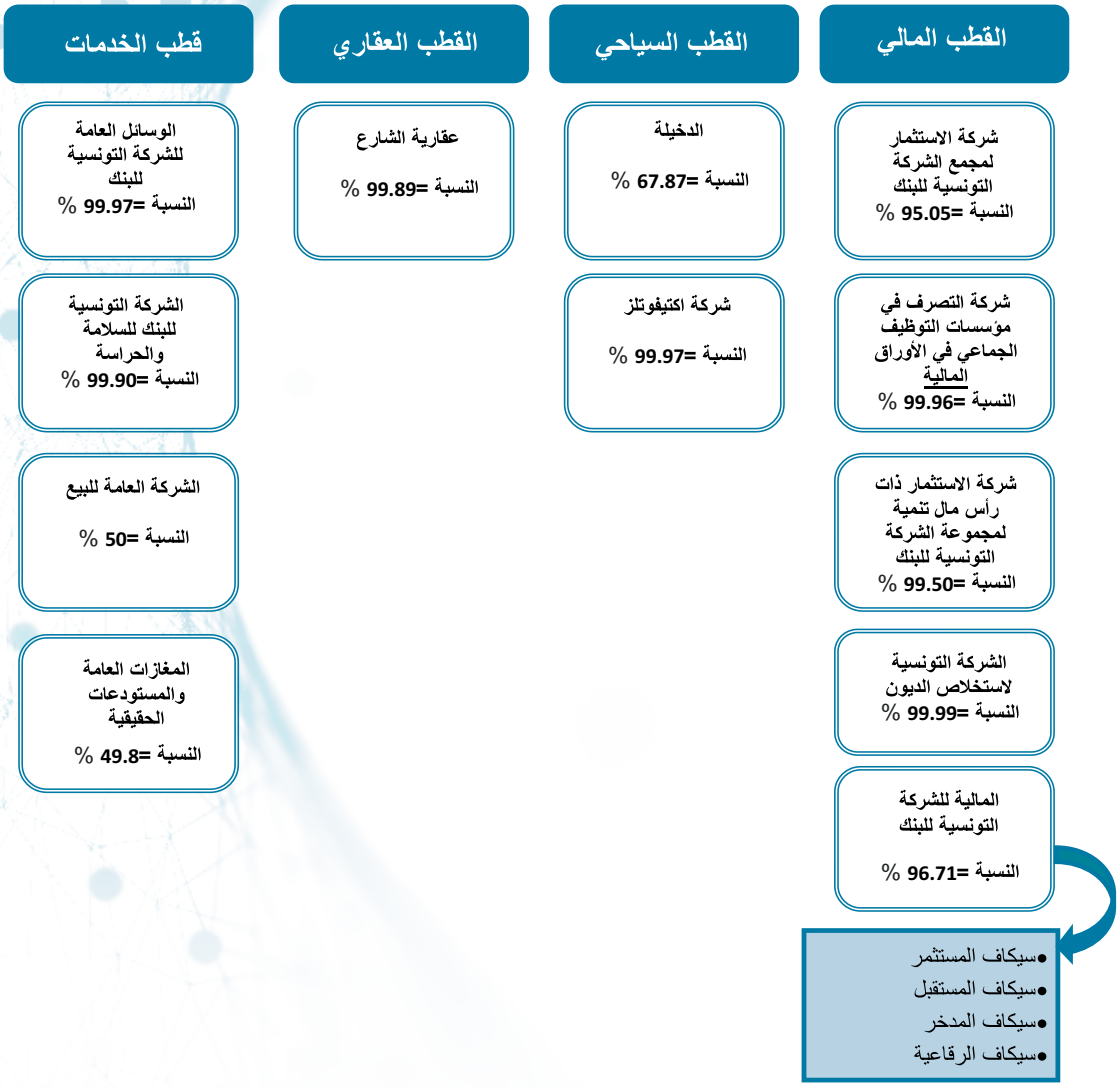

تقديم أهم الشركات المكونة لمجمع الشركة التونسية للبنك

القطب المالي

المالية للشركة التونسية للبنك STB FINANCE

المالية للشركة التونسية للبنك هي شركة وساطة في سوق الأوراق المالية يُنظّمها القانون عدد 117/94 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وبموجب المرسوم عدد 99-2478 المؤرخ في 1 نوفمبر 1999 بشأن النظام الأساسي للوسطاء في البورصة.

تزاول الشركة نشاط التفاوض على الأوراق المالية وتسجيلها في البورصة والتصرّف الفردي والجماعي في المحافظ وحفظ سجلات الحسابات في الأوراق المالية وتقديم المشورة والترتيبات المالية.

كما تم الترخيص للشركة «كراع للإدراج» لدعم الشركات فيما يتعلق بالإدراج على السوق البديلة.

في إطار إعادة تنظيم الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك حسب المهن، تقوم المالية للشركة التونسية للبنك بالتصرّف في التعهد للاستثمار الجماعي للأوراق المالية القابلة للتحويل للمجموعة منذ جويلية 2020 (4 شركات استثمار ذات رأس المال المتغيّر و4 صناديق استثمار مُشترك) (OPCVM).

سيكاف المُدخر

تأسست الشركة سنة 1996، وهي شركة استثمار ذات رأس مال مُتغيّر، مخصص للمستثمرين الحذرين. وتتمثل أولويتها في تزويد مساهميها بأفضل شروط السيولة والربحية والأمان. تدير سيكاف المُدخر ما قيمته 210 مليون دينار في نهاية السنة 2022.

سيكاف الرقاعية

تأسست الشركة سنة 2017، وهي عبارة عن شركة استثمار ذات رأس مال مُتغيّر، مخصصة للمستثمرين الحذرين ولا سيما الأشخاص الطبيعيين الساعين للحصول على منافع التصرف الجماعي بالإضافة إلى رسملة توظيفاتهم. وتتمثل أولويتها في تزويد مساهميها بأفضل شروط السيولة والربحية والأمان. تدير سيكاف الرقاعية ما قيمته 164 مليون دينار في نهاية سنة 2022.

سيكاف المستثمر

تأسّست الشركة سنة 1994، وهي شركة استثمار ذات رأس مال مُتغيّر مختلط. يتم استثمار أصولها بشكل دائم بنسبة لا تقل عن 30% في الأسهم المدرجة في البورصة وهي مخصصة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في البورصة مع الاستفادة من منافع الإدارة الجماعية وقبول مخاطر سوق الأوراق المالية. تدير سيكاف المستثمر ما قيمته 1.2 مليون دينار في نهاية سنة 2022.

سيكاف المستقبل

أسسها بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقًا سنة 1994، هي شركة استثمار ذات رأس مال مُتغيّر مختلط. ويتم استثمار أصولها بنسبة أقصاها 10% في الأسهم المدرجة في البورصة وهي مخصصة في المقام الأول للمساهمين الراغبين في الاستثمار في البورصة مع تحمل مخاطر منخفضة على سوق الأسهم المنخفضة. تدير سيكاف المستقبل ما قيمته 1.2 مليون دينار في نهاية سنة 2022.

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية هي أول شركة تصرّف في السوق التونسية، تأسست سنة 2002 لضمان التصرّف في التعهد للاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل لمجموعة الشركة التونسية للبنك.

نتيجة لعملها في ظرف مالي سريع التغير وإدراكها لأهمية رأس المال الاستثماري كأداة أساسية لتمويل الشركات، تحصّلت شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية على موافقة ثانية من هيئة السوق المالية في سنة 2015 لتوسيع مجال نشاطها إلى التصرّف في صندوق المخاطر المشترك وصناديق البدأ بالإضافة الى التصرّف الفردي بموجب تفويض محافظ شركة الاستثمار ذات رأس المال الثابت وشركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

بعد التنظيم الجديد للشركات التابعة للبنك حسب الأعمال، تخصصت الشركة في التصرف في صندوق المخاطر المشترك بداية من جويلية 2020.

في سنة 2022، قامت شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بالتصرّف في صندوقين:

الصندوق المشترك للمخاطر «ESSOR FUND» بمبلغ يقدر بـ 5 مليون دينار مُخصص لتمويل مشاريع ضمن إطار التنمية الإقليمية.

الصندوق المشترك للمخاطر «STB GROWTH FUND» بمبلغ 11.3 مليون دينار مُخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة في القطاعات المبتكرة.

منذ تأسيسهما، ساهم الصندوقان في تمويل العديد من المشاريع العاملة في قطاعات اقتصادية مختلفة وتم تركيزهما في مناطق مختلفة من البلاد.

تخطط شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية لإنشاء صناديق جديدة لدعم عملاء البنك في مشاريعهم الاستثمارية والتنموية.

شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك سيكاف

شركة الاستثمار لمجمع الشركة التونسية للبنك سيكاف STB INVEST SICAF هي شركة استثمار ذات رأس مال ثابت يُنظمها القانون عدد 88-92 المؤرخ في 2 أوت 1988 بصيغته المعدلة بموجب القانون عدد 92-113 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقوانين عدد 95-87 وعدد 95-88 المؤرخة في 30 أكتوبر 1995.

تهدف هذه الشركة، التي تمّ تأسيسها سنة 1991، الى التصرف في محفظة الأوراق المالية القابلة للتحويل من خلال استخدام أموالها الخاصة بالإضافة الى جميع العمليات ذات الصلة، بما في ذلك عمليات المساهمة.

كما تشارك STB INVEST في تمويل الشركات من خلال عدة وسائل مثل: المساهمات المباشرة في رأس المال وعمليات النقل والتدفقات الحرة وعمليات الشراء في البورصة واقتناء سندات الديون العمومية والخاصة.

في سنة 2019، نفذت شركة STB INVEST عملية دمج عن طريق الاستيعاب لشركة السيكاف الثانية «SOFI-ELAN»، وبذلك ارتفع رأس مالها من 36,000,000 دينار إلى 39,351,980 دينار.

وقد نتج عن هذه العملية تحكم أفضل في الأعباء وتعزيز نشاط «Prive Equity» في القطب المالي للمجمع.

الشركة التونسية لاستخلاص الديون STRC

تم بعثها سنة 1999 وهي الشركة الأولى لاستخلاص الديون البنكية المرخص لها بمقتضى القانون 4-98 المؤرخ في 2 فيفري 1998 وتقوم هذه الشركة باستخلاص الديون لحسابها الخاص أو لحساب الغير.

ولتحقيق أهداف الفعالية والكفاءة، طورت الشركة التونسية لاستخلاص الديون نظامها المعلوماتي وتنظيمها وذلك للاستجابة إلى متطلبات المهنة وهو ما مكنها من بلوغ أهداف طموحة فيما يتعلق بالاستخلاص وبالنتائج.

وطبقا لمتطلبات منشور البنك المركزي التونسي 01-2022 المتعلق بالتحكم في الديون المتعثرة وتسويتها، وضعت الشركة مخططا لتسوية الديون القديمة والغير قابلة للاسترجاع.

شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB SICAR

تأسست شركة STB SICAR سنة 1998 وهي شركة استثمار ذات رأس مال مُخاطرة. تهدف الشركة إلى المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير في رأس مال الشركات بهدف التفويت لاحقا في هذه المساهمات

كما تهدف STB SICAR الى تمويل ومرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء أو التطوير بإيجاد حلول مالية مناسبة.

تدير شركة STB SICAR في سنة 2022 محفظة مُكوّنة من 58 صندوقًا للاستثمار في 300 مساهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تقع في 24 منطقة من البلاد.

وإدراكًا منها لأهمية أهداف التنمية المستدامة، أنشأت STB SICAR ميثاقا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لاختيار المشاريع التي سيتم تمويلها. كما شرعت في عدد من إجراءات دعم لشركائها في مبادراتهم للمسؤولية البيئية والاجتماعية والتنمية المستدامة.

كما عززت شركة STB SICAR حوكمتها من خلال إنشاء لجان تضمن عمليات مراقبة على عدة مستويات لتطهير محفظتها وبدأ عملية انتعاش جديدة من خلال المساهمة في مشاريع واعدة جديدة.

القطب السياحي

شركة أكتيف وتلز

تم تأسيس الشركة سنة 2006 ويتمثّل هدفها الأساسي في التصرّف في كل وحدة أو مجموعة سياحية بالإضافة إلى المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في أي شركة تتعلق بأي نشاط سياحي ولا سيما إنشاء واقتناء وتهيئة وبيع وتأجير واستغلال جميع الوحدات أو المجموعات الفندقية أو السياحية أو الساحلية.

تعنى الشركة بتسوية الأوضاع القانونية والعقارية وتقييم وإجراءات التفويت في الوحدات الفندقية لمحفظتها.

الدخيلة

تأسست الشركة السياحية الدخيلة سنة 1966، وهي تهدف إلى إحداث وحدات فندقية وسياحية وإدارتها. وهي تستغل منذ سنة 1968 قرية «إقامة نادي صقانس» في المنطقة السياحية بالمنستير والتي تم تأجيرها منذ عدة سنوات.

ومن أجل الامتثال للقوانين الجاري بها العمل (القانون عدد 48 لسنة 2016) سمحت لجنة تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمة العمومية في 6 ديسمبر 2018 للشركة بالتفويت في حصة مجموعة الشركة التونسية للبنك (67.87%) في رأس مال الشركة.

سيتم وضع الصيغة النهائية لهذه العملية بموجب القوانين التنظيمية الجاري بها العمل وذلك من خلال طلبات عروض على أساس كرّاس الشروط وتقييم مسبق للشركة من قبل مكتب تقييم مُختص.

وفي هذا السياق، وضعت الشركة مواصفات لاختيار مكتب تقييم مُختص لمراجعة وبيع هذه المجموعة من الأسهم.

القطب العقاري

عقارية الشارع

تأسست الشركة سنة 1931، وهي إحدى أقدم الشركات الناشطة في هذا القطاع ولعبت دورًا رئيسيًا في تطوير قطاع العقارات ودعم حركة التوسع الحضري في البلاد.

بهدف تدعيم أداء الشركة وزيادة قيمتها، تم عقد جلسة عامة غير عادية للموافقة على التمديد في غرضها الاجتماعي من خلال إضافة نشاط «تطوير وإعادة تهيئة المباني بالإضافة إلى قيادة الأشغال نيابة عن مجمع الشركة التونسية للبنك.

قطب الخدمات

الشركة التونسية للبنك للسلامة والحراسة

الشركة التونسية للبنك للسلامة والحراسة هي شركة خفية الاسم تأسست سنة 2015 وتهدف الى ضمان أمن وحراسة السلع والمؤسسات وعمومًا أي خدمات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بأهدافها.

الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك

الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك هي شركة خفية الاسم تأسست سنة 2014 وتهدف الى تقديم خدمات التنظيف للمباني والمنشآت وعمومًا أي خدمات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بأهدافها.

وقد قامت الشركة بالتمديد في غرضها الاجتماعي من خلال إضافة نشاط ثانوي وهو «توفير الموارد البشرية».

وبالتالي، أصبحت الشركة حاليا قادرة على تلبية احتياجات البنك وشركاته التابعة من الموارد البشرية لضمان أنشطة الدعم والمساندة.

الشركة العامة للبيع

تأسست الشركة سنة 2007 بموجب قرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية لتصفية الشركة التونسية لصناعة السيارات STIA.

تتخصص هذه الشركة في اقتناء وإعادة بيع الأصول أو الأصول العقارية أو المنقولة للشركة التونسية لصناعة السيارات.

كما نجحت الشركة العامة للبيع في التفويت في موقع الشركة التونسية لصناعة السيارات – سوسة مع تحقيق فائض قيمة هام وحققت تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية على عملية بيع الأصول المتبقية.

شركة المغازات العامة والمستودعات الحقيقية التونسية

تأسست شركة المغازات العامة والمستودعات الحقيقية التونسية سنة 1889 بموجب قرار الباي وهي تتمثل في مستودع عام يعمل تحت رقابة الجمارك في المجالين التاليين :

- استلام وتخزين البضائع الخاضعة للترانزيت المؤقت المخصص للسوق المحلية أو للتصدير.
- استلام وحراسة مركبات الوكلاء وغير المقيمين.

وفي سنة 2022، قامت شركة العقارات والمستودعات الحقيقية التونسية بتسوية لحقوق الوكالة لاستغلال المستودع العام وذلك لتسوية وضعيته القانونية ووضع مسودة عقد وكالة مع الدولة وهو في طور التقديم للمرافقة القانونية.

نظرًا للنتائج الذي حققتها الشركة والطلب الهام على السوق، تزمع شركة العقارات العامة والمستودعات الحقيقية التونسية تنويع وتوسيع محفظة أنشطتها في السنوات القادمة.

قائمة الشركات المكونة لمجمع الشركة التونسية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2022

بآلاف الدنانير

	الشركات المجمعة	قطب النشاط	البلاد	رأس مال
1 -	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	مؤسسات القرض	تونس	776 875
2 -	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	39 352
3 -	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	مؤسسات مالية	تونس	2 500
4 -	المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	6 500
5 -	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	19 495
6 -	عقارية الشارع	عقاري	تونس	9 400
7 -	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	خدمات	تونس	39 662
8 -	الشركة العامة للبيع	خدمات	تونس	4 000
9 -	الدخيلة	سياحية	تونس	7 500
10 -	شركة أكتيفوتلز	سياحية	تونس	28 784
11 -	سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	تونس	912
12 -	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	مؤسسات مالية	تونس	1 082
13 -	سيكاف الرقاعية	مؤسسات مالية	تونس	3 920
14 -	سيكاف المدخر	مؤسسات مالية	تونس	15 142
15 -	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا) (بالاورو)	مؤسسات القرض	فرنسا	59 695
16 -	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	خدمات	تونس	500
17 -	المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	خدمات	تونس	20
18 -	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	تونس	649
19 -	الشركة النيجيرية للبنك (الفرنك الافريقي FCFA)	مؤسسات القرض	النيجر	23 367
20 -	الشركة المدنية للعقار "دار المصرفي"	خدمات	تونس	1 773
21 -	شركة القطب التنموي المنستير الفجة	سياحية	تونس	8 000
22 -	شركة السلامة والحراسة	خدمات	تونس	200

ترتيب الشركات المكونة لمجمع الشركة التونسية للبنك

شركات مُدمجة حسب طريقة الدمج الكلي

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 28.5 ومعيار المحاسبة التونسي 36، يتم تطبيق طريقة الدمج الكلي حين تمارس الشركة الأم مراقبة حصرية على المؤسسة التي سيتم تجميعها اي الصلاحيات لقيادة السياسات المالية والعملياتية من أجل الحصول على فوائد أنشطتها بالإضافة الى سلطة تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية المعادلة.

يبلغ عدد الشركات المدمجة كليا 13 شركة بما في ذلك الشركة الأم :

بآلاف الدنانير

الشركات المجمعة	قطب النشاط	البلاد	رأس مال
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	مؤسسات القرض	تونس	776 875
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	39 352
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	مؤسسات مالية	تونس	2 500
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	6 500
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	تونس	19 495
عقارية الشارع	خدمات	تونس	9 400
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	مؤسسات مالية	تونس	39 662
الشركة العامة للبيع	خدمات	تونس	4 000
الدخيلة	خدمات	تونس	7 500
شركة أكتيفوتلز	خدمات	تونس	28 784
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	خدمات	تونس	500
المغازات العامة و المستودعات الحقيقية	خدمات	تونس	20
شركة السلامة والحراسة	خدمات	تونس	200

شركات مُدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولية 28.5 ومعيار المحاسبة التونسي 36، تعمل الشركات المدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة في مجموعة الشركة التونسية للبنك في قطاعات مختلفة كشركات السيكاف والخدمات ومنها أساسا القطاع السياحي. وبالتالي وفي إطار دعمها للاقتصاد الوطني، تمارس الشركة الأم نفوذا هاما يظهر اساسا فيما يلي :

- تمثيل في مجلس الإدارة أو في هيكل التسيير المعادل في المؤسسة التي تملكها؛
- المساهمة في صياغة السياسات عبر تقديم الاستشارة والمرافقة اللوجستية والمالية ؛
- توجد معاملات هامة بين الشركة التونسية للبنك والمؤسسة التي تملكها لا سيما فيما يخص التعهدات بالمساهمة و/أو بالقروض (في إطار مجموعة بنكية) ؛
- تبادل أعوان التسيير (كأعوان ملحقين).

بآلاف الدنانير

الشركات المجمعة	قطب النشاط	البلاد	رأس مال
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	تونس	912
سيكاف المستقبل	مؤسسات مالية	تونس	1 082
سيكاف الرقاعية	مؤسسات مالية	تونس	3 920
سيكاف المدخر	مؤسسات مالية	تونس	15 142
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا) (بالاورو)	مؤسسات القرض	فرنسا	59 695
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	تونس	649
الشركة النيجيرية للبنك (الفرنك الافريقي FCFA)	مؤسسات القرض	النيجر	23 367
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	خدمات	تونس	1 773
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	خدمات	تونس	8 000

تطوّر نسب المراقبة ونسب الحصص

نسب المراقبة

المراقبة هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والعملياتية للمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها.

تعكس النسبة المئوية للمراقبة علاقة التبعية المباشرة و/ أو غير المباشرة بين الشركة التونسية للبنك والشركات المجمعة ما يمكن من تحديد الشركات التي يجب تضمينها في محيط الدمج وطرق الدمج التي سيتم تطبيقها. تقدم النسبة المئوية للمراقبة عدد حقوق التصويت التي تملكها الشركة التونسية للبنك في

الشركة المجمعة ويتم احتسابها بجمع حقوق التصويت التي تملكها بصفة مباشرة أو غير مباشرة للشركات الخاضعة للمراقبة الحصرية لـلشركة التونسية للبنك.

ويقدم الجدول التالي النسب المئوية التي تم تحديدها في 31 ديسمبر 2022 بالإضافة الى النسب المحددة في 31 ديسمبر 2021 :

	الشركات المجمعة	تطور نسبة المراقبة		التغير
		2022	2021	بالنسبة المائوية
1 -	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%100,00	%100,00	%0,00
2 -	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%95,05	%95,05	%0,00
3 -	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	%99,99	%99,99	%0,00
4 -	المالية للشركة التونسية للبنك	%96,71	%96,71	%0,00
5 -	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,50	%99,50	%0,00
6 -	عقارية الشارع	%99,90	%99,90	%0,00
7 -	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%100,00	%100,00	%0,00
8 -	الشركة العامة للبيع	%50,00	%50,00	%0,00
9 -	الدخيلة	%67,87	%67,87	%0,00
10 -	شركة أكتيفوتلز	%100,00	%100,00	%0,00
11 -	سيكاف المستثمر	%78,05	%78,17	(%0,12)
12 -	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	%98,32	%98,35	(%0,03)
13 -	سيكاف الرقاعية	%2,53	%1,61	%0,91
14 -	سيكاف المدخر	%7,61	%8,83	(%1,22)
15 -	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%49,99	%49,46	%0,53
16 -	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%99,98	%99,98	%0,00
17 -	المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%49,95	%49,95	%0,00
18 -	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,06	%27,06	%0,00
19 -	الشركة النيجيرية للبنك	%25,00	%25,00	%0,00
20 -	الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	%19,96	%19,96	%0,00
21 -	شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%0,00
22 -	شركة السلامة والحراسة	%99,90	%99,90	%0,00

نسب الحصص أو التبعية المالية للمجمع

تعبر نسبة الحصص عن حصة رأس المال التي تملكها الشركة التونسية للبنك بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة في كل شركة مجمعة. وعلى عكس النسبة المئوية للمراقبة التي تحدد طريقة التجميع، تسمح النسبة المئوية للحصص بوضع عملية التجميع حيز التنفيذ. في الواقع، تمكن نسبة الحصص من تقييم حقوق الشركة التونسية للبنك في صافي أصول الشركات المجمعة بالإضافة الى المساهمين الأقلية.

كما تستخدم نسبة الحصص أيضا كأداة أساسية لوضع بنود التجميع عند القيام بإلغاء العمليات المتبادلة وعند توزيع الأموال الذاتية. يتم احتساب نسبة الحصص عن طريق جمع النسب المئوية للمساهمات التي تملكها الشركة الأم بصفة مباشرة في رأس مال الشركة التابعة لها وتقدير ضارب النسب لرؤوس أموال الشركات المتفرعة عن المؤسسات التابعة بصفة مباشرة اوغير مباشرة.

يقدم الجدول التالي نسب الحصص التي تم تحديدها في 31 ديسمبر 2022 وفي 31 ديسمبر 2021 على التوالي :

	الشركات المجمعة	تطور نسبة الحصص 2022	تطور نسبة الحصص 2021	التغير 2021-2022 بالنسبة المائوية
1 -	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%99,99	%99,98	%0,00
2 -	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%94,73	%94,72	%0,00
3 -	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	%99,40	%99,40	%0,00
4 -	المالية للشركة التونسية للبنك	%95,55	%95,55	%0,00
5 -	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%98,58	%98,58	%0,00
6 -	عقارية الشارع	%99,16	%99,16	%0,00
7 -	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%99,72	%99,72	%0,00
8 -	الشركة العامة للبيع	%49,99	%49,99	0,00%
9 -	الدخيلة	%67,51	%67,51	%0,00
10 -	شركة أكتيفوتلز	%99,94	%99,93	%0,00
11 -	سيكاف المستثمر	%75,74	%75,85	(%0,12)
12 -	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	%97,52	%97,55	(%0,03)
13 -	سيكاف الرقاعية	%2,43	%1,56	%0,87
14 -	سيكاف المدخر	%7,49	%8,68	(%1,19)
15 -	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%49,99	%49,45	%0,54
16 -	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%97,15	%97,15	%0,00
17 -	المغازات العامة و المستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%49,94	%49,93	%0,00
18 -	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,05	%27,05	%0,00
19 -	الشركة النيجيرية للبنك	%25,00	%25,00	%0,00
20 -	الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	%19,96	%19,96	%0,00
21 -	شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%0,00
22 -	شركة السلامة والحراسة	%97,06	%97,06	%0,00

نظرة عامة على تطور مؤشرات مجمع الشركة التونسية للبنك

الأرقام الرئيسية لمجمع الشركة التونسية للبنك

	بملايين الدنانير	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	معدل تطور نسبة النموّ
النشاط	مجموع الموازنة	10 615,0	11 406,8	12 348,4	13 583,5	14 765,0	%8,6
	إيداعات الحرفاء	6 340,1	7 331,9	8 413,7	8 982,9	9 794,4	%11,5
	قائم صافي القروض للحرفاء	7 074,1	7 974,2	9 081,7	9 718,1	10 842,3	%11,3
النتائج	هامش الوساطة	247,9	359,4	361,9	363,4	370,0	%10,5
	حجم العمولات الصافية	86,2	103,0	115,9	132,1	134,9	%11,8
	رقم الأعمال	835,5	1 043,3	828,0	1 119,9	1 286,2	%11,4
	الناتج البنكي الصافي	465,0	596,6	621,3	650,4	697,5	%10,7
	أعباء عملية	240,7	255,7	273,5	314,8	337,7	%8,8
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	59,9	7,871	68,4	125,7	99,4	%13,5
الأموال الذاتية	رأس المال	776,9	776,9	776,9	776,9	776,9	%0,0
	احتياطيات مجمعة	79,8	7,231	8,003	2,073	485,5	%57,1
	أسهم ذاتية	-5,5	5,5-	5,5-	5,5-	5,5-	%0,0
	نتائج السنة	59,9	7,871	68,4	125,7	99,4	%13,5
	أموال ذاتية	911,1	1 082,7	1 140,6	1 267,3	1 356,2	%10,5
المردودية	مردودية الأموال الذاتية	%7,0	%8,91	%6,4	%11,0	%7,9	%3,0
	مردودية الأصول	%0,6	%1,6	%0,6	%1,0	%0,7	%3,6
	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	%12,9	%30,0	%11,0	%19,3	%14,2	%2,6
	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	%18,5	%17,3	%18,7	%20,3	%19,3	%1,1
	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	%53,3	%60,2	%58,2	%55,9	%53,1	(%0,1)
	عمولات صافية/مجموع الأجور	%54,0	%60,9	%65,1	%64,6	%60,8	%3,0
	معامل الاستغلال	%51,8	%42,9	%44,0	%48,4	%48,4	(%1,7)

تطورات الموازنة المجمعة

على مستوى بنود الأصول

في نهاية سنة 2022، بلغ إجمالي أصول مجموعة الشركة التونسية للبنك 14.765,0 مليون دينار بزيادة تقدر بـ 1.181,5 مليون دينار أو 8,7% مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية سنة 2021.

يفسر الارتفاع المسجل من خلال التطورات المختلفة التالية :

- زيادة قروض الحرفاء بـ 1.124,2 مليون دينار أو +11,6% والتي بلغت 10.842,3 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2022. تعود هذه الزيادة إلى الشركة الأم التي شهدت زيادة لقائمها بـ 1.129,3 مليون دينار أو 11,6%.
- زيادة محفظة السندات التجارية بـ +279,8 مليون دينار أو +42,9% الملاحظة أساسا على مستوى الشركة الأم (+294,2 مليون دينار أو +48,0%).
- نمو محفظة سندات الاستثمار بـ 164,9 مليون دينار أو 14,7% يتركز هذا النمو تقريبا على مستوى محفظة الشركة الأم.
- تراجع الأموال والخزينة لدى البنك المركزي التونسي بـ 357,3 مليون دينار والديون على المؤسسات البنكية والمالية بـ 125,6 مليون دينار. تم تسجيل هذه التغييرات أساسا على مستوى حسابات الشركة الأم.

على مستوى بنود الخصوم

سجل إجمالي خصوم المجموعة زيادة تقدر بـ 1.092,3 مليون دينار أو 8,9% والتي تفسر أساسا بالتغييرات المختلفة التالية :

- زيادة الودائع وأموال الحرفاء : +811,5 مليون دينار أو +9,0% ليبلغ قائمها 9.794,4 مليون دينار في نهاية 2022 مقابل 8.982,9 مليون دينار نهاية 2021. وعلى هذا النحو، سجلت الشركة الأم زيادة بـ 815,6 مليون دينار أو +9,0%
- زيادة قائم الاقتراضات والموارد الخصوصية : +129,7 مليون دينار أو +27,0%. وسجل هذا الصنف من الموارد بالنسبة للشركة الأم زيادة بـ 135,7 مليون دينار أو 27,4%.
- تراجع الودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية : -10,6 مليون دينار أو -1,9%

على مستوى الأموال الذاتية

بلغ اجمالي الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك 1.356,2 مليون دينار في نهاية سنة 2022 مقابل 1.267,3 مليون دينار في موفى السنة المالية 2021 ليسجل زيادة بـ 88,9 مليون دينار أو +7% يعزى هذا التغير إلى الزيادة على مستوى الاحتياطيات المجمعة بـ 115,3 مليون دينار أو 31,1% وتراجع نتيجة المجمع بـ 26,4 مليون دينار أ و 21,0%.

تطور نتيجة المجمع ومختلف مكوناتها

في نهاية شهر ديسمبر 2022، سجلت النتيجة الصافية المجمعة تراجعا بـ 26,4 مليون دينار أو 21,0% لتبلغ 99,4 مليون دينار مقابل 125,7 مليون دينار في نهاية سنة 2021.

تعزى هذه النتيجة أساسا إلى المساهمة الإيجابية للشركة الأم (93,1 مليون دينار)

مكن تحليل مكونات النتيجة الصافية للمجمع من ملاحظة ما يلي :

- بلغ الناتج البنكي الصافي 697,5 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 47,0 مليون دينار أو 7,2% مقسمة على النحو التالي :
  - زيادة مداخيل الاستغلال البنك بـ 166,3 مليون دينار أو 14,8%
  - تراجع أعباء الاستغلال البنكي بـ 119,3 مليون دينار أو 25,4%
- زيادة الأعباء العملية بـ 23,0 مليون دينار لتبلغ 337,7 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2022. تفسر هذه الزيادة بما يلي :
  - كتلة الأجور : +17,0 مليون دينار لتبلغ 221,7 مليون دينار نهاية سنة 2022
  - مصاريف الاستغلال العامة : +6,5 مليون دينار لتبلغ 100,9 مليون دينار
- استقر معامل الاستغلال في حدود 48,5% في نهاية سنة 2022 كما بلغ معامل الاستغلال للشركة الام 44,6% سنة 2022 مقابل 43,7% موفى سنة 2021.
- سجلت نتيجة الاستغلال للمجمع تراجعا بـ 63,7 مليون دينار أو 25,8% لتبلغ 183,4 مليون دينار نهاية شهر ديسمبر 2022 مقابل 247,2 مليون دينار نهاية سنة 2021.

أقفلت السنة المحاسبية 2022 بنتيجة مجمعة إيجابية تقدر بـ 99,4 مليون دينار مقابل نتيجة من نفس الصنف تقدر بـ 125,7 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021.

يمكن تفصيل مساهمة الشركة الأم والشركات التابعة في النتيجة على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
مساهمة من الشركة المجمعة الأم	87 732	113 221	(25 489)	(%22,5)
مساهمة الوحدات في القطاع المصرفي	(1 326)	(1 693)	367	%21,7
مساهمة الوحدات في قطاع الخدمات المالية	10 359	8 269	2 090	%25,3
مساهمة الوحدات في قطاع الخدمات الأخرى	2 619	5 941	(3 322)	(%55,9)
المجموع	**99 384**	**125 738**	**(26 354)**	**(%21,0)**

توزيع النتيجة الصافية واحتياطيات المجمع حسب معايير التجميع :

بآلاف الدنانير

الشركات المجمعة	احتياطيات مجمعة		نتائج مجمعة	
	2022	2021	2022	2021
❖ شركات مدمجة بصفة شاملة	**473 917**	**352 247**	**97 682**	**123 777**
1 - الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	489 538	375 636	87 732	113 221
2 - شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	16 823	16 364	2 120	1 510
3 - شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	(5)	800	(463)	(687)
4 - المالية للشركة التونسية للبنك	2 330	1 162	1 831	1 163
5 - شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	5 926	5 563	83	36
6 - عقارية الشارع	(6 225)	(4 965)	265	(1 259)
7 - الشركة التونسية لاستخلاص الديون	(36 040)	(39 494)	5 499	4 919
8 - الشركة العامة للبيع	2 360	(936)	271	3 754
9 - الدخيلة	(1 204)	(273)	59	(932)
10 - شركة أكتيفوتلز	(1 404)	(2 929)	(367)	1 526
11 - الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	(147)	(174)	244	17
12 - المغازات العامة والمستودع الحقيقي للبلاد التونسية	2 017	1 646	479	358
13 - شركة السلامة والحراسة	(52)	(153)	(71)	151
❖ شركات مدمجة بالتقييم بالمعادلة	**11 565**	**17 982**	**1 702**	**1 961**
14 - سيكاف المستثمر	(40)	355	30	(37)
15 - سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)	(14)	9	39	12
16 - سيكاف الرقاعية	(83)	(161)	260	154
17 - سيكاف المدخر	10 203	14 226	960	1 198
18 - البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	(41 525)	(35 801)	(6 240)	(6 154)
19 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	950	1 033	516	549
20 - الشركة النيجيرية للبنك	37 697	34 762	4 913	4 461
21 - دار المصرفي	(420)	(455)	78	35
22 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة	4 797	4 014	1 146	1 743
المجمـــوع	**485 482**	**370 229**	**99 384**	**125 738**

آفاق المجمع

خلال السنة المالية 2022، تم وضع العديد من المشاريع الاستراتيجية بهدف الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وكذلك في إطار قيادة أداء المجمع. كما تم دعم عدد من المشاريع بالاستناد إلى شركات خارجية، في حين أن البعض الآخر تم إرساؤه ومراقبته من قبل الهياكل الداخلية للبنك بالتشاور مع الشركات التابعة للمجمع.

المشاريع الرئيسية التي تمّ تنفيذها هي :

➢ الإعداد لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مجمع الشركة التونسية للبنك :

شرعت الشركة التونسية للبنك في المشاركة بالتعاون مع الشركات التابعة وغيرها من هياكل البنك في الأعمال والاجتماعات التي بدأتها شركة برايس ووتر هاوس كوبرز «PWC» المسؤولة عن مرافقة مجمع الشركة التونسية للبنك فيما يتعلق بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

➢ امتثال إطار حوكمة مجمع الشركة التونسية للبنك لمتطلبات منشور البنك المركزي التونسي «2021-05» :

في إطار امتثال المجموعة لمتطلبات المنشور عدد 5 لسنة 2021 الذي يحدد إطار الحوكمة والذي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية مراعاته، شاركت الشركة التونسية للبنك مع الشركات التابعة المختارة في أشغال تحديد وتنفيذ إطار تقبل للمخاطر بالنسبة لكل

شركة تابعة بالتعاون مع الهياكل المرتبطة بالبنك وشركة مازارس «MAZARS» المسؤولة عن هذه المهمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التابعة مدعوة للامتثال لمتطلبات المنشور المذكور من خلال اعتماد نفس المنهج المعتمد داخل البنك بالتعاون مع الهياكل المعنية بالشركة التونسية للبنك.

➢ اقتناء نظام معلوماتي موحد بين الشركة التونسية للبنك و3 شركات تابعة (Capital Investment STB SICAR وSTB Invest وSTB Manager) :

بهدف تعزيز الرقابة على الشركات التابعة وتحسين جودة المعلومات وتناسق أفضل داخل المجمع قررت الشركة التونسية للبنك شراء برمجيات ستكون بمثابة منظومة معلومات (DCFP) بين الشركة التونسية للبنك والشركات التابعة للاستثمار في رأس المال (STB SICAR وSTB INVEST وSTB MANAGER). يهدف هذا المشروع إلى ضمان المراقبة الجيدة لمحفظة المساهمات وقيادة الشركات التابعة.

➢ تنفيذ إستراتيجية «مزيد الأعمال» لـلشركة التونسية للبنك في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة «الشركة التونسية للبنك آفاق 2026» :

في إطار إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة، طوّرت الشركة التونسية للبنك استراتيجية لتطوير المزيد من أنشطة الأعمال، والتي تتمثل في وضع مقترحات لإدماج قطاعات نمو جديدة وخطط إعادة هيكلة والتي تهدف إلى تعزيز التناسق بين الشركات المختلفة المكونة للمجمع لتقديم حلول كاملة لحرفاء البنك من خلال الخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركات التابعة وزيادة مداخيل البنك من أنشطة الشركات التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك مع ضمان التحكم في المخاطر والربحية السليمة.

القوائم المالية المجمعة

المختومة في 31 ديسمبر 2022

الموازنة المجمعة

قائمة التعهدات المجمعة خارج الموازنة

قائمة النتائج المجمعة

جدول التدفقات المالية المجمعة

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب 2022

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب 2021

المؤشرات المجمعة 2022

المؤشرات المجمعة 2021

الموازنة المجمعة
المقفلة في 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

		الإيضاح	2022	2021	التغير	%
	الأصول					
أصول 1	خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1.6	176 168	533 470	(357 302)	(%67,0)
أصول 2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2.6	446 328	571 959	(125 631)	(%22,0)
أصول 3	مستحقات على الحرفاء	3.6	10 842 311	9 718 101	1 124 210	%11,6
أصول 4	محفظة السندات التجارية (*)	4.6	932 034	652 252	279 782	%42,9
أصول 5	محفظة الاستثمار	5.6	1 286 757	1 121 828	164 929	%14,7
أصول 5	سندات مجمعة بالمعادلة	6.6	134 902	108 153	26 749	%24,7
أصول 6	الأصول الثابتة	7.6	153 201	143 724	9 477	%6,6
	أصول الأدءات المؤجلة		1 208	580	628	%108,3
أصول 7	أصول أخرى	8.6	792 103	733 460	58 643	%8,0
	مجموع الاصول		**14 765 012**	**13 583 527**	**1 181 485**	**%8,7**
	الخصوم					
خصوم 1	البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية	9.6	1 517 934	1 461 625	56 309	%3,9
خصوم 2	إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	10.6	535 650	546 276	(10 626)	(%1,9)
خصوم 3	إيداعات وأموال الحرفاء	11.6	9 794 435	8 982 913	811 522	%9,0
خصوم 4	اقتراضات وموارد خصوصية	12.6	610 055	480 350	129 705	%27,0
	خصوم الأداءات المؤجلة		36 980	34 962	2 018	%5,8
خصوم 5	خصوم أخرى (*)	13.6	901 894	798 515	103 379	%12,9
	مجمـــوع الخصوم		**13 396 948**	**12 304 641**	**1 092 307**	**%8,9**
	حقـــوق الأقلية	**14.6**	**11 831**	**11 551**	**280**	**%2,4**
	الاموال الذاتية					
أذ 1	رأس المال	15.6	776 875	776 875	-	-
أذ 2	مخصصات الدولة		-	-	-	-
أذ 3	احتياطيات مجمعة (*)	15.6	485 482	370 229	115 253	%31,1
أذ 4	أسهم ذاتية		(5 508)	(5 508)	-	-
أذ 5	أموال ذاتية أخرى		-	-	-	-
أذ 6	نتائج مرحلة		-	-	-	-
أذ 7	نتائج مجمعة (*)		99 384	125 739	(26 355)	(%21,0)
	مجموع الاموال الذاتية	**15.6**	**1 356 233**	**1 267 335**	**88 898**	**%7,0**
	مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**14 765 012**	**13 583 527**	**1 181 485**	**%8,7**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

التعهدات خارج الموازنة المجمعة
المقفلة في 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

		الإيضاح	2021	2020	التغير	%
	الخصوم المحتملة					
خ م 1	ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة		**1 493 927**	1 461 294	32 633	%2,2
خ م 2	اعتمادات مستندية		613 717	488 692	125 025	%25,6
خ م 3	أصول مقدمة كضمانات		-	-	-	-
	مجموع الخصوم المحتملة	**1.7**	**2 107 644**	**1 949 986**	**157 658**	**%8,1**
	التعهدات المقدمة					
خ م 4	تعهدات تمويل مقدمة		157 302	115 590	41 712	%36,1
خ م 5	تعهدات خاصة بالسندات		26	101	(75)	(%74,3)
	مجموع التعهدات المقدمة	**2.7**	**157 328**	**115 691**	**41 637**	**%36,0**
	التعهدات المقبولة					
خ م 7	ضمانات مقبولة		3 059 631	2 208 276	851 355	%38,6
	مجموع التعهدات المقبولة	**3.7**	**3 059 631**	**2 208 276**	**851 355**	**%38,6**

قائمة النتائج المجمعة
المقفلة في 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

		الإيضاح	2022	2021	التغير	%
	إيرادات الاستغلال البنكي					
إيراد 1	فوائد ومداخيل مماثلة	1.8	950 975	827 974	123 001	%14,9
إيراد 2	عمولات (على الإيرادات)	2.8	142 623	137 014	5 609	%4,1
إيراد 3	مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية(*)	3.8	116 291	89 473	26 818	%30,0
إيراد 4	مداخيل محفظة سندات الاستثمار (*)	4.8	76 319	65 442	10 877	%16,6
	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي (*)		**1 286 208**	**1 119 903**	**166 305**	**%14,8**
	أعباء الاستغلال البنكي					
عبء 1	فوائد مدينة وأعباء مماثلة	5.8	(580 943)	(464 569)	(116 374)	(25,0%)
عبء 2	عمولات مدينة		(7 773)	(4 887)	(2 886)	(%59,1)
عبء 3	خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية		-	-	-	-
	مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**(588 716)**	**(469 456)**	**(119 260)**	**(%25,4)**
	النـاتج البنكـي الصـافي (*)		**697 492**	**650 447**	**47 045**	**%7,2**
أ4ع/5	مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	6.8	(204 430)	(123 631)	(80 799)	(%65,4)
أ5ع/6	مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	7.8	561	(2 708)	3 269	%120,7
إيراد 7	إيرادات استغلال أخرى	8.8	27 535	37 834	(10 299)	(%27,2)
عبء 6	مصاريف الأعوان	9.8	(221 682)	(204 664)	(17 018)	(%8,3)
عبء 7	أعباء الاستغلال العامة	10.8	(100 899)	(94 399)	(6 500)	(%6,9)
عبء 8	مخصصات الاستهلاكات والمدخرات على الأصول الثابتة		(15 140)	(15 705)	565	%3,6
	نتيجة الاستغلال (*)		**183 437**	**247 174**	**(63 737)**	**(%25,8)**
إيراد 11	الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة		1 733	1 988	(255)	(%12,8)
أ8ع/9	رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى	11.8	20 186	(1 292)	21 478	%1662,4
عبء 11	الأداء على الأرباح (*)	12.8	(96 995)	(96 540)	(455)	(%0,5)
	نتيجة الأنشطة العادية (*)		**108 361**	**151 330**	**(42 969)**	**(%28,4)**
أ9ع/10	رصيد الربح أوالخسارة على العناصر الخارقة للعادة		(7 932)	(21 736)	13 804	%63,5
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية (*)		**100 429**	**129 594**	**(29 165)**	**(%22,5)**
أ9ع/10	حقوق الأقلية في النتيجة		1 045	3 855	(2 810)	(%72,9)
	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المحاسبية (*)		**99 384**	**125 739**	**(26 355)**	**(%21,0)**
	تأثيرات التغييرات المحاسبية		(11 506)	(8 720)	(2 786)	(%31,9)
	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)		**87 878**	**117 019**	**(29 141)**	**(%24,9)**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

جدول التدفقات النقدية المجمعة
للفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2022

(الوحدة : 1000 دينار)

	الإيضاح	2022	2021	التغير	%
أنشطة الاستغلال					
ايرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		1 189 736	997 319	192 417	%19,3
أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة		(550 442)	(428 555)	(121 887)	(%28,4)
ايداعات او سحوبات لدى مؤسسات بنكية و مالية اخرى		32 803	40 003	(7 200)	(%18,0)
قروض و تسبقات /سداد قروض و تسبقات ممنوحة للحرفاء		(1 295 614)	(666 573)	(629 041)	(%94,4)
ايداعات او سحوبات الحرفاء		807 737	576 899	230 838	%40,0
اقتناءات او تفويت في سندات توظيف		(44 001)	(189 775)	145 774	%76,8
مبالغ مسددة للاعوان و دائنون اخرون		(193 803)	(243 756)	49 953	%20,5
تدفقات نقدية اخرى متاتية من انشطة الاستغلال		(41 056)	5 688	(46 744)	(%821,8)
اداءات على الأرباح		(113 315)	(109 674)	(3 641)	(%3,3)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1.9	**(207 955)**	**(18 424)**	**(189 531)**	**(%1028,7)**
أنشطة الاستثمار					
فوائد و ارباح مقبوضة على محفظة الاستثمار		68 140	62 777	5 363	%8,5
اقتناءات او تفويت في محفظة الاستثمار		(192 087)	(61 770)	(130 317)	(%211,0)
اقتناءات او تفويت في الاصول الثابتة		(24 426)	(11 735)	(12 691)	(%108,1)
تدفقات أخرى للاستثمار		-	-	-	-
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	2.9	**(148 373)**	**(10 728)**	**(137 645)**	**(%1283,0)**
أنشطة التمويل					
اصدار او تسديد الاقتراضات		43 437	52 423	(8 986)	(%17,1)
اصدار او تسديد الموارد الخصوصية		66 134	66 821	(687)	(%1,0)
ارباح موزعة وتوزيعات أخرى		317	(23)	340	%1478,3
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	3.9	**109 888**	**119 221**	**(9 333)**	**(%7,8)**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولة وما يعادلها		(155)	(145)	(10)	(%6,9)
تأثير تغيرات في محيط التجميع على السيولة وما يعادلها		-	-	-	-
تأثير عمليات إعادة التصنيف والتصحيحات على السيولة وما يعادلها		139	-	139	-
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها	3.9	**(246 456)**	**89 924**	**(336 380)**	**(%374,1)**
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(977 043)	(1 066 967)	89 924	%8,4
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	4.9	**(1 223 499)**	**(977 043)**	**(246 456)**	**(%25,2)**

الإيضـاحات حـول القـوائم المـالية
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

إيضاح 1 – تقديم مجمع الشركة التونسية للبنك

يتكون مجمع الشركة التونسية للبنك من البنك وهي المؤسسة الأم و12 شركة تابعة و9 شركات شريكة تعمل أساسا في القطاعات المالية والبنكية والخدمات الأخرى.

يقدم المجمع في 31 ديسمبر 2022 كالاتي :

الشركة التونسية للبنك مؤسسة قروض بنك المقر المركزي: شارع الهادي نويرة 1001 تونس –الجمهورية التونسية	
خدمات مالية	
شركة الاستثمار ذات راس مال التنمية مبنى صواربي المركز العمراني الشمالي 1003 تونس	**شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك** مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه
المالية للشركة التونسية للبنك مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	**الشركة التونسية لاستخلاص الديون** شارع الحبيب بورقيبة مبنى افريكا 1000 تونس
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	**سيكاف المستثمر** مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه
سيكاف الادخار الرقاعي مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	**سيكاف المدخر** الشركة التونسية للبنك شارع الهادي نويرة 1001 تونس
سيكاف المستقبل مبنى الشركة التونسية للبنك 34 شارع الهادي كراي 1004 المنزه	
الخدمات البنكية	
البنك الأجنبي التونسي 19، شارع لي بيراميد 75001 باريس	**سوني بنك** شارع لا ميري نيامي عدد 0891، شارع أفريقيا، نيامي النيجر
خدمات اخرى	
الشركة العامة للبيع مبنى الشركة التونسية للبنك شارع الهادي نويرة 1001 تونس	**شركة أكتيف اوتلز** شارع محمد الخامس 1001 تونس
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك 11 نهج المقاولين 1001 تونس	**السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك** 11 نهج المقاولين 1001 تونس
الدخيلة 2525 شارع جون جوريس 1002 تونس	**الشركة التونسية للمراقبة VERITAS** 728 ضفاف البحيرة 1080 ضفاف البحيرة
عقارية الشارع 31 شارع باريس 1002 تونس	**دار المصرفي** 13 شارع خير الدين باشا 1002 تونس
القطب الصناعي الفجة 1153 المرناقية منوبة	**المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية MGERT** 132 مكرر نهج الكيمياء سيدي رزيق

يوجد المقر المركزي للشركة التونسية للبنك في شارع الهادي نويرة 1001 تونس. وتتكون شبكة استغلالها من 147 فرعا و194 موزع آلي للأوراق النقدية و11 إدارة جهوية وفرعين رئيسيين.

تقدم بنية رأس مال البنك في 31 ديسمبر 2022 كالاتي :

المساهمين	عدد الأسهم	المبلغ بالألف دينار	% من راس المال
مساهمين تونسيين	**153 891 933**	**769 460**	**%99,0**
الدولة التونسية	111 160 004	555 800	%71,5
الشركات العمومية	18 408 461	92 042	%11,8
الأشخاص المعنويين الخواص	10 825 786	54 129	%7,0
إعادة شراء البنك لأسهمه	679 987	3 400	%0,4
أشخاص طبيعيين	12 817 695	64 088	%8,2
مساهمين أجنبيين	**1 483 067**	**7 415**	**%1,0**
أشخاص معنويين	1 382 570	6 913	%0,9
أشخاص طبيعيين	100 497	502	%0,1
المجموع	**155 375 000**	**776 875**	**%100,0**

إيضاح 2 – الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك طبقا لأحكام القانون عدد 96-112 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للشركات الصادر بالمرسوم عدد 96-2459 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على إطار المفاهيم والمعايير المحاسبية التونسية ومن بينها خاصة المعايير المحاسبية القطاعية من عدد 21 إلى 25 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المالية بتاريخ 25 مارس 1999 بالإضافة إلى المعايير المحاسبية المتعلقة بالتجميع المحاسبي الفنية من عدد 35 إلى 39 المنصوص عليها في مرسوم وزارة المـــالية بتاريخ 1 ديسمبر 2003.

إيضاح 3 – قواعد الاحتساب والمبادئ المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المجمعة على أساس القوائم السنوية الفردية للشركة التونسية للبنك وجميع الشركات التابعة الهامة التي تراقبها.

تتلخص أهم المبادئ المحاسبية المطبقة فيما يلي :

3-1 مبادئ التجميع

3-1-1 طرق التجميع المحاسبي

طريقة التجميع الكلي

الشركات المدمجة كليا هي المؤسسات التي يقوم المجمع بمراقبتها بصفة حصرية قانونيا، ضمنيا أو شكليا. ويملك المجمع حق المراقبة الحصرية لشركة تابعة عندما يتسنى له ادارة سياساتها المالية والعملية وذلك للاستفادة من أنشطتها.

وترتكز هذه الطريقة على تعويض مبالغ سندات المساهمة بعناصر من الأصول والخصوم والأعباء والمداخيل لكل من الشركات المجمعة مع الإشارة إلى حصص الأقلية في الأموال الذاتية المجمعة وفي النتيجة المجمعة للسنة المحاسبية.

وتقوم طريقة الدمج الكلي على إنجاز المراحل المتتالية الآتي ذكرها :

- يتم تجميع القوائم المالية الفردية للشركة الأم وللمؤسسات التابعة لها بجمع مختلف بنودها المتشابهة على مستوى الأصول والخصوم والأموال الذاتية والإيرادات والأعباء ؛
- تطرح القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في كل شركة تابعة إضافة إلى حصة الشركة الأم في الأموال الذاتية لكل شركة تابعة ؛
- تحصر حصص الأقلية في النتائج الصافية للشركات التابعة المجمعة للسنة المحاسبية وتطرح من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية الراجعة لمالكي الشركة الأم ؛
- تحصر حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركات التابعة المجمعة وتقدم في الموازنة المجمعة بصورة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم ؛

تتكون حصص الأقلية في الأموال الذاتية من القيمة المحتسبة في تاريخ التجميع الأصلي حسب المعايير المحاسبية 38 المتعلقة بتجميع الشركات وحصة الأقلية في تدفقات الأموال الذاتية منذ تاريخ التجميع ؛

- تطرح الأرصدة والعمليات المتبادلة والأرباح الكامنة الناتجة عنها بشكل متماثل وتطرح الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة إلا إذا كان بالإمكان استخلاص الكلفة ؛
- تعالج الفوارق الوقتية المتأتية من تصفية الأرباح والخسائر الكامنة الناتجة عن العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجمع حسب القواعد المحاسبية المتعلقة بالأداء على النتائج.

طريقة التجميع بالمعادلة

الشركات المجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة هي المؤسسات التابعة للشركة التونسية للبنك التي يؤثر المجمع بصفة جدية في سير أعمالها.

ويؤثر المجمع بصفة جدية في الشركة عندما يكون بإمكانه المساهمة في قرارات السياسة المالية والعملية للشركة دون ممارسة رقابة على هذه السياسات.

وحسب طريقة التقييم بالمعادلة، تسجل مساهمة المجموعة في البداية بالكلفة ويتم الترفيع أو التخفيض في قيمتها المحاسبية لأخذ حصة المستثمر في نتائج الشركة التي يملكها بعين الاعتبار بعد تاريخ الاقتناء.

وتخفض التوزيعات الواردة من الشركة المالكة من القيمة المحاسبية للمساهمة. وبالإمكان كذلك تعديل القيمة المحاسبية عند الضرورة لتغييرات ناتجة عن تغير الأموال الذاتية للشركة التي يملكها المجمع والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في قائمة النتائج.

بذلك، تعوض قيمة سندات المساهمات بحصة المجمع في الأموال الذاتية بما فيها نتيجة الشركات المجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

3-1-2 قواعد خاصة بالتجميع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة باستعمال طرق محاسبية متماثلة بالنسبة للمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المماثلة.

• التجميع الكلي لشركات تابعة عاملة في نشاطات مختلفة عن نشاطات مجال الخدمات المالية

يتم تجميع الشركات التابعة المراقبة بصفة كلية من قبل الشركة التونسية للبنك عن طريق التجميع الكلي دون اعتبار قطاع النشاط.

تمت إعادة معالجة القوائم المالية للشركات المجمعة من اجل جعلها مطابقة لقواعد التقييد المحاسبي والتقييم وتقديم مجموعة الشركة التونسية للبنك. كما تمت المحافظة على المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم الخاصة بالنشاطات غير البنكية في الحسابات المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك.

• تقديم القوائم المالية المجمعة الموجزة

يمتثل تقديم القوائم المالية المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك إلى المعيار المحاسبي عدد 21 المتعلق بتقديم القوائم المالية للمؤسسات البنكية.

تظهر المداخيل غير البنكية الناجمة عن الشركات التابعة ضمن عناصر البند «مداخيل استغلال أخرى».

• إعادة معالجة الديون البنكية التي تم التفويت بها لشركة استخلاص الديون

بالنسبة لجملة الديون التي تم التفويت فيها للشركة التونسية لاستخلاص الديون (لسنوات 2017-2018-2019-2020-2021 و2022)، تم بعد طرح النتيجة الداخلية للتفويت إعادة تكوين القائم الإجمالي بالإضافة إلى تغطيته.

تقدم الديون الصافية من المدخرات والفوائد المعلقة في الموازنة المجمعة على مستوى بند «الديون المستحقة على الحرفاء».

• إعادة معالجة الأموال المتصرف فيها

تعوض قوائم الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية بالاستعمالات على هذه الأموال وذلك طبقا للقوائم المالية كما يتم إعادة تصنيف المدخرات والنتائج على الأموال المتصرف فيها كمدخرات ونتائج خاصة بهذه الاستعمالات.

• طرح العمليات المتبادلة

تطرح الأرصدة والعمليات المتبادلة والمداخيل والأعباء والأرباح الكامنة الناتجة عنها بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة.

تتم تصفية الأرباح والخسائر الكامنة الناتجة عن عمليات التفويت في أصول داخل المجمع والمدخرات الخاصة بها.

• معالجة الفوارق الناتجة عن التجميع الأولي

يتمثل فارق التجميع في الفرق عند الاقتناء بين تكلفة اقتناء السندات وقيمتها المعادلة في الأصول المحاسبية الصافية للشركة المجمعة. يتكون هذا الفارق من تقييم يعادل فائض أو ناقص القيمة الكاملة على الأصول بالإضافة إلى فارق الاقتناء الذي يعادل «goodwill» الإيجابي أو السلبي.

وفي كل مرة تتوفر فيها البيانات، يقع تحديد فوارق الاقتناء وإدراجها ضمن الأصول الثابتة اللامادية في الأصول. وقع استهلاك فوارق الاقتناء على مدة 5 سنوات بصفة متساوية.

• تغير النسب المئوية للحصص في الشركات المجمعة

ينجر عن الرفع في النسب المئوية للحصص في شركة تنتمي إلى محيط التجميع تقييد فارق اقتناء إضافي. وقع استهلاك هذه الفوارق حسب القواعد المبينة مسبقا.

ينجر عن تراجع نسب الحصص في شركة مجمعة تبعا لعملية على راس المال بالنسبة لشركة منتمية للمجمع المالكة لمساهمة في هذه الشركة إلغاء تقييد فارق الاقتناء في حدود الحصة الخارجة.

• معالجة الخسائر الراجعة إلى الأقلية

في حال كانت الخسائر الراجعة للأقلية في شركة تابعة مجمعة أكثر من حصص الأقلية في الأموال الذاتية للشركة التابعة. يدرج هذا الفائض وكل الخسائر القادمة المتعلقة بالأقلية في حصص الأغلبية إلا إذا كان للأقلية التزام لا رجوع عنه لتعويض الخسائر وبإمكانهم فعل ذلك.

إذا حققت الشركة التابعة لاحقا أرباحا تخصص أغلب الأرباح لحصص الأغلبية حتى يتم استخلاص حصص الخسائر المتعلقة بالأقلية المدرجة سابقا لحساب الأغلبية.

• الخروج من محيط التجميع

يتم تقييد السندات المحتفظ بها من قبل المجمع في شركة تابعة غير مجمعة بتاريخ الخروج من محيط التجميع وذلك بالقيمة المحاسبية للتجميع أو حصة الأموال الذاتية المجمعة التي تمثلها في ذلك التاريخ مع إضافة الحصة المعادلة في فارق الاقتناء المتبقي.

وتعتبر القيمة المحاسبية للمساهمة في التاريخ الذي توقفت فيه عن كونها شركة تابعة متساوية ككلفتها بعد ذلك. وتبقى هذه الكلفة ثابتة باستثناء انخفاض القيمة اللاحق عندما تصبح قيمة الاستخدام اقل من القيمة المحاسبية الجديدة.

3-2 التقييد المحاسبي للتعهدات والمداخيل المتعلقة بها

3-2-1 التعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات بقائمة التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد بشأنها ويقع نقلها إلى الموازنة حسب نسق تسريحات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

3-2-2 التقييد المحاسبي للقروض الممنوحة للحرفاء

يقدم صافي قروض الخصم في الموازنة بقيمته الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقا والتي لم يحن أجل استحقاقها وتقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد والفوائد المعلقة والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقا والمدخرات المتعلقة بها.

3-2-3 التقييد المحاسبي للمداخيل على القروض الممنوحة للحرفاء

تحسب الفوائد والمداخيل المماثلة إضافة إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مسبقا وتقييدها في حسابات التسوية عند تسريح هذه القروض وتقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر للجزء المستحق.

تقيد الفوائد التي حان أجلها ولم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل المشكوك في خلاصها والمصنفة (ضمن الأقسام ب 2 وب 3 وب 4) طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، في الإيرادات المعلقة وتخصم من بند «مستحقات على الحرفاء». ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي.

وتدرج في قائمة النتائج في تاريخ الاستحقاق الفوائد الجارية التي لم يحل أجلها والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن «الأصول الجارية» (قسم أ) أو ضمن «الأصول التي تتطلب متابعة خاصة (قسم ب 1) حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويشترط أنّ يضمن البنك موضوعيا قبضها الفعلي.

ويقع القيام بتعليق الفوائد على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة «تجميد الحساب» وصنف المخاطر.

ويعتبر الحساب مجمدا إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المنزلة به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب.

ولا تقيد محاسبيا إيرادات المستحقات المحالة على النزاعات الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المقفلة.

3-2-4 التقييد المحاسبي لفوائد التأخير

تحسب فوائد التأخير، من قبل الشركة التونسية للبنك، عند قيام الحريف بالخلاص أو عند إجراء إعادة جدولة ديون بالنسبة لحريف معين.

رغم ذلك، يتمّ احتساب فوائد التأخير على الديون المحالة على النزاعات وتأجيلها وتقييدها على مستوى برنامج الإعلامية «تعهدات Carthago» بما قيمته 74.015 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

3-2-5 المدخرات المخصصة للتعهدات

i – مدخرات فردية

تم ضبط المدخرات المخصصة لتعهدات الحرفاء طبقا لمعايير الحذر المتعلقة بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المنقح بالمناشير اللاحقة والذي يحدد أقسام المخاطر والنسب الدنيا لتخصيص المدخرات على النحو الاتي :

الأقسام	البيانات	نسبة تخصيص المدخرات
أ	أصول جارية	%0
ب1	أصول تتطلب متابعة خاصة	%0
ب2	أصول غير مؤكدة	%20
ب3	أصول مقلقة	%50
ب4	أصول معلقة	%100

تطبق نسب تخصيص المدخرات لكل قسم من أقسام المخاطر على صافي المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات المتحصل عليها سواء كانت أصولا مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة أو البنوك ومؤسسات التأمين.

تقدم المدخرات على الديون والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها.

تقدم المدخرات على التعهدات خارج الموازنة تحت بند «خصوم أخرى».

ii – مدخرات إضافية (منشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013)

تطبيقا للمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 2013/12/30 الموجه للبنوك والمتعلق بتقسيم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات إضافية على الأصول ذات أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وذلك طبقا للنسب المئوية الدنيا التالية :

- 40% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 3 إلى 5 سنوات ؛
- 70% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 من 6 و7 سنوات ؛
- 100% للأصول التي لها أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

iii – مدخرات جماعية

تطبيقا للمنشور عدد 02 لسنة 2023 بتاريخ 24 فيفري 2023، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام تسمى «مدخرات جماعية» على نتائج السنة المحاسبية 2022 قصد تغطية المخاطر الكامنة المحتملة على التعهدات الجارية (صنف 0) والتي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

3-3 التقييد المحاسبي لمحفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

تنقسم محفظة سندات البنك إلى صنفين : محفظة الاستثمار ومحفظة السندات التجارية.

3-3-1 محفظة الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها

يصنف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- السندات التي تمثل حصصا في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط المجمع ؛
- السندات ذات الدخل القار التي اقتناها المجمع مع نيّة حيازتها حتى حلول آجالها (سندات الاستثمار ومنها خاصة القروض الرقاعيّة) ؛
- سندات الخزينة المقتناة من قبل المجمع مع نية حيازتها إلى حين أجالها ؛

- السندات في شكل مساهمات تمويل والتي نصت عليها اتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يقع التفويت فيها نهائيا.

وتتلخص قواعد التقييد المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات كالآتي :

i – سندات المساهمة المستديمة

تقيد هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء.

تسجل المساهمات المكتتبة وغير المدفوعة في التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها.

وتدرج عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس. وتدرج فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات في بند مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار.

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة المجمع في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

وفي كل تاريخ اقفال محاسبي، يتم إعادة تقييم سندات المساهمة بقيمة الاستخدام وتكوين مدخرات لتغطية نقص القيمة المحتملة والتي تكتسي طابقا مستداما.

تأخذ هذه القيمة بعين الاعتبار :

- القيمة في البورصة للسهم بالنسبة للسندات المدرجة،
- القيمة الحسابية والمحتسبة انطلاقا من آخر موازنة متاحة بالنسبة للمساهمات في المشاريع الغير سياحية،
- القيمة الحسابية والمحتسبة بداية من الموازنة الأخيرة المتاحة والمعدلة لتأخذ بعين الاعتبار فائض القيمة المنجر عن الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في مشاريع سياحية،
- القيمة الحقيقية التي تراعي العديد من المعايير الموضوعية مثل السعر المنصوص عليه في المعاملات الأخيرة والقيمة الحسابية والمردود وأهمية الأرباح والنشاط وحجم وسمعة الشركة وذلك بالنسبة للمساهمات في رأس مال مشغلي الاتصالات.

ii – سندات الاستثمار ذات الدخل القار

تدرج مداخيل السندات ذات الدخل القار في الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

وعندما يكون سعر شراء سندات ذات دخل ثابت أعلى أو أقل من سعر استردادها فان الفرق بينهما والذي يسمى حسب الوضعية منحة أو خصم يتم تضمينه في تكلفة الشراء ويوزع على الفترة المتبقية للسندات.

وعند ختم كل سنة محاسبية، تتم مقارنة كلفة اقتناء سندات الاستثمار بالقيمة على السوق.

لا يتم تقييد فوائض القيمة الكامنة على سندات الاستثمار محاسبيا ويتم تخصيص مدخرات على نقص القيمة الكامن المنجر عن الفارق بين القيمة المحاسبية (والمعدلة بالاعتبار الاستهلاكات او استعادة المنح أو الخصم) والقيمة على السوق أو القيمة الحقيقية للسندات.

iii – سندات المساهمات للتمويل

تعتبر مساهمات التمويل امتدادا للنشاط الرئيسي للتمويل وينظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتحتسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي وتدرج فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت وتقدم في بند «مداخيل محفظة الاستثمار».

وتدرج الأرباح على السندات التي هي بحوزة المجمع في قائمة النتائج عند الموافقة الرسميّة على توزيعها.

ويقع تحويل المبالغ غير المدفوعة من الفوائد التي وقع تحويلها من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات. كما تحول الإيرادات المؤجلة المتعلقة بها إلى حساب المدخرات للمساهمات.

iv – الأموال المتصرف فيها من قبل شركات SICAR

تحسب المساهمات في الأموال التي تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في إطار اتفاقيات إعادة إحالة، بالقيمة السارية وباعتبار آفاق الاستخلاص وعلى هذا الأساس، يتمّ تخصيص مدخرات بعنوان المساهمات التي لم يقع استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها السارية كلفة اقتناء السندات.

3-3-2 محفظة السندات التجارية والمداخيل المتعلقة بها

تقسم محفظة البنك من السندات التجارية إلى صنفين :

- **سندات المعاملات** : السندات المتميزة بسيولتها والتي لا تفوق مدة حيازتها ثلاثة أشهر.

- **سندات التوظيف** : سندات تم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها لمدة لا تتجاوز سنة واحدة.

1 – سندات المعاملات

في كل اقفال محاسبي، يتم تقييم سندات المعاملات بقيمة السوق. تمثل قيمة السوق معدل قيمة بورصة الأوراق المالية المرجحة في تاريخ الإقفال أو في أحدث تاريخ سابق. تدرج فوارق القيمة الناتجة عن إعادة التقييم باعتبار قيمة السوق في النتيجة. كما تدرج المداخيل المتعلقة بسندات المعاملات ضمن النتائج عند الإنجاز.

2 – سندات التوظيف

في كل اقفال محاسبي، يتوجب تقييم سندات التوظيف بقيمة السوق بالنسبة للسندات المدرجة وبالقيمة السارية بالنسبة للسندات غير المدرجة وذلك من أجل تقييم ما إذا ينبغي تكوين مدخرات على نقص القيمة.

يتم تقييم سندات التوظيف بالنسبة لكل صنف من أصنافها كل على حدة.

لا يمكن لفوائض القيمة الكامنة بالنسبة لعدد من السندات التي يتم تسليط الضوء عليها أن تعوض الخسائر الكامنة المتعلقة بأخرى.

ويتم تكوين مدخرات لنقص القيمة على نقص القيمة الكامن الناتج عن الفارق بين القيمة المحاسبية وقيمة السوق او القيمة السارية.

لا يتم تقييد فوائض القيمة الكامنة. يقع ادراج المداخيل المتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية كما تقيد المنحة أو الخصم على سندات التوظيف بصفة تغطي الفترة المتبقية للسندات.

3–4 التقييد المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تقيد أعباء الفوائد على إيداعات وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع بالطريقة الآتية :

- تدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتقيد محاسبيا كل ثلاثة أشهر. وتختلف تواريخ القيمة المستعملة لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء باختلاف نوعية عمليات السحب أو الإيداع وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991 ؛
- تدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتخضع للاكتتاب عند كل تاريخ إقفال.

3–5 التقييد المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تدرج اقتراضات البنك في الموازنة كلما وقعت عملية سحب، وتسجل الفوائد على الاقتراضات ضمن الأعباء متى حل أجل استحقاقها.

وتسجل اقتراضات البنك الخارجية بالعملة الأجنبية بالدينار على أساس سعر الصرف الأصلي ويتكفل الصندوق الوطني للضمانات الذي تتصرف فيه الشركة التونسية لإعادة التأمين بتغطية مخاطر الصرف المتعلقة بها.

تحين الديون بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ الإقفال ويسجل عقد التغطية المبرم مع الشركة التونسية لإعادة التأمين لتحمل تغير سعر الصرف كأداة تغطية حسب المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) ويتم لاحقا تحديد قيمته الحقيقية التي تعادل مخاطر الصرف المحتملة وتقديره بتاريخ الإقفال.

3–6 إعادة شراء الأسهم الذاتية

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي التونسي عدد 2 المتعلق بالأموال الذاتية :

- تقدم الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شراءها في الموازنة بعد طرحها من الأموال الذاتية ؛
- يقيد فائض القيمة أو نقص القيمة المحقق على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها مباشرة في الأموال الذاتية ؛
- تقيد الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية التي تمت إعادة شرائها في حساب «نتائج مرحلة».

3–7 التقييد المحاسبي للعمليات بالعملة الأجنبية ونتيجة الصرف

يتم يوميا تقييد عمليات الصرف اليدوي للأوراق النقدية حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة الصرف، في هذه الحالة، الفارق بين سعر الاقتناء وسعر البيع لليوم المعين.

يقع إجراء عملية إعادة تقييم من السعر القار إلى سعر الصرف الساري عند تاريخ الإقفال لكافة حسابات الموازنة بالعملة

الأجنبية بما في ذلك وضعيات الصرف. ويتم تسجيل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب الموازنة «391 38 فارق التحويل».

3-8 الأصول الثابتة والاستهلاكات

تقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع اعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة.

وتفصل نسب الاستهلاك، المتساوية حصصه السنوية، والتي يعتمدها المجمع كالاتي :

عقارات	%2
معدات نقل	%20
أثاث ومعدات مكتبية	%10
	%15
	%20 (*)
معدات سلامة واتصالات وتكييف	%10
معدات معلوماتية	%15
	%33 (*)
برمجيات معلوماتية	%33
تجهيز وتهيئة وإنشاءات	%10
حقوق الايجار	%5
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	%10
عقارات خارج الاستغلال	%2
معدات خارج الاستغلال	%10

(*) : نسبة موظفة على الإقتناءات بداية من غرة جانفي 2008.

قامت الشركة التونسية للبنك خلال السنة المحاسبية 2000 بإعادة تقييم الأراضي والمباني وقد ترتب عن هذه العملية زيادة في الأموال الذاتية للبنك بمبلغ 37.324 ألف دينار تم تقديمها في بند «أموال ذاتية أخرى».

تطبيقا للمعيار المحاسبي الدولي 16 (IAS)، تم تحويل جزء من فارق إعادة التقييم إلى النتائج المؤجلة ليتم أخذ تراجع القيمة المحاسبية للأصول التي تمت إعادة تقييمها من ناحية وبنقل فارق إعادة التقييم المتعلق بـ الأصول التي تم التفويت فيها من ناحية أخرى بعين الاعتبار.

3-9 مدخرات لمنح المغادرة للتقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

تقيد المدخرات لمنافع الأعوان من قبل الشركة التونسية للبنك لمجابهة التعهدات المطابقة للقيمة الحالية للحقوق المكتسبة والمتعلقة بالمنح التعاقدية (أجر اثني عشرة شهرا) في حال المغادرة للتقاعد.

وتنتج عن احتساب (حسب طريقة الأثر الرجعي) وحدات القرض المقدرة (حسب المعيار المحاسبي الدولي عدد 19 IAS منافع الأعوان» الذي لا وجود لما يعادله بتونس). وهذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار خاصة مخاطر الوفاة والتطور التقديري للأجور وتواتر الأعوان ونسبة التحيين المالي.

كما يقيد ملحق للمدخرات لتغطية تعهدات البنك تجاه أعوانه المتقاعدين بخصوص التأمين الاجتماعي باستعمال نفس الطريقة المحاسبية وبالرجوع إلى تقديرات أمل الحياة للمنتفعين والأعباء السنوية المنبثقة عن عقد التأمين الاجتماعي.

3-10 الضريبة على النتيجة

طبقا للمبادئ الجاري بها العمل في تونس يفرق المجمع بين الضرائب الجارية والضرائب المسبقة.

3-10-1 الضرائب الجارية

تحدد أعباء الضرائب على النتيجة مستحقة الدفع على أساس المبادئ والنسب الجاري بها العمل الخاصة بكل من شركات المجمع على الفترة قيد الدرس.

3-10-2 الضرائب المسبقة

ينجر عن طرح العمليات المتبادلة والتي لها تأثير على النتائج والاحتياطات تقييد ضرائب مسبقة ولا ينجر على الفوارق الزمنية المنبثقة عن القوائم المالية لشركات المجمع تقييد ممكن لضرائب مسبقة.

وتقيد محاسبيا الضرائب المستحقة والمسبقة كمداخيل أو أعباء ضرائب على مستوى قائمة النتائج.

بالنسبة لسنة 2022 والسنوات اللاحقة يقدم الجدول التالي معدلات الضرائب الحقيقية المعتمدة لاحتساب الضرائب المسبقة للشركات المجمعة :

الشركات المجمعة	النسبة الاسمية	النسبة الفعلية
مؤسسات القرض		
الشركة التونسية للبنك	%35	%35
القطاع المالي		
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%35	%36
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%35	%36
المالية للشركة التونسية للبنك	%35	%36
شركة الاستثمار ذات راس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%35	%36
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%35	%36
القطاع العقاري		
شركة عقارية الشارع	%15	%16
قطاع الخدمات		
الشركة العامة للبيع	%15	%16
شركة أكتيفوتلز	%15	%16
شركة الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	%15	%16
شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك	%15	%16
الشركة السياحية الدخيلة	%15	%16
شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%15	%16

إيضاح 4 – محيط التجميع المحاسبي

4-1 تقديم محيط التجميع

تضم الحسابات المجمعة جميع الوحدات التي تخضع للمراقبة الحصرية أو التي تمارس عليها الشركة الأم نفوذا كبيرا باستثناء تلك التي يمثل تجميعها تأثيرا ضئيلا على إعداد القوائم المجمعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك.

يتكون محيط التجميع من كل الشركات التي تمارس عليها الشركة التونسية للبنك بصفة مباشرة أو غير مباشرة رقابة حصرية والشركات التي تمارس عليها نفوذا هاما.

ويتم تجميع الشركة التابعة بداية من التاريخ الذي يتحصل فيها المجمع على الرقابة الفعلية.

تستثنى من محيط التجميع الوحدات التي تم اقتناء سندات مساهمة فيها فقط بغرض التفويت فيها في مستقبل قريب.

وعندما تشكك القيود الصارمة والمتواصلة في قدرة المجمع فيما يتعلق بمراقبة سياسة الاستغلال وأصول شركة تابعة أو مساهمة تستثنى هذه الشركة من محيط التجميع مثل ما هو الحال بالنسبة للشركات التابعة حيز التصفية أو تلك الموضوعة تحت رقابة مفوض قضائي.

ويبين الجدول التالي الشركات المعتمدة في محيط التجميع لمجموعة الشركة التونسية للبنك بالإضافة إلى قطاعات النشاط وبلدان الإقامة :

	الشركة	الاسم	قطب النشاط	بلد الإقامة
1 -	الشركة التونسية للبنك (الشركة الام)	STB	مؤسسات القرض	تونس
2 -	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	STB INVEST	مؤسسات مالية	تونس
3 -	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	STB MANAGER	مؤسسات مالية	تونس
4 -	المالية للشركة التونسية للبنك	STB FINANCE	مؤسسات مالية	تونس
5 -	شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	STB SICAR	مؤسسات مالية	تونس
6 -	شركة عقارية الشارع	IMM DE L'AVENUE	خدمات	تونس
7 -	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	STRC	مؤسسات مالية	تونس
8 -	الشركة العامة للبيع	GEVE	خدمات	تونس
9 -	الشركة السياحية الدخيلة	EDDKHILA	خدمات	تونس
10 -	شركة أكتيفوتلز	ACTIVHOTELS	خدمات	تونس
11 -	سيكاف المستثمر	SICAV L'INVESTISSEUR	مؤسسات مالية	تونس
12 -	سيكاف المستقبل	SICAV AVENIR	مؤسسات مالية	تونس
13 -	سيكاف الادخار الرقاعي	SICAV OBLIGATAIRE	مؤسسات مالية	تونس
14 -	سيكاف المدخر	SICAV EPARGNANT	مؤسسات مالية	تونس
15 -	البنك الأجنبي التونسي	TFB	مؤسسات القرض	فرنسا
16 -	شركة الوسائل العامة	STBMG	خدمات	تونس
17 -	شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	MGERT	خدمات	تونس
18 -	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	STCV	خدمات	تونس
19 -	الشركة النيجيرية للبنك	SONIBANK	مؤسسات القرض	النيجر
20 -	دار المصرفي	SCIMB	خدمات	تونس
21 -	شركة القطب التنموي المنستير الفجة	EL FEJJA	خدمات	تونس
22 -	شركة السلامة والحراسة	STBSG	خدمات	تونس

يتضمن محيط التجميع المحاسبي بالإضافة إلى الشركة الأم 21 مؤسسة في 31 ديسمبر 2022 :

- 12 شركة تابعة مجمعة عن طريق الدمج الكلي ؛
- 9 مؤسسات شريكة مجمعة عن طريق التقييم بالمعادلة.

ويبرز الجدول التالي الشركات المعتمدة في محيط التجميع ونسب مراقبة المجمع ونسب الحصص المعتمدة لإعداد القوائم المالية بالإضافة إلى طرق التجميع لكل شركة في مجموعة الشركة التونسية للبنك :

	الشركات المجمعة	% مراقبة المجمع			طريقة التجميع		% حصص البيع		
		2022	2021	التغير %	2022	2021	2022	2021	التغير %
1 -	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	%100,00	%100,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,99	%99,98	%0,00
2 -	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%95,05	%95,05	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%94,73	%94,72	%0,00
3 -	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	%99,99	%99,99	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,40	%99,40	%0,00
4 -	المالية للشركة التونسية للبنك	%96,71	%96,71	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%95,55	%95,55	%0,00
5 -	شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	%99,50	%99,50	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%98,58	%98,58	%0,00
6 -	شركة عقارية الشارع	%99,90	%99,90	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,16	%99,16	%0,00
7 -	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	%100,00	%100,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,72	%99,72	%0,00
8 -	الشركة العامة للبيع	%50,00	%50,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%49,99	%49,99	%0,00
9 -	الشركة السياحية الدخيلة	%67,87	%67,87	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%67,51	%67,51	%0,00
10 -	شركة أكتيفوتلز	%100,00	%100,00	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%99,94	%99,93	%0,00
11 -	سيكاف المستثمر	%78,05	%78,17	-%0,12	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%75,74	%75,85	(%0,12)
12 -	سيكاف المستقبل	%98,32	%98,35	-%0,03	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%97,52	%97,55	(%0,03)
13 -	سيكاف الرقاعية	%2,53	%1,61	%0,91	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%2,43	%1,56	%0,87
14 -	سيكاف المدخر	%7,61	%8,83	-%1,22	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%7,49	%8,68	(%1,19)
15 -	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	%49,99	%49,46	%0,53	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%49,99	%49,45	%0,54
16 -	شركة الوسائل العامة	%99,98	%99,98	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%97,15	%97,15	%0,00
17 -	شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	%49,95	%49,95	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%49,94	%49,93	%0,00
18 -	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,06	%27,06	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%27,05	%27,05	%0,00
19 -	الشركة النيجيرية للبنك	%25,00	%25,00	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%25,00	%25,00	%0,00
20 -	"دار المصرفي"	%19,96	%19,96	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%19,96	%19,96	%0,00
21 -	شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,00	%20,00	%0,00	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	%20,00	%20,00	%0,00
22 -	شركة السلامة والحراسة	%99,90	%99,90	%0,00	الدمج الكلي	الدمج الكلي	%97,06	%97,06	%0,00

4-2 طرق معالجة خاصة

تجميع حسابات البنك الأجنبي التونسي «TFB» : قدرت نسبة مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك في البنك الأجنبي التونسي في 31 ديسمبر 2022 بـ 49,99%. رغم ذلك، تم تجميع القوائم المالية للبنك الأجنبي التونسي عن طريق التقييم بالمعادلة إذ رأت الشركة التونسية للبنك بأن لا سلطة لها لقيادة السياسات المالية والعملية لهذه المؤسسة.

تجميع حسابات شركات الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك «SICAV» : تتجاوز نسب مراقبة مجمع الشركة التونسية للبنك لشركات الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك «SICAV» 50%. رغم ذلك، تم تجميع قوائم هذه الشركات عن طريق التقييم بالمعادلة بما أن الشركة التونسية للبنك لا تملك السلطة لتطبيق سياساتها المالية والعملية.

بالنسبة لسيكاف المدخر وسيكاف الادخار الرقاعي ورغم ان نسبة مراقبة لمجمع الشركة التونسية للبنك لا تتجاوز 20%، تم ادراج قوائم هذه الشركات في محيط التجميع فالتأثير موجود بما ان التصرف في الشركتين مأمن من قبل شركة المالية للشركة التونسية للبنك.

4-3 تغيير محيط تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك

لم يتغير محيط التجميع لسنة 2022 مقارنة بمحيط التجميع لسنة 2021.

4-4 الشركات التي تم استبعادها من محيط التجميع

استبعدت من محيط التجميع لمجمع الشركة التونسية للبنك 42 شركة للأسباب المبينة أدناه :

- الشركات قيد التصفية او في وضعية مشكوك فيها

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة قصر سقانص الدولي
2	شركة افريقيا سوسة
3	الشركة السياحية بعين دراهم "نزل نور العين"
4	شركة المراسي
5	شركة التنشيط والترفيه براداياز بارك "نزل فيدرا"
6	شركة الدراسات والتنمية بالحمامات الجنوبية
7	شركة الدراسات والتنمية السمعية البصرية بتونس
8	شركة الصناعات المعدنية «SIMET»
9	الشركة المتوسطية للسياحة نزل الداليا
10	شركة ايماكو التونسية «IMACO»
11	الشركة التونسية لصناعة السيارات
12	البنك الفرنسي التونسي BFT
13	قوريا بالاص

- الشركات التي تمر بصعوبات دائمة :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة تنمية قربص الكبرى
2	شركة الدراسات والتنمية بسوسة
3	شركة الدراسات والتنمية الزوارع
4	الشركة التجارية العالمية بقبلي
5	شركة التنمية للا حضرية
6	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية سيكار OPTIMA
7	الشركة السياحية ضفاف 2000 "نزل أتريوم"
8	نزل حمامات قاردن
9	نزل كثبان نفزاوة
10	الشركة السياحية بال ار

- الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية في 31 ديسمبر 2022 :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	شركة الاستثمار والتنمية بالوسط الغربي سيكار
2	الشركة السياحية العربية مارينا المنستير
3	شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين
4	شركة تانيت الدولية
5	مارينا الحمامات
6	سوبينو
7	سوبيك
8	شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية

- الشركات التي تم اقتناءها والاحتفاظ بها مع احتمال عملية بيع لاحقة في المستقبل القريب وكذلك الشركات التي بدأ التفويت فيها :

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي
1	الشركة الفندقية لوسط المدن نزل الأندلس
2	شركة رملة توزر
3	شركة التنشيط السياحي بساط
4	شركة النشاط السياحي نزل زودياك
5	شركة الدراسات والتنمية السياحية نزل ماريكوين جربة ماريتيم
6	شركة نزل يونس
7	الشركة السياحية والتنشيط «نادي رايس"
8	شركة التطوير السياحي نزل سيكلمان
9	الشركة العالمية للتصرف السياحي "نزل بيبلوس"
10	شركة نزل بيزنس
11	الشركة السياحية دار الضيافة نادي تروبيكانا

إيضاح 5 – الأحداث البارزة للفترة

5–1 التعديلات المحاسبية

أجرت الشركة التونسية للبنك تعديلات محاسبية تم ادراجها من خلال التغييرات المحاسبية على النتائج المؤجلة بما قيمته 11 506 ألف دينار.

تشمل هذه التعديلات المداخيل المرتبطة بعدد من عمليات خاصة باتفاقية إعادة الشراء «pensions livrées» ورقاع الخزينة القابلة للتنظير.

5–2 قضية برونو بولي

رفع السيد برونو بولي قضية ضد البنك في سنة 2011 لاستعادة رقاع خزينة وضعها تحت ذمة البنك الوطني للتنمية السياحية وبتاريخ 2015/10/29، ادان حكم ابتدائي تم تأييده في الاستئناف الشركة التونسية للبنك بان تعيد له تلك الرقاع او دفع 7 ملايين من الدولارات.

الغت محكمة النقض القضية واحالتها الى محكمة الاستئناف بتونس، وتم الحصول على حكم تأجيل تنفيذ دون دفع أي ضمان.

جددت محكمة الاستئناف مرة أخرى الحكم الابتدائي والذي يأمر المصرف بإعادة رقاع الخزينة او دفع 7 ملايين من الدولارات. ونتيجة لذلك، تم تكوين مدخرات للمخاطر في 31 ديسمبر 2020 بما قيمته 36.533 ألف دينار.

وخلال السنة المحاسبية 2021 وتبعا لحكم المحكمة المحال اليها، قدم البنك مرة أخرى استئنافا بالنقض وتمكن من الحصول على أمر تأجيل التنفيذ دون دفع أي ضمان وبموجب الحكم عدد 39932/32 الصادر بتاريخ 14 جوان 2022.

نقضت المحكمة مرة أخرى الحكم وأعادت القضية الى محكمة الإحالة، وقد تم طلب نشر القضية أمام محكمة الإحالة.

5-3 التخلي والتفويت في الديون

تطبيقا للفقرة السابعة مكررا ثالث عشر «quaterdecies» للبند عدد 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، قام البنك بالتخلي عن ديون بنكية لا يمكن خلاصها خلال السنة المحاسبية 2022.

وبالرجوع إلى القانون عدد 98-4 المؤرخ في 02 فيفري 1998 المتعلق بمؤسسات استخلاص الديون، قامت الشركة التونسية للبنك بالتفويت في مجموعات من الديون البنكية لحساب شركتها التابعة الشركة التونسية لاستخلاص الديون.

بلغت القيمة الاجمالية للديون التي قام البنك بالتخلي والتفويت فيها 370.740 مليون دينار من بينها 102.852 مليون دينار كفوائد تأخير.

5-4 المساهمة في صندوق الضمانات على الإيداعات

تطبيقا للبند 149 وتبعا للقانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى أحكام المرسوم عدد 268 لسنة 2017 بتاريخ 1 فيفري 2017 الخاص بتحديد قواعد التدخل والتنظيم والسير لهذا الصندوق يتوجب على الشركة التونسية للبنك المساهمة في صندوق الضمانات على الإيداعات وذلك بمساهمة سنوية بما قيمتها 0,3% من قائم الودائع وقد بلغت المساهمة الخاصة بسنة 2022 ما قيمته 24.813 ألف دينار.

إيضاح 6 – إيضاحات حول بنود القوائم المالية المجمعة (بآلاف الدنانير)

6-1 خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند 176.168 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 533.470 ألف دينار في نفس التاريخ من سنة 2021 أو ما يعادل تراجعا بـ 302 357 ألف دينار وتركيبته كالآتي :

البيـــــــانات	2022	2021	التغير	%
الخزينة	**76 315**	**78 527**	**(2 212)**	**(%2,8)**
الخزينة بالدينار	66 779	68 873	(2 094)	(%3,0)
الخزينة بالعملة الأجنبية	9 536	9 654	(118)	(%1,2)
البنك المركزي التونسي	**98 167**	**453 916**	**(355 749)**	**(%3)**
البنك المركزي التونسي بالدينار	(4 654)	7 156	(11 810)	(%165,0)
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	102 821	396 760	(293 939)	(%74,1)
تسهيلات في الايداع	**-**	**50 000**	**(50 000)**	**(%100,0)**
مركز الصكوك البريدية	**1 057**	**398**	**659**	**%165,6**
الخزينة العامة للبلاد التونسية	**629**	**629**	**-**	**-**
المجمـــوع	**176 168**	**533 470**	**(357 302)**	**(%67,0)**

6-2 مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ إجمالي المستحقات من المؤسسات البنكية والمالية 446.328 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 571.959 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. وتفصيله كالآتي :

البيانات	2022	2021	التغير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية	**75 947**	**43 623**	**32 324**	**%74,1**
– حسابات جارية للبنوك المقيمة	827	564	263	%46,6
– حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	75 119	43 058	32 061	%74,5
– حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	1	1	-	-
قروض للمؤسسات البنكية	**299 032**	**423 044**	**(124 012)**	**(%29,3)**
قروض على السوق النقدية بالدينار	71 849	322 000	(250 151)	(%77,7)
قروض خارج السوق النقدية بالدينار	-	-	-	-
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	227 183	101 044	126 139	%124,8
مدخرات على القروض ما بين البنوك	**(1 849)**	**(1 616)**	**(233)**	**(%14,4)**
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية المختصة	**73 175**	**106 804**	**(33 629)**	**(%31,5)**
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية المختصة (إيجار مالي)	44 402	50 582	(6 180)	(%12,2)
قروض ومستحقات للمؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التامين)	28 773	56 222	(27 449)	(%48,8)
– مستحقات تابعة	**23**	**104**	**(81)**	**(%77,9)**
– مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالدينار	-	86	(86)	(%100,0)
– مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	23	18	5	%27,8
المجموع	**446 328**	**571 959**	**(125 631)**	**(%22,0)**

تفصيل المستحقات حسب استحقاق إعادة التمويل من طرف البنك المركزي التونسي :

البيانات	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021	التغير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية			-	-
– قابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي	7 000	9 000	(2 000)	(%22,2)
– غير قابلة لإعادة التمويل من البنك المركزي التونسي	439 305	562 855	(123 550)	(%22,0)
المجموع	**446 305**	**571 855**	**(125 550)**	**(%22,0)**

تفصيل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب تجسيدها أو لا بسندات على السوق ما بين البنوك :

البيانات	2022	2021	التغير	%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية			-	-
مستحقات مجسدة بسندات للسوق ما بين البنوك (*)			-	-
مستحقات غير مجسدة بسندات للسوق ما بين البنوك (*)	446 305	571 855	(125 550)	(%22,0)
المجموع	**446 305**	**571 855**	**(125 550)**	**(%22,0)**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

تفصيل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2022.

البيانات	أقلّ من 3 أشهر ≤	[3 أشهر – سنة]	[سنة – 5 سنوات]	5 سنوات	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	**75 947**	**-**	**-**	**-**	**75 947**
حسابات جارية للبنوك المقيمة	827	-	-	-	827
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	75 119	-	-	-	75 119
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	1	-	-	-	1
قروض للمؤسسات البنكية	**289 101**	**9 931**	**-**	**-**	**299 032**
قروض على السوق النقدية بالدينار	71 849	-	-	-	71 849
القروض خارج السوق النقدية بالدينار	-	-	-	-	-
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	217 252	9 931	-	-	227 183
مدخرات على القروض ما بين البنوك	(1 849)	-	-	-	(1 849)
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	**44 402**	**-**	**-**	**-**	**44 402**
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الشركة التونسية لإعادة التمويل)	**28 773**	**-**	**-**	**-**	**28 773**
ديون مرتبطة	**23**	**-**	**-**	**-**	**23**
المجموع	**438 246**	**9 931**	**-**	**-**	**446 328**

6-3 مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2021 و2022 :

بآلاف الدنانير

البيـــــــــانات	2022	2021	التغير	%
حسابات جارية مدينة	1 037 195	993 367	43 828	%4,4
قروض من موارد خصوصية	153 281	112 269	41 012	%36,5
مستحقات تتحملها الدولة	9 440	13 711	(4 271)	(%31,2)
تنفيل تتحمله الدولة	4 230	4 230	-	-
حسابات جارية للشركاء	88 608	88 608	-	-
مساعدات أخرى للحرفاء	11 131 660	10 170 783	960 877	%9,4
ديون للتخلي	4 298	3 562	736	%20,7
ديون تابعة	78 525	94 119	(15 594)	(%16,6)
ديون بنكية ممتلكة من قبل الشركة التونسية لاستخلاص الديون	1 083 852	1 036 835	47 017	%4,5
قروض أخرى على الموارد الخصوصية	39 516	36 585	2 931	%8,0
المجموع الإجمالي	**13 630 605**	**12 554 068**	**1 076 537**	**%8,6**
مدخرات	**(2 209 483)**	**(2 152 544)**	**(56 939)**	**(%2,6)**
مدخرات على حسابات جارية	(144 889)	(150 255)	5 366	%3,6
مدخرات على موارد خصوصية	(36 577)	(34 441)	(2 136)	(%6,2)
مدخرات على "قروض أخرى للحرفاء"	(744 744)	(770 537)	25 793	%3,3
مدخرات على حسابات جارية للشركاء	(45 552)	(45 552)	-	-
مدخرات على ديون للتخلي	(455)	(455)	-	-
مدخرات جماعية	(176 948)	(138 723)	(38 225)	(%27,6)
مدخرات على ديون بنكية ممتلكة من قبل الشركة التونسية لاستخلاص الديون	(1 060 318)	(1 012 581)	(47 737)	(%4,7)
فوائد مؤجلة	**(526 290)**	**(646 249)**	**119 959**	**%18,6**
فوائد مؤجلة على حسابات جارية	(39 828)	(47 461)	7 633	%16,1
فوائد مؤجلة على قروض أخرى للحرفاء	(434 664)	(547 322)	112 658	%20,6
فوائد مؤجلة على حسابات جارية للشركاء	(34 579)	(34 579)	-	-
فوائد مؤجلة على ديون للتخلي	(3 843)	(3 107)	(736)	(%23,7)
فوائد مؤجلة على ديون تابعة	(13 376)	(13 780)	404	%2,9
إيرادات مقبوضة مسبقا	**(52 521)**	**(37 174)**	**(15 347)**	**(%41,3)**
المجموع الصافي	**10 842 311**	**9 718 101**	**1 124 210**	**%11,6**

تفصل تركيبة صافي القائم الجاري للديون على الحرفاء في 31 ديسمبر 2022 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	القائم الجملي	مدخرات ذاتية	مدخرات إضافية	فوائد مؤجلة	إيرادات مقبوضة مسبقا	القائم الصافي
حسابات جارية مدينة	1 037 195	(110 436)	(34 453)	(39 828)		852 478
قروض من موارد خصوصية	192 797	(32 937)	(3 640)	-		156 220
حسابات جارية للشركاء	88 608	(32 152)	(13 400)	(34 579)		8 477
قروض أخرى للحرفاء	11 145 330	(472 097)	(272 647)	(434 664)	(52 521)	9 913 401
ديون للتفويت	4 298	(455)	-	(3 843)		-
ديون ممتلكة من قبل الشركة التونسية لاستخلاص الديون	1 083 852	(1 060 318)				23 534
ديون مرتبطة	78 525			(13 376)		65 149
المجموع	**13 630 605**	**(1 708 395)**	**(324 140)**	**(526 290)**	**(52 521)**	**11 019 259**
مدخرات جماعية		(176 948)				(176 948)
القائم الصافي	**13 630 605**	**(1 885 343)**	**(324 140)**	**(526 290)**	**(52 521)**	**10 842 311**

يفصل القائم الاجمالي للمستحقات على الحرفاء عدا الديون غير المدفوعة والديون المرتبطة حسب المدة المتبقية كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القائم الخام
حسابات جارية مدينة	1 037 195	-	-	-	1 037 195
قروض على موارد خصوصية	3 264	13 337	83 534	53 146	153 281
مستحقات تتحملها الدولة	9 440	-	-	-	9 440
تنفيل تتحمله الدولة	4 230	-	-	-	4 230
حسابات جارية للشركاء	88 608	-	-	-	88 608
مساعدات أخرى للحرفاء	3 938 950	2 250 789	3 581 655	1 360 266	11 131 660
ديون بنكية ممتلكة من قبل الشركة التونسية لاستخلاص الديون	1 083 852	-	-	-	1 083 852
المجموع في 31 ديسمبر 2022	**6 165 539**	**2 264 126**	**3 665 189**	**1 413 412**	**13 508 266**

المستحقات المشكوك في خلاصها وتفصل المدخرات على المستحقات على الحرفاء كما يلي :

البيانات	2021	مخصصات للمدخرات	استعادة مدخرات	اعادة تصنيف	2022
مدخرات على حسابات جارية	(150 255)	(36 269)	39 787	1 848	(144 889)
مدخرات على موارد خصوصية	(34 441)	(7 147)	7 636	(2 625)	(36 577)
مدخرات على "قروض أخرى للحرفاء"	(770 536)	(166 055)	191 164	683	(744 744)
مدخرات على حسابات جارية للشركاء	(45 552)	-	-	-	(45 552)
مدخرات على ديون للتفويت	(455)	-	-	-	(455)
مدخرات جماعية	(138 723)	(38 226)	-	-	(176 948)
مدخرات على ديون بنكية ممتلكة من قبل الشركة التونسية لاستخلاص الديون	(1 012 581)	(2 254)	2 504	(47 987)	(1 060 318)
المجموع	**(2 152 543)**	**(249 951)**	**241 091**	**(48 081)**	**(2 209 483)**

6-3-1 الضمانات

يتم تحديد الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لاحتساب المدخرات على التعهدات في بعض الحالات في غياب جرد للوثائق القانونية التي تبررها (شهادات الملكية، شهادات الإدارة العقارية للسياحة أو للصناعة...).

6-3-2 المدخرات الإضافية

تطبيقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر 2013، كونت الشركة التونسية للبنك من نتائج السنة المحاسبية 2022 مدخرات إضافية صافية على التعهدات التي تساوي أو تفوق أقدميتها في الصنف الرابع 3 سنوات وذلك بما قيمته 486 76 ألف دينار.

هكذا وبالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022، بلغ رصيد المدخرات الإضافية 324.140 ألف دينار.

6-3-3 المدخرات الجماعية

تطبيقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 02-2023 بتاريخ 24 فيفري 2023، خصصت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام سميت بـ «مدخرات جماعية» لتغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (قسم أ) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (قسم ب1) تطبيقا للمذكرة عدد 8 بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91.

وقدر مبلغ المدخرات الجماعية بـ 176.948 مليون دينار نهاية سنة 2022.

6-3-4 ديون وقعت إعادة جدولتها وديون تكفلت بها الدولة دون فوائد

تتمثل في الديون التي تكفلت بها الدولة في عدد من الشركات العمومية وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999 والتي بلغ قائمها 9.440 ألف دينار ووقعت إعادة جدولتها على فترة تمتد من 20 إلى 25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

6-4 محفظة السندات التجارية

تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات مداخيل قارة تصدرها الدولة وسندات ذات مداخيل متغيرة. بلغ رصيد هذا البند، في نهاية ديسمبر 2022، ما قدره 932.034 ألف دينار مقابل 652.252 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2021 وتفصيل ذلك كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2021	اقتناء/تخصيص	تفويت/تصفية/ استعادة	إعادة تصنيف	2022
I. سندات التوظيف	**648 145**	**163 838**	**(109 949)**	**(9 399)**	**692 636**
أسهم (توظيف)	23 176	458	(3 938)	-	19 696
رقاع خزينة قابلة للتنظير (توظيف)	630 055	100 292	(39 528)	-	690 819
سندات رقاعية (توظيف)	8	75	27	(111)	-
أذون خزينة وشهادات إيداع (توظيف)	5 595	63 989	(61 191)	(3 277)	5 116
حصص في صناديق التوظيف الجماعي (توظيف)	15 690	(281)	(3 470)	708	12 647
سندات توظيف أخرى	241	(695)	(27)	(4 789)	(5 270)
ديون مرتبطة برقاع الخزينة القابلة للتنظير (توظيف)	22 261	-	(1 220)	-	21 041
ديون مرتبطة بسندات التوظيف الأخرى	-	-	-	-	-
منح/نقص قيمة سندات الخزينة القابلة للتنظير (توظيف) (*)	(44 074)	-	(602)	-	(44 676)
مدخرات على سندات التوظيف	(4 807)	-	-	(1 930)	(6 737)
II. سندات المبادلة	**4 107**	**244 814**	**(9 523)**	**-**	**239 398**
سندات المبادلة ذات الدخل القار	**4 107**	**244 814**	**(9 523)**	**-**	**239 398**
رقاع خزينة قصيرة المدى (مبادلة)	4 408	244 814	(4 408)	-	244 814
مستحقات وديون مرتبطة	(301)	-	(5 115)	-	(5 416)
المجمـــوع الصافي	**652 252**	**408 652**	**(119 472)**	**(9 399)**	**932 034**

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2021 لأغراض المقارنة

6-5 محفظة سندات الاستثمار

بلغ مجموع هذا البند، في نهاية ديسمبر 2022، ما قدره 1.286.757 ألف دينار مقابل 1.121.828 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2021 وتفصيل ذلك كالآتي :

البيـــــــانات	2022	2021	التغير	%
سندات خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	798 100	798 100	-	-
نقص قيمة/منح على سندات خزينة قابلة للتنظير للاستثمار	(12 596)	(17 468)	4 872	%27,9
مدخرات على أذون خزينة (استثمار)	-	-	-	-
ديون مرتبطة بأذون الخزينة القابلة للتنظير (استثمار)	-	-	-	-
مستحقات مرتبطة	25 527	25 527	-	-
مجموع سندات الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار	**811 031**	**806 159**	**4 872**	**%0.6**
قروض رقاعية	20 227	111 577	(91 350)	(%81,9)
قرض وطني	278 750	700	278 050	%39721,4
مدخرات متعلقة بالقروض الرقاعية	(3 650)	(3 650)	-	-
مستحقات مرتبطة	13 772	6 753	7 019	%103,9
مستحقات مرتبطة على القرض الوطني	-	-	-	-
مجموع سندات الاستثمار الاخرى	**309 099**	**115 380**	**193 719**	**%167.9**
حصص في صناديق التوظيف الجماعي	49 146	49 146	-	-
مدخرات على حصص في صناديق التوظيف الجماعي	-	(996)	996	%100,0
مجموع صناديق التوظيف الجماعي	**49 146**	**48 150**	**996**	**%2.1**
سندات المساهمة	198 913	230 714	(31 801)	(%13,8)
مساهمات مع إعادة الإحالة	120 938	121 294	(356)	(%0,3)
شركات في طور التصفية	30	30	-	-
مدخرات على سندات المساهمة	(131 860)	(131 719)	(141)	(%0,1)
مدخرات على مساهمات مع إعادة الإحالة	(70 931)	(68 571)	(2 360)	(%3,4)
مستحقات وديون مرتبطة	(332)	(332)	-	-
مستحقات تابعة على المساهمات مع إعادة الإحالة	723	723	-	-
مجموع سندات المساهمة	**117 481**	**152 139**	**(34 658)**	**(%22,8)**
المجموع	**1 286 757**	**1 121 828**	**164 929**	**%14.7**

ويبرز الجدول التالي التغيرات حسب نوعية السندات المصنفة في محفظة الاستثمار :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	2021	الاكتتاب	تفويت/تصفية/ استعادة	إعادة تصنيف	2022
سندات الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار	798 100	4 464	(4 464)	-	798 100
قروض رقاعية	111 577	1 877	(16 790)	(76 437)	20 227
قرض وطني	700	203 050	-	75 000	278 750
حصص في صناديق التوظيف الجماعي	49 146	-	-	-	49 146
سندات المساهمة	230 714	2 596	(35 245)	848	198 913
مساهمات مع إعادة الإحالة	121 294	2 310	(1 839)	(827)	120 938
شركات في طور التفويت	30	-	-	-	30
المجموع	**1 311 561**	**214 297**	**(58 338)**	**(1 416)**	**1 466 104**

6-6 سندات مجمعة حسب التقييم بالمعادلة

خصت مساهمات المجمع في الشركات المجمعة حسب التقييم بالمعادلة الشركات التالية :

شركات حسب التقييم بالمعادلة	مساهمة المجمع 2022	مساهمة المجمع 2021	التغيير %	قيمة المعادلة 2022	قيمة المعادلة 2021	التغيير	%
سيكاف المستثمر	%75,7	%75,9	(%0,1)	935	896	39	%4,4
سيكاف المستقبل	%97,5	%97,5	(%0,0)	1 117	1 115	2	%0,2
البنك الأجنبي التونسي	%50,0	%49,5	%0,5	35 660	20 641	15 019	%72,8
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	%27,1	%27,1	%0,0	1 581	1 696	(115)	(%6,8)
الشركة النيجيرية للبنك	%25,0	%25,0	%0,0	60 207	47 418	12 789	%27,0
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	%20,0	%20,0	%0,0	1 327	1 249	78	%6,2
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	%20,0	%20,0	%0,0	13 944	13 758	186	%1,4
سيكاف المدخر	%7,5	%8,7	(%1,2)	15 985	18 968	(2 983)	(%15,7)
سيكاف الرقاعي	%2,4	%1,6	%0,9	4 146	2 412	1 734	%71,9
المجموع				**134 902**	**108 153**	**26 749**	**24,7%**

6-7 الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 153.201 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

وتفصل العمليات المسجلة خلال السنة المحاسبية 2022 كما يلي:

البيانـــات	إجمالي قيمة الاقتناء في 2021	عمليات اقتناء / تفويت 2022	قيمة الاقتناء 2022	استهلاك في 2021	مخصصات مدخرات 2022	تحويل مدخرات	استهلاك في 2022	القيمة الصافية في 2022
أصول ثابتة غير مادية	**35 944**	**3 910**	**39 854**	**(29 624)**	**(3 794)**	**-**	**(33 418)**	**6 436**
برمجيات معلوماتية	35 867	3 910	39 777	(29 604)	(3 794)	-	(33 398)	6 379
حق في الإيجار	57	-	57	-	-	-	-	57
أصول أخرى غير مادية	20	-	20	(20)	-	-	(20)	-
أصول ثابتة مادية	**344 174**	**17 348**	**361 522**	**(206 771)**	**(11 346)**	**3 360**	**(214 757)**	**146 765**
أراضي	39 768	-	39 768					39 768
مباني	88 695	-	88 695	(50 074)	(1 899)	-	(51 973)	36 722
أثاث مكاتب	8 976	1 524	10 500	(6 969)	(619)	-	(7 588)	2 912
معدات نقل	4 717	106	4 823	(2 487)	(709)	-	(3 196)	1 627
معدات معلوماتية	50 492	4 131	54 623	(49 609)	(2 495)	106	(51 998)	2 625
معدات اتصال	2 071	3	2 074	(1 319)	(22)	-	(1 341)	733
معدات مكاتب	18 569	581	19 150	(17 672)	(543)	10	(18 205)	945
معدات سلامة	6 077	1 450	7 527	(3 636)	(436)	-	(4 072)	3 455
معدات تكييف	6 088	7	6 095	(5 506)	(135)	-	(5 641)	454
أشغال تهيئة وتجهيز	65 535	9 638	75 173	(45 875)	(4 164)	8	(50 031)	25 142
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	33	-	33	(31)	-	-	(31)	2
معدات مكاتب خارج الاستغلال	403	-	403	(359)	(12)	-	(371)	32
معدات سياحية	14 141	-	14 141	(12 994)	(312)	-	(13 306)	835
مبان خارج الاستغلال	28 229	(185)	28 044	(10 229)	-	3 236	(6 993)	21 051
مباني طور الانجاز	-	-	-			-		-
أصول ثابتة في طور الإدراج	659	398	1 057	-	-	-	-	1 057
أصول ثابتة مادية أخرى	9 721	(305)	9 416	(11)	-	-	(11)	9 405
المجموع	**380 117**	**21 258**	**401 376**	**(236 395)**	**(15 140)**	**3 360**	**(248 175)**	**153 201**

6-8 أصول أخرى

بلغ مجموع بنود الأصول الأخرى 792.103 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022، مقابل 733.460 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 تفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
قروض للأعوان	186 802	171 182	15 620	%9,1
مصاريف مداواة للاسترجاع	3 147	3 147	-	-
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب	8 852	8 808	44	%0,5
تسبيقات على الضريبة على المؤسسات	82 488	74 987	7 501	%10,0
مخزونات مختلفة	26 019	16 187	9 832	%60,7
تغير أسعار الصرف تتحمله الدولة	178	39	139	%356,4
المقر الرئيسي والوكالات والفروع	10 946	31 921	(20 975)	(%65,7)
حسابات تسوية الأصول	123 423	158 394	(34 971)	(%22,1)
قيم مقدمة للمقاصة	81 997	60 663	21 334	%35,2
أوراق مالية محصلة	107	107	-	-
حسابات دائنة للتسوية	761	812	(51)	(%6,3)
أعباء مدفوعة مسبقا	766	1 203	(437)	(%36,3)
إيرادات للتحصيل	(498)	(595)	97	%16,3
ديون مفوت فيها	2 081	2 361	(280)	(%11,9)
الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع	19 034	18 099	935	%5,2
بنود أصول أخرى	190 071	133 155	56 916	%42,7
مدينين مختلفين	14 777	15 810	(1 033)	(%6,5)
مخزون أشغال بناء منتهية	28 544	27 713	831	%3,0
حرفاء وبنود مرتبطة	5 303	4 761	542	%11,4
ضرائب مستحقة أصول	10 811	7 300	3 511	%48,1
مدخرات على حسابات الدولة ضرائب واداءات	(115)	(115)	-	-
مدخرات على بنود أصول أخرى	(2 596)	(1 779)	(817)	(%45,9)
مدخرات على حرفاء وحسابات مرتبطة	(795)	(700)	(95)	(%13,6)
المجمـــوع	**792 103**	**733 460**	**58 643**	**%8,0**

6-9 البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية

بلغ رصيد هذا البند 1.517.934 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 1.461.625 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. وتفصيله كالآتي:

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
طلب عروض	1 131 000	1 427 000	(296 000)	(%20,7)
تسهيل القرض	420 000	-	420 000	-
استعمالات من طرف البنك المركزي التونسي	(34 744)	33 278	(68 022)	(%204,4)
ديون مرتبطة	1 678	1 347	331	%24,6
المجموع	**1 517 934**	**1 461 625**	**56 309**	**%3,9**

6-10 إيداعات المؤسسات البنكية والمالية وأموالها

بلغ رصيد هذا البند 535.650 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 546.276 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. وتقسيمه حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
مؤسسات مالية	**113 637**	**72 951**	**40 686**	**%55,8**
بنوك إيداع	29	16	13	%81,3
بنوك غير مقيمة	113 608	72 935	40 673	%55,8
اقتراضات فيما بين البنوك	**420 409**	**471 293**	**(50 884)**	**(%10,8)**
اقتراضات بالدينار	168 800	210 126	(41 326)	(%19,7)
اقتراضات بالعملة الأجنبية	251 609	261 167	(9 558)	(%3,7)
حسابات المؤسسات المالية وديون مرتبطة	**1 604**	**2 032**	**(428)**	**(%21,1)**
المجموع	**535 650**	**546 276**	**(10 626)**	**(%1,9)**

التفصيل حسب تجسيدها بسندات على مستوى السوق بين البنوك :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
إيداعات المؤسسات البنكية وأموالها	113 637	72 951	40 686	%55,8
الاقتراضات لدى المؤسسات المالية	420 409	471 293	(50 884)	(%10,8)
إيداعات المؤسسات المالية وأموالها	1 604	2 032	(428)	(%21,1)
المجموع	**535 650**	**546 276**	**(10 626)**	**(%1,9)**

تفصيل اقتراضات المؤسسات البنكية والمالية حسب تجسيدها بسندات على مستوى السوق بين البنوك :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
ديون مجسدة بسندات السوق بين البنوك	-	-	-	-
ديون غير مجسدة بسندات السوق بين البنوك	535 650	546 276	(10 626)	(%1,9)
المجموع	**535 650**	**546 276**	**(10 626)**	**(%1,9)**

تفصيل إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (دون اعتبار الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية في 2022/12/31 :

بآلاف الدنانير

البيانات	≤ 3 أشهر	[3 أشهر – سنة]	[سنة – 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
ايداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية	**113 637**	**-**	**-**	**-**	**113 637**
بنوك ايداع	29	-	-	-	29
بنوك غير مقيمة	113 608	-	-	-	113 608
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	**325 906**	**94 503**	**-**	**-**	**420 409**
اقتراضات بالدينار	168 800	-	-	-	168 800
اقتراضات بالعملة الأجنبية	157 106	94 503	-	-	251 609
حسابات المؤسسات المالية	**1 604**	**-**	**-**	**-**	**1 604**
المجموع	**441 147**	**94 503**	**-**	**-**	**535 650**

6-11 إيداعات الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 9.794.435 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 8.982.913 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
إيداعات تحت الطلب	2 622 038	2 586 224	35 814	%1,4
إيداعات الادخار	3 870 738	3 585 870	284 868	%7,9
حسابات لأجل	740 345	581 453	158 892	%27,3
حسابات بالدينار القابل للتحويل	124 272	108 603	15 669	%14,4
حسابات بالعملة الأجنبية	781 666	841 117	(59 451)	(%7,1)
توظيفات بالعملة الأجنبية	264 322	266 122	(1 800)	(%0,7)
رقاع الصندوق	686 193	586 999	99 194	%16,9
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	276 382	184 331	92 051	%49,9
ديون مرتبطة	(8 521)	(12 306)	3 785	%30,8
شهادات الإيداع	437 000	254 500	182 500	%71,7
المجموع	**9 794 435**	**8 982 913**	**811 522**	**%9.0**

تفصيل إيداعات الحرفاء وأموالهم حسب المدة المتبقية عدا الديون المرتبطة :

بآلاف الدنانير

البيانـــات	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات فما فوق	القائم الخام
إيداعات تحت الطلب	**3 647 877**	**144 421**	**-**	**-**	**3 792 298**
ايداعات تحت الطلب بالدينار	2 622 038	-	-	-	2 622 038
حسابات بالدينار القابل للتحويل	124 272	-	-	-	124 272
حسابات بالعملة الأجنبية	781 666	-	-	-	781 666
توظيفات بالعملة الأجنبية	119 901	144 421	-	-	264 322
ايداعات الادخار	**3 870 738**	**-**	**-**	**-**	**3 870 738**
حسابات ادخار خصوصية	3 827 530	-	-	-	3 827 530
حسابات ادخار أخرى	43 208	-	-	-	43 208
ايداعات لأجل	**910 738**	**746 283**	**206 517**	**-**	**1 863 538**
حسابات لأجل	347 856	305 115	87 374	-	740 345
رقاع الصندوق	226 382	340 668	119 143	-	686 193
شهادات إيداع	336 500	100 500	-	-	437 000
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	**276 382**	**-**	**-**	**-**	**276 382**
المجموع	**8 705 735**	**890 704**	**206 517**	**-**	**9 802 956**

6-12 اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 610.055 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 480.350 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
اقتراضات رقاعية وخاصة	**299 737**	**243 635**	**56 102**	**%23,0**
موارد خصوصية	**275 289**	**220 564**	**54 725**	**%24,8**
موارد الميزانية	88 629	78 404	10 225	%13,0
موارد خارجية	186 660	142 160	44 500	%31,3
فوائد على الاقتراضات الرقاعية	**40 797**	**21 145**	**19 652**	**%92,9**
فوائد للدفع على الموارد الخارجية	**2 390**	**1 908**	**482**	**%25,3**
ديون مرتبطة	**388**	**388**	**-**	**-**
فارق الصرف على الاقتراض	**(8 546)**	**(7 290)**	**(1 256)**	**(%17,2)**
المجموع	**610 055**	**480 350**	**129 705**	**%27,0**

(أ) اقتراضات رقاعية وخاصة

تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة حسب المدة المتبقية في 2022/12/31

بآلاف الدنانير

البيان	≤ 3 أشهر	[3 أشهر – سنة]	[سنة – 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	3 622	9 963	133 712	152 440	299 737

تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة إلى اقتراضات طويلة المدى وقصيرة المدى في 2022/12/31

بآلاف الدنانير

البيان	الرصيد 2021	اقتراضات جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	الرصيد 2022
اقتراضات طويلة المدى	206 472	90 202	(6 065)	(24 337)	266 272
اقتراضات قصيرة المدى	37 163	9 128	(37 163)	24 337	33 465
المجموع	**243 635**	**99 330**	**(43 228)**	**-**	**299 737**

(ب) موارد خصوصية

تفصيل الموارد الخصوصية حسب المدة المتبقية في 2022/12/31

البيان	≤ 3 أشهر	[3 أشهر – سنة]	[سنة – 5 سنوات]	> 5 سنوات	المجموع
موارد خصوصية	1 695	19 055	114 182	140 357	275 289

تفصيل الموارد الخاصة إلى موارد طويلة المدى وقصيرة المدى في 2022/12/31

البيان	الرصيد 2021	اقتراضات جديدة	تسديد	إعادة تصنيف	إعادة التقييم	الرصيد 2022
موارد طويلة المدى	204 072	66 134	-	(15 666)		254 539
موارد قصيرة المدى	16 492	-	(12 664)	16 922		20 750
مجموع الموارد قبل التغطية	**220 564**	**66 134**	**(12 664)**	**1 256**	**-**	**275 289**
تغطية الموارد بالعملة الأجنبية	**(7 290)**	**-**	**-**	**(1 256)**		**(8 546)**
مجموع الموارد	**213 274**	**66 134**	**(12 664)**	**-**	**-**	**266 744**

6-13 خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 901.894 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 798.515 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغير	%
مدخرات للخصوم والأعباء (1)	298 549	292 880	5 669	%1,9
مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون اجتماعية (2)	50 523	42 084	8 439	%20,1
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (3)	41 787	21 964	19 823	%90,3
فوائد مؤجلة تكفلت بها الدولة	-	2 519	(2 519)	(%100,0)
أعباء للدفع	64 681	64 088	593	%0,9
دائنون مختلفون	21 491	32 693	(11 202)	(%34,3)
حسابات عالقة للتسوية	5 915	5 915	-	-
المقر الرئيسي والفروع الرئيسية	1 082	3 974	(2 892)	(%72,8)
حسابات تسوية للخصوم	89 738	51 514	38 224	%74,2
قيم مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص	178 437	154 690	23 747	%15,4
فارق التحويل	21 733	2 123	19 610	%923,7
قروض أخرى	276	276	-	-
قروض للتسوية	2 728	2 043	685	%33,5
فوائد للاستخلاص على الموارد الخصوصية	13 716	13 716	-	-
مزودي أصول ثابتة	1	1	-	-
مداخيل مقيدة مسبقا	16 507	16 467	40	%0,2
مستحقات للدولة وضرائب على الشركات للدفع (*)	86 399	85 040	1 359	%1,6
مزودين مختلفين	4 702	3 720	982	%26,4
أرباح للدفع	3 065	2 245	820	%36,5
قروض أخرى للأعوان الفوائد والتكاليف	338	338	-	-
قروض أخرى الفوائد والتكاليف	226	225	1	%0,4
المجموع	**901 894**	**798 515**	**103 379**	**%12,9**

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2021 لأغراض المقارنة

1) بلغت المدخرات للخصوم والأعباء التي كونها المجمع في موفى السنة المحاسبية 2022 ما قدره 298.549 ألف دينار مقابل 292.880 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2021. وتغطي المدخرات المكونة للمخاطر على العناصر خارج الموازنة ولمخاطر المختلفة وتفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	مدخرات 2021	استعادة مدخرات	مخصصات للمدخرات	إعادة إدراج وتصحيح	مدخرات 2022
المدخرات للتعهدات بالإمضاء	65 127	10 346	(18 349)	1 585	58 709
المدخرات للمغادرة إلى التقاعد	71 276	2 785	(4 142)	15	69 934
المدخرات للمخاطر المختلفة	156 477	21 405	(8 013)	37	169 906
المجموع	**292 880**	**34 536**	**(30 504)**	**1 637**	**298 549**

2) يفصل هذا الباب كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
الأداء على القيمة المضافة	4 344	4 596	(252)	(%5,5)
خصم على المورد	26 454	18 136	8 318	%45,9
صندوق تعديل أسعار الصرف	10 857	11 975	(1 118)	(%9,3)
المساهمة الاجتماعية للتضامن	117	105	12	%11,4
أداءات وضرائب أخرى	8 751	7 272	1 479	%20,3
المجموع	**50 523**	**42 084**	**8 439**	**%20,1**

3) يفصل هذا الباب كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	1 583	1 432	151	%10,5
أوراق مالية/فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها	4 467	4 531	(64)	(%1,4)
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مقبولة عن طريق المقاصة	547	547	-	-
أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مرسلة إلى المقاصة	79	3 683	(3 604)	(%97,9)
أوراق مالية للخصم التجاري لم يحل أجل خلاصهامرسلة إلى الاستخلاص	35 111	11 771	23 340	%198,3
المجموع	**41 787**	**21 964**	**19 823**	**%90,3**

6-14 حصص الأقلية

يفصل هذا البند كالآتي :

	البيـــــــانات	تطور نسبة الحصص		التغير		المجموع			
	الشركات	2022	2021	2022	2021	2022	2021	التغيير	%
1 -	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	(31)	25	12	19	(19)	44	(63)	(%143,2)
2 -	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	2 923	2 898	119	84	3 042	2 982	60	%2,0
3 -	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	(2)	2	(3)	(4)	(5)	(2)	(3)	(%150,0)
4 -	المالية للشركة التونسية للبنك	357	302	85	54	442	356	86	%24,2
5 -	شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	194	188	1	1	195	189	6	%3,2
6 -	شركة عقارية الشارع	(75)	(64)	2	(11)	(73)	(75)	2	%2,7
7 -	الشركة التونسية لاستخلاص الديون	25	14	15	14	40	28	12	%42,9
8 -	الشركة العامة للبيع	4 360	1 066	273	3 754	4 633	4 820	(187)	(%3,9)
9 -	الشركة السياحية الدخيلة	1 184	1 632	28	(448)	1 212	1 184	28	%2,4
10 -	شركة أكتيفوتلز	(1)	(2)	-	1	(1)	(1)	-	-
11 -	سيكاف المستثمر	(1)	20	1	(1)	-	19	(19)	(%100,0)
12 -	سيكاف المستقبل	-	-	-	-	-	-	-	-
13 -	سيكاف الرقاعية	(16)	1	11	6	(5)	7	(12)	(%171,4)
14 -	سيكاف المدخر	(147)	(35)	16	21	(131)	(14)	(117)	(%835,7)
15 -	البنك الأجنبي التونسي	(6)	(6)	(1)	(1)	(7)	(7)	-	-
16 -	شركة الوسائل العامة	(4)	(6)	7	1	3	(5)	8	%160,0
17 -	شركة المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	2 022	1 660	480	359	2 502	2 019	483	%23,9
18 -	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	-	-	-	-	-	-	-	-
19 -	الشركة النيجيرية للبنك	5	5	1	1	6	6	-	-
20 -	دار المصرفي	-	-	-	-	-	-	-	-
21 -	شركة القطب التنموي المنستير الفجة	1	1	-	-	1	1	-	-
22 -	شركة السلامة والحراسة	(2)	(5)	(2)	5	(4)	-	(4)	-
	المجموع	**10 786**	**7 696**	**1 045**	**3 855**	**11 831**	**11 551**	**280**	**%2,4**

6-15 الأموال الذاتية

عند تاريخ إقفال الحسابات بلغ رأس المال 875 776 ألف دينار، وهو يتكون من 000 375 155 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير للسهم وهو مدفوع بالكامل. وتفصّل العمليات على الأموال الذاتية للبنك كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــــانات	راس المال الاجتماعي	احتياطيات مجمعة	احتياطات مجمعة معالجة	احتياطيات تحويل	أسهم ذاتية	النتيجة المجمعة	الرصيد في 2022
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	776 875	372 691	363 971	6 258	(5 508)	125 738	1 267 334
تخصيص نتيجة		128 525	125 738	-	-	(125 738)	-
الترفيع في رأس المال		-	-	-	-	-	-
توزيع الأرباح		-	-	-	-	-	-
فارق التحويل		-	-	1 425	-	-	1 425
النتيجة المجمعة		-	-	-	-	99 384	99 384
إعادة تصنيف		(67)	(67)	-	-	-	(67)
تغيير طرق وتسوية أخطاء*		(12 632)	(12 632)	-	-	-	(12 632)
تغييرات أخرى (الصندوق الاجتماعي، الإعانات، الأسهم الخاصة، إلخ.)	-	(10 718)	789	-	-	-	789
المجموع في 31 ديسمبر 2022	**776 875**	**477 799**	**477 799**	**7 683**	**(5 508)**	**99 384**	**1 356 233**

(*) يشمل التغيير في طرق وتصحيح الخطأ 506 11 مليون دينار يتعلق بالتغييرات المحاسبية المسجلة في البيانات المالية للشركة الأم و126 1 مليون دينار ناتجة عن التغير في حقوق الملكية بعد فتح بعض الشركات وذلك تبعا للنسخة الأخيرة للقوائم المالية في 31 ديسمبر 2022، تم استلامها بعد إقفال القوائم المالية للمجموعة في 2022/12/31.

6-15-1 مخصصات الدولة

طبقا للقانون عدد 2012-17 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات الدولة بمبلغ 117 مليون دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.

6-15-2 الربح للسهم الواحد

البيـــــــــانات	2022	2021	التغيير	%
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية قبل التغييرات المحاسبية (بألاف الدينارات)	99 384	128 525	(29 141)	(%22,7)
عدد الأسهم العادية	155 375 000	155 375 000	-	-
عدد الأسهم الذاتية (باعتبار أسهم الشركة التونسية للبنك الممتلكة من قبل الشركات التابعة)	992 773	1 006 499	(13 726)	(%1,4)
النسبة مقارنة بالأسهم الصادرة	%0,64	%0,65	(0)	(%1,4)
عدد الأسهم العادية المتداولة في بداية الفترة	154 382 227	154 368 501	13 726	%0,0
عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة	154 382 227	154 368 501	13 726	%0,0
عدد الأسهم المتوسط المرجح	154 382 227	154 368 501	13 726	%0,0
الأرباح الراجعة إلى الأسهم الذاتية	635	833	(198)	(%23,7)
الأرباح للسهم الواحد بالقيمة الاسمية	**0,644**	**0,833**	**(0,189)**	**(%22,7)**

6-15-3 الاحتياطيات المجمعة

تتعلق الاحتياطيات المجمعة بالنتائج المتحصل عليها بالشركات المنتمية لمحيط التجميع وذلك منذ تاريخ بداية المراقبة الى تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة لتلك المتعلقة بالإصدار.

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
مساهمة الشركة الأم الجامعة	489 537	375 636	113 901	%30,3
- حصة المجمع في منحة الإصدار	115 860	115 857	3	%0,0
- حصة المجمع في مخصصات الدولة	116 983	116 981	3	%0,0
- حصة المجمع في الاحتياطيات الأخرى	256 694	142 798	113 896	%79,8
مساهمة الشركات التابعة المنتمية للقطاع البنكي	(3 828)	(1 038)	(2 790)	(%268,8)
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات المالية	(900)	(1 178)	278	%23,6
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات الأخرى	672	(3 191)	3 863	%121,1
المجموع	**485 482**	**370 229**	**115 253**	**%31,1**

تفصل الاحتياطيات المجمعة حسب الشركة التابعة كالاتي :

اسم الشركة	احتياطيات مجمعة	احتياطيات تحويل	2022	احتياطيات مجمعة	احتياطيات تحويل	2021	التغيير	%
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم) (*)	489 482	56	489 538	375 425	211	375 636	113 902	%30,3
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	16 823	-	16 823	16 364	-	16 364	459	%2,8
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	(5)	-	(5)	800	-	800	(805)	(%100,6)
المالية للشركة التونسية للبنك	2 330	-	2 330	1 162	-	1 162	1 168	%100,5
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	5 925	1	5 926	5 562	1	5 563	363	%6,5
شركة عقارية الشارع	(6 225)	-	(6 225)	(4 965)	-	(4 965)	(1 260)	(%25,4)
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	(36 040)	-	(36 040)	(39 494)	-	(39 494)	3 454	%8,7
الشركة العامة للبيع	2 360	-	2 360	(936)	-	(936)	3 296	%352,1
الشركة السياحية الدخيلة	(1 204)	-	(1 204)	(273)	-	(273)	(931)	(%341,0)
شركة أكتيفوتلز	(1 404)	-	(1 404)	(2 929)	-	(2 929)	1 525	%52,1
شركة سيكاف المستثمر	(40)	-	(40)	355	-	355	(395)	(%111,3)
شركة سيكاف المستقبل	(14)	-	(14)	9	-	9	(23)	(%255,6)
شركة سيكاف الرقاعية	(83)	-	(83)	(161)	-	(161)	78	%48,4
شركة سيكاف المدخر	10 203	-	10 203	14 226	-	14 226	(4 023)	(%28,3)
البنك الأجنبي التونسي	(44 704)	3 179	(41 525)	(38 369)	2 568	(35 801)	(5 724)	(%16,0)
شركة الوسائل العامة	(147)	-	(147)	(174)	-	(174)	27	%15,5
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	2 017	-	2 017	1 646	-	1 646	371	%22,5
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	950	-	950	1 033	-	1 033	(83)	(%8,0)
الشركة النيجيرية للبنك	33 250	4 447	37 697	31 284	3 478	34 762	2 935	%8,4
دار المصرفي	(420)	-	(420)	(455)	-	(455)	35	%7,7
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	4 797	-	4 797	4 014	-	4 014	783	%19,5
شركة السلامة والحراسة	(52)	-	(52)	(153)	-	(153)	101	%66,0
المجموع	**477 799**	**7 683**	**485 482**	**363 971**	**6 258**	**370 229**	**115 253**	**%31,1**

6-15-4 النتيجة المجمعة

اقفلت السنة المحاسبية 2022 بنتيجة مجمعة ايجابية تقدر بـ 99.384 ألف دينار مقابل نتيجة تقدر بـ 125.738 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. وتفصل مساهمة الشركة الام والشركات التابعة في النتيجة المجمعة كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
مساهمة الشركة الأم الجامعة	87 732	113 221	(25 489)	(%22,5)
مساهمة الشركات التابعة المنتمية للقطاع البنكي	(1 326)	(1 693)	367	%21,7
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات المالية	10 359	8 269	2 090	%25,3
مساهمة الشركات التابعة المنتمية لقطاع الخدمات الأخرى	2 619	5 941	(3 322)	(%55,9)
المجموع	**99 384**	**125 738**	**(26 354)**	**(%21,0)**

تفصل النتيجة المجمعة حسب الشركة على النحو التالي :

بآلاف الدنانير

الشركة	2022	2021	التغيير	%
الشركة التونسية للبنك الشركة الأم	87 732	113 221	(25 489)	(%22,5)
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	2 120	1 510	610	%40,4
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	(463)	(687)	224	%32,6
المالية للشركة التونسية للبنك	1 831	1 163	668	%57,4
شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	83	36	47	%130,6
شركة عقارية الشارع	265	(1 259)	1 524	%121,0
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	5 499	4 919	580	%11,8
الشركة العامة للبيع	271	3 754	(3 483)	(%92,8)
الشركة السياحية الدخيلة	59	(932)	991	%106,3
شركة أكتيفوتلز	(367)	1 526	(1 893)	(%124,0)
شركة سيكاف المستثمر	30	(37)	67	%181,1
شركة سيكاف المستقبل	39	12	27	%225,0
شركة سيكاف الرقاعية	260	154	106	%68,8
شركة سيكاف المدخر	960	1 198	(238)	(%19,9)
البنك الأجنبي التونسي	(6 240)	(6 154)	(86)	(%1,4)
شركة الوسائل العامة	244	17	227	%1335,3
المغازات العامة والمستودع الحقيقي للجمهورية التونسية	479	358	121	%33,8
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	516	549	(33)	(%6,0)
الشركة النيجيرية للبنك	4 913	4 461	452	%10,1
الشركة المدنية العقارية دار المصرفي	78	35	43	%122,9
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	1 146	1 743	(597)	(%34,3)
شركة السلامة والحراسة	(71)	151	(222)	(%147,0)
المجموع	**99 384**	**125 738**	**(26 354)**	**(%21,0)**

إيضاح 7 – إيضاحات متعلقة بجدول التعهدات خارج الموازنة المجمع في 31 ديسمبر 2022

7–1 خصوم محتملة

يفصل بند الخصوم المحتملة المتكون من «ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة» و«اعتمادات مستندية» في 31 ديسمبر 2022 كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
ضمانات وكفالات بأمر الحرفاء	1 095 262	1 027 143	68 119	%6,6
ضمانات أخرى غير مشروطة أو قابلة للنقض أذنت بها البنوك	398 665	434 151	(35 486)	(%8,2)
مجموع الضمانات والكفالات وضمانات أخرى مقدمة	**1 493 927**	**1 461 294**	**32 633**	**%2,2**
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات توريد	497 345	424 259	73 086	%17,2
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات تصدير	116 372	64 433	51 939	%80,6
مجموع الاعتمادات المستندية	**613 717**	**488 692**	**125 025**	**%25,6**
المجمـــوع	**2 107 644**	**1 949 986**	**157 658**	**%8,1**

7–2 تعهدات تمويل مقدمة

بلغ رصيد بند «تعهدات التمويل المقدمة» في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 157.328 ألف دينار مقابل 115.691 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021.

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
تعهدات تمويل	157 302	115 590	41 712	%36,1
تعهدات على السندات	26	101	(75)	(%74,3)
المجمـــوع	**157 328**	**115 691**	**41 637**	**%36,0**

7–3 ضمانات مقبـولة

بلغ رصيد هذا البند 3.059.631 ألف دينار في موفى 2022، مقابل 2.208.276 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2021.

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
ضمانات مقابلة مقبولة من البنوك المقيمة بالخارج	398 665	434 152	(35 487)	(%8,2)
ضمانات مقبولة من البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بتونس	42 881	412	42 469	%10308,0
ضمانات مقبولة من الدولة ومؤسسات التأمين	1 918 721	1 177 962	740 759	%62,9
ضمانات مقبولة من الحرفاء	699 364	595 750	103 614	%17,4
المجمـــوع	**3 059 631**	**2 208 276**	**851 355**	**%38,6**

جرى إعداد معطيات هذا البند بناء على بيانات شاملة للغاية حددت بالاعتماد على مختلف إدارات البنك.

يتم إبراز الضمانات المقابلة والواردة من البنوك ضمن بند الخصوم المحتملة وبند الضمانات المقبولة من البنوك.

لا يتم أخذ الضمانات الفعلية المقدمة من قبل الحرفاء لتغطية المساعدات الممنوحة لهم بعين الاعتبار.

إيضاح 8 – إيضاحات متعلقة بقائمة النتائج المجمعة

8–1 فوائد ومداخيل مماثلة

ارتفعت الفوائد والمداخيل المماثلة إلى 950.975 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2022 مقابل 827.974 ألف دينار موفى ديسمبر 2021، وتفصيلها كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــــانات	2022	2021	التغيير	%
فوائد على المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**11 811**	**18 772**	**(6 961)**	**(%37,1)**
فوائد على قروض على السوق النقدية بالدينار	5 047	8 365	(3 318)	(%39,7)
فوائد على قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	6 878	10 407	(3 529)	(%33,9)
فوائد على أموال أخرى لدى المؤسسات البنكية والمالية	(114)	-	(114)	-
فوائد على المستحقات على الحرفاء	**905 332**	**784 632**	**120 700**	**%15,4**
فوائد في شكل إيرادات على الحسابات المدينة	99 656	98 319	1 337	%1,4
فوائد على المستحقات على الحرفاء	805 676	686 314	119 362	%17,4
استعادة فوائد معلقة على المستحقات	-	(1)	1	%100,0
مداخيل مماثلة	**33 832**	**24 570**	**9 262**	**%37,7**
المجموع	**950 975**	**827 974**	**123 001**	**%14,9**

8–2 عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد هذا البند 142.623 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 137.014 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021. وتفصيل ذلك كالآتي:

بآلاف الدنانير

البيـــــــــانات	2022	2021	التغيير	%
صكوك وأوراق مالية وتحويلات وخدمات خاصة بالحساب البنكي	62 592	63 976	(1 384)	(%2,2)
عمليات على السندات	7 241	3 996	3 245	%81,2
عمليات الصرف	9 109	10 087	(978)	(%9,7)
عمليات التجارة الخارجية	7 771	5 652	2 119	%37,5
كراء خزائن محصنة	57	42	15	%35,7
دراسات	20 856	21 606	(750)	(%3,5)
عمولات أخرى	34 997	31 655	3 342	%10,6
المجموع	**142 623**	**137 014**	**5 609**	**%4,1**

8-3 أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
أرباح صافية على سندات المعاملات	**6 229**	**1 211**	**5 018**	**%414,4**
فوائد صافية على رقاع الخزينة	144 6	171 1	973 4	%424,7
فائض قيمة محتمل على رقاع الخزينة	-	-	-	-
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المعاملات	76	37	39	%105,4
فائض قيمة على التفويت في سندات المعاملات	9	3	6	%200,0
رصيد الربح أو الخسائر الصافية على سندات التوظيف	**53 816**	**46 258**	**7 558**	**%16,3**
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات التوظيف (*)	46 299	38 122	8 177	%21,4
خسائر على سندات التوظيف	6 228	9 103	(2 875)	(%31,6)
مخصصات مدخرات على نقص قيمة سندات التوظيف	(288)	(1 519)	1 231	%81,0
استرجاع مدخرات على نقص قيمة سندات التوظيف	1 577	552	1 025	%185,7
أرباح صافية على عمليات الصرف	**56 246**	**42 004**	**14 242**	**%33,9**
النتيجة على عمليات الصرف	53 612	42 004	11 608	%27,6
عمولات على الصرف اليدوي	2 634	-	2 634	-
المجموع	**116 291**	**89 473**	**26 818**	**%30,0**

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2021 لأغراض المقارنة

8-4 مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بلغت المداخيل المسجلة ضمن هذا البند 76.319 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 65.442 ألف دينار في موفى ديسمبر 2021، وهي تتوزع كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
فوائد ومداخيل مماثلة بعنوان سندات الاستثمار	169	115	54	%47,0
فوائد ومداخيل مماثلة على سندات الخزينة القابلة للتنظير للاستثمار (*)	55 941	54 935	1 006	%1,8
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المساهمات	3 966	3 731	235	%6,3
مداخيل الأموال المتصرف فيها	-	-	-	-
مداخيل سندات المساهمة مع إعادة الإحالة	1 281	1 329	(48)	(%3,6)
فوائد ومداخيل مماثلة للسندات الرقاعية	14 962	5 332	9 630	%180,6
المجموع	**76 319**	**65 442**	**10 877**	**%16,6**

(*) تمت إعادة معالجة معطيات 31 ديسمبر 2021 لأغراض المقارنة

8-5 فوائد مدينة وأعباء مماثلة

ارتفعت هذه الفوائد، في نهاية السنة المحاسبية 2022، إلى 580.943 ألف دينار مقابل 464.569 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2021، وتفصيل ذلك كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
عمليات مع المؤسسات البنكية	(113 409)	(81 781)	(31 628)	(%38,7)
عمليات مع الحرفاء	(426 333)	(353 500)	(72 833)	(%20,6)
اقتراضات وموارد خصوصية	(41 044)	(29 022)	(12 022)	(%41,4)
فوائد وأعباء أخرى	(157)	(266)	109	%41,0
المجموع	**(580 943)**	**(464 569)**	**(116 374)**	**(%25,0)**

8-6 مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
مخصصات للمدخرات على تعهدات الحرفاء	**(187 785)**	**(92 825)**	**(94 960)**	**(%102,3)**
مخصصات للمدخرات على الديون المشكوك في خلاصها	(172 779)	(141 497)	(31 282)	(%22,1)
مخصصات للمدخرات على الحسابات الجارية الشريكة	48	131	(83)	(%63,4)
مخصصات للمدخرات الإضافية	(50 695)	(35 865)	(14 830)	(%41,3)
مخصصات للمدخرات الجماعية	(38 225)	(6 901)	(31 324)	(%453,9)
مخصصات للمدخرات على نقص القيمة لأصول الاستغلال للشركات التابعة الغير المالية	(50)	(10)	(40)	(%400,0)
استعادة مدخرات على ديون مشكوك في خلاصها	131 256	100 849	30 407	%30,2
استعادة مدخرات إضافية	128 128	85 395	42 733	%50,0
ديون تم التفويت فيها او التخلي عنها	(266 073)	(154 630)	(111 443)	(%72,1)
ديون مدرجة في حساب الخسائر	(9 127)	(15 448)	6 321	%40,9
استعادة الفوائد المعلقة على الديون المفوت فيها والمتخلى عنها	90 208	75 756	14 452	%19,1
مخصصات مدخرات أخرى	(609)	(651)	42	%6,5
استعادة مدخرات أخرى	133	46	87	%189,1
مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء	**(16 645)**	**(30 806)**	**14 161**	**%46,0**
مخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء	(23 852)	(36 400)	12 548	%34,5
مخصصات للمدخرات متعلقة بالتطهير الاجتماعي	(237)	(445)	208	%46,7
تعويضات ومعاشات متعلقة بالتطهير الاجتماعي	(4 600)	(7 602)	3 002	%39,5
استعادة مدخرات على المخاطر والأعباء	7 979	8 168	(189)	(%2,3)
استعادة مدخرات للمغادرة للتقاعد والتطهير الاجتماعي	4 065	5 473	(1 408)	(%25,7)
المجموع	**(204 430)**	**(123 631)**	**(80 799)**	**(%65,4)**

8-7 مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يتوزع رصيد هذا الحساب، في موفى ديسمبر 2022، كما يلي :

بآلاف الدنانير

البيانات	2022	2021	التغيير	%
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة سندات المساهمة	(2 850)	(3 396)	546	%16,1
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة سندات أخرى للاستثمار	-	-	-	-
مخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة السندات مع إعادة الإحالة	(817)	(1 443)	626	%43,4
مخصصات الصناديق المتصرف فيها	-	-	-	-
فائض أو ناقص القيمة على تفويت سندات الاستثمار الأخرى	(730)	(478)	(252)	(%52,7)
فائض أو ناقص القيمة على تفويت سندات المساهمة	207 5	279	928 4	1766,3%
فائض أو ناقص القيمة على تفويت سندات معاد إحالتها	-	-	-	-
خسائر على صندوق شركة استثمار ذات رأس مال تنمية	(10)	-	(10)	-
استعادة مدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار	565	1 998	(1 433)	(%71,7)
استعادة مدخرات على انخفاض قيمة السندات مع إعادة الإحالة	840	332	508	%153,0
أرباح/خسائر على سندات المساهمة	(1 644)	-	(1 644)	-
المجموع	**561**	**(2 708)**	**3 269**	**%120,7**

8-8 إيرادات استغلال أخرى

بلغ رصيد هذا البند 27.535 ألف دينار في 2021/12/31 مقابل 37.834 ألف دينار في 2021/12/31 ويفصل كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
مداخيل البناءات	11 971	20 128	(8 157)	(%40,5)
فوائد على القروض للأعوان	7 052	7 701	(649)	(%8,4)
فارق مخزون القوائم والأشغال المنتهية	730	4 739	(4 009)	(%84,6)
إيرادات أخرى تابعة	359	403	(44)	(%10,9)
إيرادات أخرى : تقديم خدمات	7 423	4 863	2 560	%52,6
المجموع	**27 535**	**37 834**	**(10 299)**	**(%27,2)**

8-9 مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 221.682 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 204.664 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، وتفصيلها كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
أجور الأعوان	(165 287)	(148 513)	(16 774)	(%11,3)
الأعباء الاجتماعية	(50 886)	(51 290)	404	%0,8
فارق العطل المدفوعة الأجر	(376)	(475)	99	%20,8
أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان	(5 133)	(4 386)	(747)	(%17,0)
المجموع	**(221 682)**	**(204 664)**	**(17 018)**	**(%8,3)**

8-10 تكاليف الاستغلال العامة

بلغت تكاليف الاستغلال العامة 100.899 ألف دينار في موفى ديسمبر 2022 مقابل 94.399 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 وتفصيلها كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
كراء	(5 516)	(4 947)	(569)	(%11,5)
عمليات صيانة وإصلاح موكولة للغير	(5 663)	(5 831)	168	%2,9
أشغال من إنجاز الغير	(7 288)	(6 598)	(690)	(%10,5)
المساهمة في صندوق الضمانات والودائع	(24 813)	(23 052)	(1 761)	(%7,6)
مصاريف وأقساط تأمين	(2 060)	(1 770)	(290)	(%16,4)
تكاليف أخرى	(14 643)	(11 760)	(2 883)	(%24,5)
أداءات وضرائب	(5 672)	(5 246)	(426)	(%8,1)
إمدادات للمؤسسة	(3 061)	(2 525)	(536)	(%21,2)
أجور وأتعاب وسطاء وخبراء ومحامين	(3 036)	(2 277)	(759)	(%33,3)
مصاريف نقل وتنقل الأعوان	(373)	(263)	(110)	(%41,8)
مكافآت الحضور	(304)	(345)	41	%11,9
المساهمة الاجتماعية للتضامن	(338)	(145)	(193)	(%133,1)
التغيير في المخزونات الاخرى	(1 141)	(5 826)	4 685	%80,4
مصاريف مختلفة للتسيير	(26 260)	(23 535)	(2 725)	(%11,6)
حسابات تسوية اخرى	(731)	(279)	(452)	(%162,0)
المجموع	**(100 899)**	**(94 399)**	**(6 500)**	**(%6,9)**

8-11 رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى

بلغ رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى 20.186 في 31 ديسمبر 2022 مقابل 1.292 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021 ويفصل كالآتي:

بآلاف الدنانير

البيـــــــــانات	2022	2021	التغيير	%
أرباح متأتية من العناصر العادية الأخرى	**36 632**	**15 953**	**20 679**	**%129,6**
نقص او زيادة قيمة التفويت	192	1 009	(817)	(%81,0)
منحة ضرائب التدريب المهني "TFP"	1 587	1 386	201	%14,5
ارباح أخرى [1]	34 853	13 558	21 295	%157,1
خسائر متأتية من العناصر العادية الأخرى [2]	**(16 446)**	**(17 245)**	**799**	**%4,6**
المجموع	**20 186**	**(1 292)**	**21 478**	**%1662,4**

1) يشمل هذا الرصيد أساسا ما يلي :

- المبالغ التي تمت استعادتها على الديون التي تم شطبها بما قيمته 26.064 ألف دينار
- الغاء الاستهلاكات المتراكمة على المباني خارج الاستغلال بما قيمته 3.225 ألف دينار

2) يشمل هذا أساسا الرصيد ما يلي :

- دفع أعباء اجتماعية متعلقة بقضية محالة على النزاعات مع صندوق الضمان الاجتماعي بما قيمته 5.750 ألف دينار
- المبلغ الخاص بالاقتطاع الضريبي الذي تطالب به ادارة الاداءات بما قيمته 5.009 ألف دينار

8-12 الأداء على الشركات

بلغ الأداء على الشركات بعنوان السنة المحاسبية 2022 ما قيمته 96.995 ألف دينار مقابل 96.540 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2021.

بآلاف الدنانير

البيـــــــــانات	2022	2021	التغيير	%
الأداء على الشركات	(95 604)	(93 858)	(1 746)	(%1,9)
الضرائب المؤجلة	(1 391)	(2 682)	1 291	%48,1
المجموع	**(96 995)**	**(96 540)**	**(455)**	**(%0,5)**

إيضاح 9 – إيضاحات متعلقة بجدول التدفقات النقدية المجمعة (بآلاف الدنانير)

إيضاح 9-1 التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال

أبرزت أنشطة الاستغلال خلال السنة المحاسبية 2022 تدفقا نقديا صاف سلبي بـ 207.955 ألف دينار.

وتفصل أهم التغيرات كالآتي:

- سجلت إيرادات الاستغلال المقبوضة فائضا بـ 639.294 ألف دينار مقارنة بأعباء الاستغلال المدفوعة.
- أبرزت القروض والتسديدات على القروض للحرفاء تدفقا صاف سلبي بـ 1.295.614 ألف دينار.
- أبرزت إيداعات وسحوبات الحرفاء تدفقا صاف إيجابي بـ 807.737 ألف دينار.
- أبرزت اقتناءات/ تفويت في سندات التوظيف تدفقا صاف سلبي بـ 44.001 ألف دينار.

- بلغت المبالغ المسددة للأعوان ودائنون آخرون 193.803 ألف دينار.
- بلغت التدفقات النقدية الأخرى لأنشطة الاستغلال وضعية تحصيلات صافية بـ 41.056 ألف دينار.

إيضاح 9-2 التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار

أبرزت أنشطة الاستثمار خلال السنة المحاسبية 2022 تدفقا صاف سلبي بـ 148.373 ألف دينار.

إيضاح 9-3 التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل

أبرزت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2022 تدفقا نقديا صاف إيجابي بـ 109.888 ألف دينار.

إيضاح 9-4 السيولة وما يعادلها

بلغ رصيد السيولة وما يعادلها 499 223 1 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022 مقابل 043 977 ألف دينار في 31 ديسمبر 2021، وتفصيله كالآتي :

بآلاف الدنانير

البيـــــــانات	2022	2021	التغيير	%
الخزانة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة	78 001	79 553	(1 552)	(%2,0)
تسهيلات في الودائع	-	50 000	(50 000)	(%100,0)
البنك المركزي التونسي	(1 419 767)	(1 057 709)	(362 058)	(%34,2)
بنوك ومؤسسات مختصة	(54)	(5 871)	5 817	%99,1
قروض واقتراضات على السوق النقدية	(121 077)	(47 123)	(73 954)	(%156,9)
سندات المعاملات	239 398	4 107	235 291	%5729,0
المجموع	**(1 223 499)**	**(977 043)**	**(246 456)**	**(%25,2)**

إيضاح 10 – الإيضاحات حول العمليات مع المؤسسات المرتبطة

10-1 الاتفاقيات والعمليات المنجزة حديثا

- بتاريخ 29 نوفمبر 2022، عقد مساهمي البنك الأجنبي التونسي جلسة عامة خارقة للعادة وصادقوا بالإجماع على الترفيع في رأس مال البنك

صوت المساهمين على زيادة في راس المال بـ13.000.009,56 أورو لينتقل من 26.912.255,04 أورو الى 39.912.264,60 أورو.

قامت الشركة التونسية للبنك بالاكتتاب في عملية الترفيع في رأس المال بما قيمته 20.830 ألف دينار أو ما يعادل حصة تقدر بـ 49,997% من رأس مال البنك الأجنبي التونسي.

- بتاريخ 9 مارس 2022، عقد مساهمو الشركة النيجيرية للبنك جلسة عامة خارقة للعادة وصادقوا بالإجماع على الزيادة في راس مال البنك.

قامت الشركة التونسية للبنك في الاكتتاب الغير قابل للاختزال في عملية الترفيع في راس المال بما قيمته 9.404,2 ألف دينار لتحافظ بذلك على حصتها البالغة 25% من رأس مال «الشركة النيجيرية للبنك».

- أمضت الشركة التونسية للبنك سنة 2022 على قرض مشترك لفائدة الدولة التونسية بما قيمته 15 مليون يورو على 4 سنوات (من 2 جوان 2022 الى 2 جوان 2026).

يبلغ قائم هذا القرض في 30 ديسمبر 2022 ما قدره 15 مليون يورو أو ما يعادل 49,210 مليون دينار.

بلغ قائم القروض المشتركة 71,666 مليون يورو أو ما يعادل 235,116 مليون دينار.

- بموجب قرارات وزارة المالية، تمتعت الشركة التونسية للبنك بمجموعة من الضمانات الممنوحة من قبل الدولة (المساهم الرئيسي) وذلك لتغطية تعهدات عدد من المؤسسات العمومية. بلغت هذه الضمانات ما قيمته 1.161 مليون دينار.
- بلغ قائم الودائع لأجل التي تم الاكتتاب فيها خلال السنة المحاسبية 2022، من قبل الشركات المرتبطة بالشركة التونسية للبنك ما قيمته 33,200 مليون دينار في 31 ديسمبر 2022 مفصلة كالاتي :

الشركة	رقاع الصندوق	شهادات الإيداع	حسابات لأجل	المجموع
سيكاف المستقبل	-	-	200.000	200.000
سيكاف الادخار الرقاعي	-	11.000.000	4.000.000	15.000.000
سيكاف المدخر	-	14.000.000	4.000.000	18.000000
المجموع بالدينار	**-**	**25.000.000**	**8.200.000**	**33.200.000**

أظهرت حسابات الودائع تحت الطلب (الدائنة) المفتوحة من قبل الشركات المرتبطة في 31 ديسمبر 2022 الأرصدة التالية (بآلاف الدينارات) :

الشركة	المبلغ
البنك الأجنبي التونسي	1 183,181
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	1 797,088
دار المصرفي	2,154
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	352,612
شركة سيكاف المستثمر	71,358
شركة سيكاف المدخر	22 244,196
شركة سيكاف المستقبل	30,329
المجموع	**25 680,918**

قامت شركة الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك، خلال السنة المحاسبية 2022 بعمليات اكتتاب وإعادة شراء أسهم شركة سيكاف الادخار الرقاعي لمجمع الشركة التونسية للبنك.

يفصل قائم هذه التوظيفات والنتائج الناجمة عنها في 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

	الاكتتاب	إعادة الشراء	القائم	المداخيل الصافية
سيكاف الادخار الرقاعي	3 698 580	3 707 932	-	9 352
المجموع			**-**	**9 352**

خلال السنة المحاسبية 2022، قامت الشركات المرتبطة وأعضاء مجلس الإدارة للشركة التونسية للبنك بالاكتتاب في القرض الرقاعي المشروط 2021-01 STB الذي أصدرته الشركة التونسية للبنك بما قيمته الاجمالية 100.000 مليون دينار.

يناهز المبلغ الذي تم الاكتتاب فيه 7.925.200 دينار و تفصيله كالاتي :

الشركة	الصنف	المبلغ
سيكاف المدخر	د	1.725.200
سيكاف الادخار الرقاعي	د	4.200.000
مجموع السندات الرقاعيى التي تم الاكتتاب فيها من قبل الشركات التابعة والشركات الشريكة		5.925.200
تعاونية التامين للتعليم	ب	2.000.000
مجموع السندات الرقاعية التي تم الاكتتاب فيها من قبل أعضاء مجلس الإدارة		2.000.000
المجموع بالدينار		**7.925.200**

10-2 العمليات المنجرة والمتعلقة باتفاقيات سابقة

- بموجب القانون عدد 17-2012 بتاريخ 21 ديسمبر 2021، أدرجت الشركة التونسية للبنك، خلال السنة المحاسبية 2011، ضمن أموالها الذاتية مخصصات دولة بما قيمته 117 مليون دينار مصحوبة بإمكانية ارجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.
- خلال السنة المحاسبية 2022 وبموجب قرارات وزارة المالية، تمتعت الشركة التونسية للبنك بمجموعة من الضمانات الممنوحة من قبل الدولة (المساهم الرئيسي) وذلك لتغطية تعهدات عدد من المؤسسات العمومية.

وفي 31 ديسمبر 2022، بلغت هذه الضمانات 379,515 مليون دينار.

أمضت الشركة التونسية للنك سنة 2022 على اتفاقية تمويل بالعملة الأجنبيّة مع الدولة التونسيّة بما قيمته 15 مليون يورو وذلك في إطار قرض مشترك ممنوح من قبل البنوك التونسيّة للدولة بما قيمته الإجماليّة 81,5 مليون يورو و25 مليون دولار.

بلغ قائم هذا القرض في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 15 مليون يورو أو ما يعادل 49,210 مليون دينار.

- بلغت المساعدات الممنوحة من قبل الشركة التونسية للبنك للدولة التونسية (المساهم الرئيسي فيها) من خلال مختلف الوزارات ما قيمته 171,949 مليون دينار (دون اعتبار القروض المشتركة).
- بلغ القرض بين البنوك لفائدة البنك الأجنبي التونسي TFB والبالغ قيمته 5 مليون يورو او ما يعادل 16,133 مليون دينار أجل استحقاقه في 2022 (السداد في 15 ديسمبر 2022).
- اكتتبت الشركة التونسية للبنك في 18 أكتوبر 2016 في الاقتراض الرقاعي المشرط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي وهي شركة تابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك بما قيمته الاجمالية 16 مليون يورو او ما يعادل 39,560 مليون دينار بضمان الدولة وذلك بموجب قرار وزارة المالية المؤرخ في 17 أكتوبر 2016.
- شرعت الشركة التونسية للبنك في 26 ماي 2017 و7 أفريل 2018 و01 ديسمبر 2020 بتحويل الاقتراض المذكور أعلاه الى مساهمة في رأس مال الشركة وذلك على التوالي بما قيمته 6 مليون يورو و3 مليون يورو و2,289 مليون يورو او ما يعادل 27,913 مليون دينار.

بلغ قائم الاقتراض في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 2,134 مليون يورو او ما يعادل 5,277 مليون دينار.

- قبل السنة المالية 2022، اكتتب أعضاء مجلس الإدارة والشركات الشريكة للشركة التونسية للبنك في مختلف القروض الرقاعية التي أصدرتها الشركة التونسية للبنك.

يفصل قائم المبالغ المكتتب فيها في 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

الشركـــة	المبلغ المكتتب	القائم 31 ديسمبر 2022
سيكاف المدخر	12 260 100	4 817 100
سيكاف الادخار الرقاعي	3 180 000	2 551 200
سيكاف المستثمر	50 000	104 283
سيكاف المستقبل	30 000	30 000
مجموع السندات الرقاعية المكتتب فيها من قبل الشركات الشريكة	**15 520 100**	**7 502 583**
الشركة التونسية للتامين وإعادة التامين (STAR)	52 000 000	18 875 000
تعاونية التامين للتعليم	3 000 000	3 000 000
مجموع السندات الرقاعية المكتتب فيها من قبل أعضاء مجلس الإدارة	**55 000 000**	**21 875 000**
المجموع بالدينار	**70 520 100**	**29 377 583**

- بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركة سيكاف المدخر وسيكاف المستثمر وسيكاف المستقبل وسيكاف الادخار الرقاعي، تقوم الشركة التونسية للبنك بمهام حفظ او موزع للسندات وللأموال المتصرف فيها بالنسبة لهذه الشركات.

وكمكافأة مقابل الخدمات المسداة في هذا الصدد، يتلقى البنك العمولات التالية:

- 0,15% من مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف المدخر محتسبة يوميا. بلغت العمولات المتعلقة بها بتاريخ 31 ديسمبر 2022 ما قدر بـ 343.577 دينار (باعتبار الاداءات).
- 0,2% من مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف المستثمر محتسبة يوميا. بلغت العمولات المتعلقة بها في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 2.420 دينار باعتبار الاداءات.
- 1.190 دينار كعمولة ثابتة مدفوعة سنويا من قبل سيكاف المستقبل باعتبار الاداءات
- 0,15% من مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف الادخار الرقاعي محتسبة يوميا. بلغت العمولات في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 266.512 دينار باعتبار الاداءات.

- يفصل مبلغ الأرباح (بالدينار) المقبولة من الأطراف المرتبطة في 31 ديسمبر 2022 كما يلي :

الشركة	المبلغ
سيكاف المستقبل	23.977,684
سيكاف المدخر	2.677,500
الشركة النيجيرية للبنك	1.341.856,261
سيكاف المستثمر	9.611,016
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	633.165,000
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	960.000,000

- قبل السنة المالية 2022، أمضت الشركة التونسية للبنك مع الدولة التونسية اتفاقيات تصرف في العديد من صناديق الميزانية (الموجهة نحو تمويل المنح غير المسترجعة او المخططات او القروض) مقابل التحصيل على عمولات.

بلغ قائم هذه الصناديق في 31 ديسمبر 2022 ما قدره 88,629 مليون دينار مقابل 78,404 مليون دينار في 21 ديسمبر 2021.

- بلغت المساعدات البنكية الممنوحة من قبل الشركة التونسية للبنك للشركات والأطراف المرتبطة وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤوليه ما قيمته 2.275 مليون دينار في 31 ديسمبر 2022 مفصلة كالاتي :

الشركة	حسابات مدينة	تعهدات أخرى	مجموع التعهدات
بالأسود محمد الطاهر	0	643	643
الشركة التونسية للتامين وإعادة التامين	0	2.184.190	2.184.190
مجموع أعضاء مجلس الإدارة	**0**	**2.184.833**	**2.184.833**
الكاتب العام		74.034	74.034
المدير العام		16.181	16.181
مجموع المسؤولين	**0**	**90.215**	**90.215**
المجموع	**0**	**2.275.048**	**2.275.048**

- باعتبارها عضو مجلس إدارة في مجلس إدارة شركة سيكاف الادخار الرقاعي، تحصلت شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية من هذه الأخيرة على مكافآت حضور بما قيمته 1.250 دينار (المبلغ الإجمالي).
- قبل السنة المحاسبية 2022، قرر مجلس إدارة شركة سيكاف المدخر مراجعة عمولة التصرف الموكلة الى شركة المالية للشركة التونسية للبنك STB FINANCE. كلفت هذه الأخيرة بتحديد خيارات التوظيف والتصرف الإداري والمحاسبي في الشركة مقابل مكافأة تقدر بـ 0,412% باعتبار الاداءات محتسبة على الأصول.

بلغت هذه المكافأة ما قدره 944 ألف دينار في سنة 2022.

- كلفت شركة STB MANAGER بالتصرف في شركة سيكاف المستثمر مقابل مكافأة تقدر بـ 0,5% دون اعتبار الاداءات من الأصول الصافية (المحددة سابقا بـ 0,8% باعتبار الاداءات) والمحتسبة يوميا بالنسبة الجديدة وذلك بداية من 1 جانفي 2019.

يأخذ هذا التحيين بعين الاعتبار في قرار مجلس إدارة الشركة المنعقدة بتاريخ 07 جوان 2018 والذي ينص على تحمل السيكاف جميع التكاليف المرتبطة بالتصرف فيها بداية من نفس التاريخ المذكور أعلاه.

من ناحية أخرى، قرر مجلس إدارة شركة سيكاف المستثمر المنعقد بتاريخ 07 جوان 2018 تغيير المتصرف ليعهد بهذه المهمة الى شركة المالية للشركة التونسية للبنك. تحصلت شركة سيكاف على الموافقة ذات الصلة من قبل هيئة السوق المالية CMF وذلك بتاريخ 31 أكتوبر 2019 ورفعتها الى الجلسة العامة الخارقة للعادة.

تم ابرام الاتفاقية الجديدة للتصرف مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك بتاريخ 07 جويلية 2020. رغم ذلك، فان تاريخ دخولها حيز التنفيذ هو 16 جويلية 2020 حسب البيان الذي نشرته شركة السيكاف في مكتب الضبط لهيئة السوق المالية بتاريخ 10 جويلية 2020. بقيت شروط مكافأة المتصرف دون تغيير.

بلغت أعباء التصرف المدرجة من قبل الشركة بعنوان السنة المحاسبية 2022 ما قيمته 7.198 دينار.

- أبرمت شركة سيكاف الادخار الرقاعي اتفاقية تصرف مع شركة STB FINANCE مقابل مكافأة قدرت بـ 0,50% باعتبار الاداءات. هذه المكافأة سنوية ومحتسبة يوميا على صافي الأصول.

بلغت هذه المكافأة بعنوان السنة المحاسبية 2022 ما قيمته 888.371 دينار.

10-3 التزامات وتعهدات الشركة التونسية للبنك تجاه مسؤوليها

تم تعيين المدير العام السابق بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 22 مارس 2021 عناصر المكافأة هي نفسها عناصر المكافأة التي حددتها لجنة المكافآت للبنك والتي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. تتكون عناصر المكافأة مما يلي :

- عنصر ثابت يتمثل في راتب شهري صافي محدّد بـ 16 ألف دينار
- عنصر متغير سنوي لا يتجاوز 50% من مبلغ العنصر الثابت او 96 ألف دينار والذي يتم احتسابه باعتبار نسبة انجاز الأهداف التي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة بالإضافة الى المؤشرات المالية.

تتمثل المزايا العينية في سيارة وظيفية مع حصة تقدر بـ 500 لتر من الوقود شهريا والتكفل بمصاريف الاتصالات الهاتفية مع حد اقصى يناهز 250 دينار شهريا بالإضافة الى سداد جميع المصاريف في إطار ممارسة انشطته مع تقديم الفواتير ذات الصلة.

- تمت المصادقة على عناصر مكافأة المدير العام المساعد والكاتب العام مثل ما تمت مراجعتهم من قبل لجنة التعيينات والمكافآت للبنك، من قبل مجالس إدارة الشركة التونسية للبنك المنعقدة بتواريخ 16 نوفمبر 2016 و16 سبتمبر 2020. تم مراجعة عناصر المكافأة على النحو التالي :

- عنصر ثابت يتمثل في راتب اجمالي شهري يقدر بـ 4.767 ألف دينار او ما يعادل راتبا صاف يقدر بـ 2.670 ألف دينار
- منحة المسؤولية الإضافية بما قيمته 2000 دينار
- منحة الاستهلاك الجاري بما قيمته 400 دينار
- منحة السكن بما قيمته 500 دينار
- عنصر متغير سنوي لا يتجاوز 25% من مبلغ العنصر الثابت والذي يتم احتسابه باعتبار نسبة انجاز الأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة بالإضافة الى المؤشرات المالية

تتمثل المزايا العينية في سيارة وظيفية مع حصة تقدر بـ 400 لتر من الوقود شهريا بالإضافة الى سداد مصاريف الهاتف.

حدد مبلغ مكافأة الحضور الراجعة الى أعضاء مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك بالرجوع الى قرار الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2021 بما قيمته 4.000 دينار صافية لكل اجتماع بالنسبة لرئيس مجلس الإدارة وبـ 2000 دينار لكل اجتماع بالنسبة الى أعضاء مجلس الإدارة.

- تم تحديد مكافأة الحضور الراجعة الى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق ولجنة المخاطر بموجب قرار الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أفريل 2012 بما قيمته 2000 دينار صافية ولكل اجتماع بالنسبة لرئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة المخاطر وبما قيمته 1000 دينار صافية ولكل اجتماع بالنسبة لرؤساء وأعضاء اللجان الأخرى.

سيتم مكافأة الرؤساء الأعضاء في أكثر من لجنة على أساس حضورهم في لجنة واحدة حسب اختيارهم.

يقدم الجدول التالي التزامات وتعهدات الشركة التونسية للبنك تجاه مسؤوليه مثل ما هو منصوص في القوائم المالية للسنة المحاسبية المقفلة في 31 ديسمبر 2022 (بالدينار التونسي).

نوعية المكافأة	المدير العام		المدير العام المساعد والكاتب العام		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء السنة	الخصوم في 2022/12/31	أعباء السنة	الخصوم في 2022/12/31	أعباء السنة	الخصوم في 2022/12/31
مزايا قصيرة المدى	328.856	-	405.764	40.695	305.000	208.265
مزايا لاحقة للوظيفة (*)	-	-	30.753	245.833	-	-
المجموع	**328.856**		**436.517**	**286.528**	**305.000**	**208.265**

(*) وتحدد استحقاقات ما بعد الخدمة بالرجوع إلى أحكام الاتفاقية الجماعية الوطنية لموظفي البنوك والمؤسسات المالية.

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب

الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2022

الوحدة بالالف دينار

		2022	البنكي	المالي	اخرى
	ايرادات الاستغلال البنكي				
إيراد 1	فوائد مدينة و مداخيل مماثلة	950 975	950 021	939	15
إيراد 2	عمولات (على الإيرادات)	142 623	134 214	8 409	-
إيراد 3	مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	116 291	113 937	1 662	692
إيراد 4	مداخيل محفظة الاستثمار	76 319	74 454	1 864	1
	مجموع ايرادات الاستغلال البنكي (*)	**1 286 208**	**1 272 626**	**12 874**	**708**
	أعباء الاستغلال البنكي				
عبء 1	فوائد مدينة و تكاليف مماثلة	(580 943)	(580 539)	(23)	(381)
عبء 2	عمولات مدينة	(7 773)	(7 712)	(60)	(1)
عبء 3	خسائر محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	-	-	-	-
	مجموع اعباء الاستغلال البنكي	**(588 716)**	**(588 251)**	**(83)**	**(382)**
	الناتج البنكي الصافي	**697 492**	**684 375**	**12 791**	**326**
أ5/ع4	مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة و الخصوم	(204 430)	(216 259)	12 532	(703)
أ6/ع5	مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	561	3 811	(3 368)	118
إيراد 7	ايرادات استغلال اخرى	27 535	7 968	759	18 808
عبء 6	مصاريف الاعوان	(221 682)	(194 968)	(9 065)	(17 649)
عبء 7	تكاليف الاستغلال العامة	(100 899)	(100 724)	(2 828)	2 653
عبء 8	مخصصات استهلاك ومدخرات للاصول الثابتة	(15 140)	(13 279)	(252)	(1 609)
	نتيجة الاستغلال	**183 437**	**170 924**	**10 569**	**1 944**
إيراد 11	الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة	1 733	(1 326)	1 319	1 740
أ8/ع9	رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى	20 186	19 959	102	125
عبء 11	الأداء على الأرباح	(96 995)	(95 210)	(1 385)	(400)
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	**108 361**	**94 347**	**10 605**	**3 409**
أ9/ع10	رصيد الربح أوالخسارة على العناصر الخارقة للعادة	(7 932)	(7 931)	(1)	-
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	**100 429**	**86 416**	**10 604**	**3 409**
أ9/ع10	حقوق الأقلية في النتيجة	1 045	12	246	787
	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المحاسبية	**99 384**	**86 404**	**10 358**	**2 622**
	تأثيرات التغييرات المحاسبية	(11 506)	(11 506)		
	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)	**87 878**	**74 898**	**10 358**	**2 622**

قائمة النتائج المجمعة حسب القطب

الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2021

الوحدة بالالف دينار

		2021	البنكي	المالي	اخرى
	ايرادات الاستغلال البنكي				
إيراد 1	فوائد و مداخيل مماثلة	827 974	827 537	409	28
إيراد 2	عمولات (على الإيرادات)	137 014	132 188	4 826	-
إيراد 3	مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	89 473	91 642	409	(2 578)
إيراد 4	مداخيل محفظة الاستثمار	65 442	66 091	1 409	(2 058)
	مجموع ايرادات الاستغلال البنكي (*)	**1 119 903**	**1 117 458**	**7 053**	**(4 608)**
	أعباء الاستغلال البنكي				
عبء 1	فوائد مدينة و تكاليف مماثلة	(464 569)	(463 913)	(2)	(654)
عبء 2	عمولات مدينة	(4 887)	(4 840)	(44)	(3)
	مجموع اعباء الاستغلال البنكي	**(469 456)**	**(468 753)**	**(46)**	**(657)**
	الناتج البنكي الصافي	**650 447**	**648 705**	**7 007**	**(5 265)**
أ/ع4/5	مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة و الخصوم	(123 631)	(137 307)	13 883	(207)
أ/ع5/6	مخصصات احتياطي المخاطر و نتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	(2 708)	(2 540)	(171)	3
إيراد 7	ايرادات استغلال اخرى	37 834	9 391	635	27 808
عبء 6	مصاريف الاعوان	(204 664)	(179 724)	(8 308)	(16 632)
عبء 7	تكاليف الاستغلال العامة	(94 399)	(75 101)	(5 983)	(13 315)
عبء 8	مخصصات استهلاك ومدخرات للاصول الثابتة	(15 705)	(13 843)	(239)	(1 623)
	نتيجة الاستغلال	**247 174**	**249 581**	**6 824**	**(9 231)**
إيراد 11	الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة	1 988	(1 694)	1 354	2 328
أ/ع8/9	رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى	(1 292)	(3 523)	198	2 033
عبء 11	الأداء على الأرباح	(96 540)	(93 758)	(2 727)	(55)
	نتيجة الأنشطة العادية	**151 330**	**150 606**	**5 649**	**(4 925)**
أ/ع9/10	رصيد الربح أوالخسارة على العناصر الخارقة للعادة	(21 736)	(21 736)	-	-
	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	**129 594**	**128 870**	**5 649**	**(4 925)**
أ/ع9/10	حقوق الأقلية في النتيجة	3 855	(19)	(175)	4 049
	النتيجة الصافية المجمعة للسنة المحاسبية	**125 739**	**128 889**	**5 824**	**(8 974)**
	تأثيرات التغييرات المحاسبية	(8 720)	(8 720)		
	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية (*)	**117 019**	**120 169**	**5 824**	**(8 974)**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

المؤشرات المجمعة

الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2022

الوحدة بالالف دينار

	2022	البنكي	المالي	اخرى
ايرادات الاستغلال البنكي	**1 286 208**	**1 272 626**	**12 874**	**708**
أ – الفوائد	950 975	950 021	939	15
ب – عمولات على الإيرادات	142 623	134 214	8 409	-
ج – مداخيل محفظة السندات التجارية	116 291	113 937	1 662	692
د – مداخيل محفظة سندات الاستثمار	76 319	74 454	1 864	1
اعباء الاستغلال البنكي	**(588 716)**	**(588 251)**	**(83)**	**(382)**
أ – فوائد مدينة	(580 943)	(580 539)	(23)	(381)
ب – عمولات مدينة	(7 773)	(7 712)	(60)	(1)
الناتج البنكي الصافي	**697 492**	**684 375**	**12 957**	**1 090**
ايرادات استغلال اخرى	**27 535**	**7 968**	**759**	**18 808**
الاعباء العملية من بينها :	**(337 723)**	**(308 971)**	**(12 145)**	**(16 607)**
أ – مصاريف الاعوان	(221 682)	(194 968)	(9 065)	(17 649)
ب – أعباء الاستغلال العامة	(100 901)	(100 724)	(2 828)	2 651
ج – مخصصات الاستهلاكات	(15 140)	(13 279)	(252)	(1 609)
بنية المحفظة	**2 353 693**	**2 274 438**	**61 595**	**17 660**
أ – محفظة السندات التجارية	932 034	920 204	12 341	(511)
ب – محفظة سندات الاستثمار	1 421 659	1 354 234	49 254	18 171
قائم القروض التي تظهر في الميزانية	**10 842 311**	**10 818 777**	**23 534**	**-**
قائم الودائع من بينها :	**9 794 435**	**9 794 435**	**-**	**-**
أ – ودائع تحت الطلب	3 792 298	3 792 298	-	-
ب – ودائع الادخار	3 870 738	3 870 738	-	-
اقتراضات و موارد خصوصية	**610 055**	**610 055**	**-**	**-**
أموال ذاتية (دون اعتبار نتيجة السنة المحاسبية)	**1 256 849**	**1 257 076**	**(900)**	**673**

المؤشرات المجمعة

الفترة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2021

الوحدة بالالف دينار

	2021	البنكي	المالي	اخرى
ايرادات الاستغلال البنكي	**1 119 903**	**1 117 458**	**7 053**	**(4 608)**
أ – الفوائد	827 974	827 537	409	28
ب – عمولات على الإيرادات	137 014	132 188	4 826	-
ج – مداخيل محفظة السندات التجارية	89 473	91 642	409	(2 578)
د – مداخيل محفظة سندات الاستثمار	65 442	66 091	1 409	(2 058)
اعباء الاستغلال البنكي	**(469 456)**	**(468 753)**	**(46)**	**(657)**
أ – فوائد مدينة	(464 569)	(463 913)	(2)	(654)
ب – عمولات مدينة	(4 887)	(4 840)	(44)	(3)
الناتج البنكي الصافي	**650 447**	**648 705**	**7 099**	**(3 951)**
ايرادات استغلال اخرى	**37 834**	**9 391**	**635**	**27 808**
الاعباء العملية من بينها :	**(314 770)**	**(283 204)**	**(11 735)**	**(19 831)**
أ – مصاريف الاعوان	(204 664)	(179 724)	(8 308)	(16 632)
ب – أعباء الاستغلال العامة	(94 401)	(89 637)	(3 188)	(1 576)
ج – مخصصات الاستهلاكات	(15 705)	(13 843)	(239)	(1 623)
بنية المحفظة	**1 882 233**	**1 783 381**	**75 504**	**23 348**
أ– محفظة السندات التجارية (*)	652 252	630 326	16 701	5 225
ب – محفظة سندات الاستثمار	1 229 981	1 153 055	58 803	18 123
قائم القروض التي تظهر في الميزانية	**9 718 101**	**9 693 847**	**24 255**	**(1)**
قائم الودائع من بينها :	**8 982 913**	**8 982 913**	**-**	**-**
أ – ودائع تحت الطلب	3 802 066	3 802 066	-	-
ب – ودائع الادخار	3 585 871	3 585 871	-	-
اقتراضات و موارد خصوصية	**480 350**	**480 350**	**-**	**-**
أموال ذاتية (دون اعتبار نتيجة السنة المحاسبية) (*)	**1 141 597**	**1 154 685**	**(1 177)**	**(11 911)**

(*) تمت إعادة معالجة بيانات 31 ديسمبر 2021 من أجل المقارنة.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2022 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخّص لأهّم الطرق المحاسبيّة والمذكّرات الإيضاحيّة الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة «أساس الرأي المتحفظ» فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي لمجمع الشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة «مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجمع طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية. كما وفينا أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلت النقائص المرتبطة بنظام المعلومات للبنك حدّا لأعمال تدقيق حسابات الشركة الأم حيث تشمل هذه النقائص المساقات والإجراءات ذات العلاقة بمعالجة واعداد المعلومات المالية. نذكر على وجه الخصوص تبرير وتأكيد التدفقات والعمليات المالية وضبط جدول التعهدات.

2.2 تحتوي كلّ من بنود «خزينة وأموال لدى البنك المركزي التونسي، صكوك بريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة» و«مستحقات على المؤسّسات البنكيّة والماليّة» «البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية «ودائع وأموال المؤسّسات البنكيّة والماليّة» ضمن القوائم الماليّة للشركة التونسيّة للبنك (الشركة الأم) على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار وبالعملة الأجنبيّة وكذلك حسابات المراسلين بالعملة الأجنبيّة.

كما ان بعض الحسابات على مستوى «الأصول الأخرى» و«الخصوم الأخرى» تحتوي على أرصدة قديمة ومبالغ معلّقة في إنتظار التسوية.

قام البنك بإسناد مهمة تبرير وتصفية العمليات العالقة لمكاتب خبرة في المحاسبة مستقلين. ونظرا لان هذه المهمات لا تزال في طور الانجاز فإنه لا يمكن تقييم تأثير نتائجها على القوائم المالية.

3.2 لا تخضع المستحقات التي فوتت فيها الشركة التونسيّة للبنك (الشركة الأم) لصالح الشركة الفرعيّة الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون قبل سنة 2017 إلى معالجة قصد تحديد قيمتها العادلة وذلك عبر إعادة تقييم قيمتها الخام وكذلك تغطيتها بالمخصصات والفوائد المحفوظة بعد أن يتم إلغاء نتائج التفويت بين الشركتين.

كذلك تشمل أصول شركة STRC مستحقات تعود الى أكثر من 4 سنوات بما قيمته 104 مليون دينار بلغت مدخراتها 77 مليون دينار. لا تخضع هذه المستحقات لأي تعديل في القيمة.

إن تعديل قيمة هذه المستحقات والمدخرات التي يمكن تكوينها، من شأنه أن يؤثر في الوضعية المالية للمجمع وكذلك مردوديته.

4.2 أعتمد في أعمال التجميع على قوائم مالية غير مصادق عليها من طرف مراقبي الحسابات لـ7 شركات من ضمن مجال يجمع 22 شركة.

وعليه، فانه لا يمكن تحديد التعديلات التي يمكن ان تفضي اليها اعمال مراقبي حسابات هذه الشركات.

5.2 كما جاء بالإفصاح عدد 2.11.3 «معالجة الضريبة المؤجلة» تمّ الاقتصار عند احتساب الضريبة المؤجلة على المعاملات المحذوفة بين شركات المجموعة. غير أنّه لم يتم إدراج الأصول والخصوم

المحتملة للفوارق الوقتيّة الأخرى المتأتية من القوائم الماليّة الفرديّة للشركات المنتمية لمحيط التجميع ضمن القوائم الماليّة المجمّعة.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأيا منفصلا في تلك المسائل.

وتمثل النقاط التالية، وفقا لحكمنا المهني، مسائل التدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا :

1.3 تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسيّة

يقوم المجمع بتقييم التعهدات وتكوين المدخرات لتغطية المخاطر طبقا للشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عـ24ـدد لسنة 1991 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991 كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة.

ونظرا لتعرض المجمع لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير كمية ونوعية تتطلب درجة عالية من التقدير وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات والفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءً على النقاشات التي أجريناها مع الإدارة وعلى تقييمنا لإجراءات الرقابة، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. وتعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدمية المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- مقاربة بين التعهدات المسجلة محاسبيا وبين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة ؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛
- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر وتأجيل الفوائد ؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء خلال فترة 2022 ؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدّخرات وتقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل ؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3 تسجيل الفوائد والعمولات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2022 ما قدره 094 1 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند ونظرا للنقائص المرتبطة بنظام المعلومات.

الإجراءات المعتمدة

في إطار أعمال التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا :

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها ؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة ؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عـ24ـدد والمتعلق «بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية» فيما يتعلق باحتساب الإيرادات وفصل السنوات المحاسبية ؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 قواعد تسجيل رقاع الخزينة القابلة للتنظير وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسيّة

يعتمد تصنيف رقاع الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجاريّة على سياسة السيولة المتبعة من طرف الشركة التونسيّة للبنك (الشركة الأم).

بلغت قيمة رقاع الخزينة القابلة للتنظير للشركة التونسيّة للبنك (الشركة الأم) كما في 31 ديسمبر 2022 ما قيمته 432 1 مليون دينار. وقد أدّى تطبيق سياسة السيولة للبنك إلى عرض ما قدره 646 مليون دينار ضمن محفظة السندات التجارية «AC4» وعرض جزء آخر بقيمة 786 مليون دينار ضمن محفظة سندات الاستثمار «AC5».

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاع الخزينة القابلة للتنظير والاعتماد على فرضيّات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالمجمع فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أنّ تسجيل محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية ؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجّهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية ؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4.3 مجال التجميع

مسألة التدقيق الأساسيّة

يتكون مجال تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك من 22 شركة من بينها 13 شركة تم إدراجها كليا و9 شركات أدمجت حسب طريقة التقييم بالمعادلة. وقد تم استثناء 42 شركة من عملية التجميع لعدة أسباب.

وبالنظر لعدد الشركات التي تم استثنائها، اعتبرنا أنّ فحص مجال التجميع من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

في إطار تدقيقنا لمجال التجميع شملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا :

- الامتثال لأحكام المعايير المحاسبية رقم 35، 36 و37 المتعلقة بالقوائم المالية المجمعة في ما يخص مجال التجميع ؛
- التثبت من طريقة احتساب نسبة مراقبة المجمع في كل شركة ؛
- تقييم طبيعة الرقابة بالنظر إلى جملة القواعد التي حددتها المعايير المحاسبية من بينها القدرة على قيادة وتوجيه السياسات المالية والتشغيلية، القدرة على تجميع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات مجلس الإدارة أو ما يعادلها ...
- تقييم أسباب استثناء بعض الشركات من مجال التجميع ؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. عملا بأحكام القانون عدد 17 لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، قامت الشركة التونسيّة للبنك (الشركة الأم). بتسجيل إعتماد بإسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. تشمل أصول المجمع ما قيمته 9 مليون دينار بعنوان مستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة 25 سنة بدون فوائد وذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقّة المعلومات حول حسابات المجمع المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها العادل، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية المجمعة، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة المجمع على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المجمع أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في المجمع.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كليّا أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائما عن خطأ جوهري عندما يكون موجودا.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشكّ المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجمع.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا بشأن قدرة المجمع على مواصلة النشاط. وإذا خلصنا إلى وجود ريبة جوهرية، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

تونس، في 10 أفريل 2023

مـراقبـي الـحسابـات

فتحي السعيدي

سمير العبيدي